








# استعادة روسيا مكانة القطب الدولي

## أزمـة الفتـرة الانتقاليـة

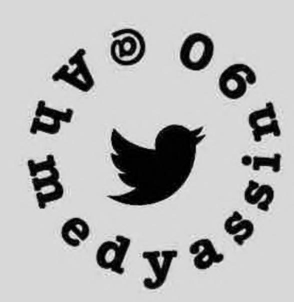
عاطف معتمد عبد الحميد



سلسلة أوراق الجزيرة رقم 12

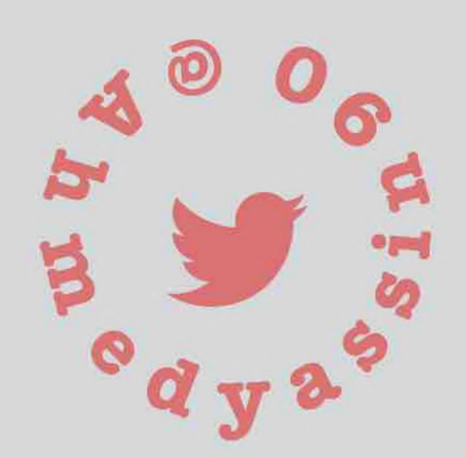
# استعادة روسيا
# مكانة القطب الدولي

## أزمـة الفتـرة الانتقـاليـة




عاطف معتمد عبد الحميد


الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

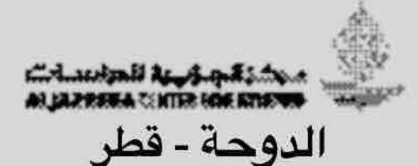

@Ahmedyassin90



الطبعة الأولى
1430 هـ - 2009 م

ISBN: 978-614-421-818-1





الدوحة - قطر
هواتف: 974) 4930218 -4930183 -4930181+)
فاكس: 974) 4831346+) - البريد الإلكتروني: E-mail:
jcforstudies@aljazeera.net



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص. ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

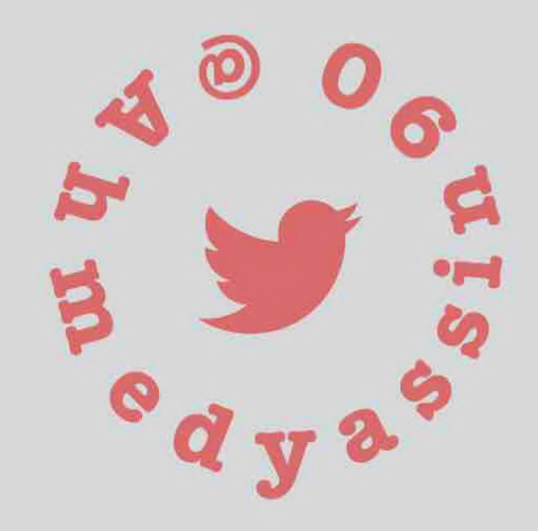
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb





التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611+)
الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611+)




@Ahmedyassin90

# تمهيد

ربما لم يعرف التاريخ دولة كروسيا فتنت بالتوسع الجغرافي والتمدد الجيوسياسي. فهذه الدولة غيرت ثوبها الجغرافي وبدلت حدودها عدة مرات خلال الألف سنة الماضية. في كل مرة كانت روسيا تتقدم إلى مناطق أكثر عمقا وتتماس مع شعوب وحضارات أكثر تنوعا فتضم داخل أسوارها الحديدية مئات الملل والنحل، ومئات أخرى من الألسن واللغات. ولعله لهذا السبب يمكن استحضار روسيا في الخريطة الذهنية كمفهوم "مكاني" لا "قومي".

فإذا ما سافرت بقطار من مدينة خباروفسك على ساحل المحيط الهادئ إلى مدينة سان بترسبرغ على ساحل المحيط الأطلسي ستقطع رحلتك عبر أسبوعين، وستمر عيناك على ألوان مختلفة من سحنات البشر، يدينون بديانات متباينة، بين بوذية وإسلام ويهودية ومسيحية ومعتقدات وثنية. وإذا ما قطعت هذه الرحلة من مدينة أرخانجلسك على ساحل المحيط القطبي الشمالي إلى مدينة غروزني في الشيشان فلن تقل الرحلة تنوعا وشغفا.

ليس بوسع الباحث في الجغرافيا السياسية أن يتجاهل تأثير هذا التنوع البيئي والبشري على مستقبل روسيا على الجبهتين الداخلية والخارجية. فالتحليل الدقيق لما جرى في الشيشان خلال العقدين الماضيين سيكشف عن ممارسات وفصول درامية جرى مثلها على نحو بالغ الشبه قبل ما يزيد عن قرنين من الزمن.

وإذا ما راجعت التنافسات الروسية الحالية مع مراكز القوى العالمية حول البحر الأسود، وبحر قزوين، وبحر البلطيق، والصراع على السيادة في شمال

المحيط الهادئ مع اليابان، والتنافس مع الصين للسيطرة على آسيا الوسطى (التركستان سابقا) فضلا عن تشابك المصالح في أوربا الشرقية، فربما تندهش أن كافة هذه المشاهد تستند على ميراث طويل من ممارسات مشابهة جُربت قبل ثلاثة قرون على الأقل. بل إن ممارسات الوضع الداخلي في روسيا بين الكرملين والمعارضة، والاستحواذ على السلطة، والاستئثار بالنفوذ، والتباين الطبقي بين المعدمين والمتخمين، وغير ذلك مما يمور في روسيا اليوم هو بعينه الذي عاشته روسيا قبل عدة قرون، وإن اختلفت المسميات وظواهر الأشياء.

هل يعني هذا أن التاريخ يكرر نفسه (بغض النظر عن مأساة الأولى وملهاة الثانية)؟ هل يعني هذا أن "الحتم" الجغرافي يسيطر على مستقبل روسيا فلا يعطينا فرصة لاستشراف مستقبلها إلا باستحضار ماضيها؟ أما زالت روسيا تقدم نفسها على الساحة الدولية كدولة "ولدت لتحارب"؟ هل ستبقى هذه الدولة تعشق الصراع، وتتقن المراوغة والمناورة، وتكسب المعارك حتى لو ضحت ببعض الخسائر الآنية؟

في أحدث دراسة لمجلة السياسة الخارجية وتحت عنوان "ثأر الجغرافيا" أعاد روبرت كابلان قراءة الجغرافية السياسية لروسيا المعاصرة [1] مستحضرا تلك النظرية الرائدة المسماة "قلب الأرض" والتي قدمها في عام 1904 عالم الجغرافيا البريطاني الشهير هالفورد ماكيندر عن المنطقة المحورية في الإستراتيجية العالمية[2]. كان ماكيندر قد وصل في تحليله لقوى البر والبحر إلى أن منطقة شرق أوربا هي قلب الأرض النابض، وقامت فكرة ماكيندر على أن من يحكم شرق أوربا يحكم قلب الأرض، ومن يحكم قلب

الأرض يحكم جزيرة العالم، ومن يحكم جزيرة العالم يحكم العالم.

وبوسع أي جغرافي سياسي معاصر أن يضع مكان شرق أوربا أفغانستان أو بحر قزوين أو آسيا الوسطى أو الخليج العربي أو حتى بحر العرب وسواحل القرن الإفريقي. بل بوسع هذا الجغرافي أن يستبدل المواقع الجغرافية بأدوات مناورة حديثة. فمن يتحكم في "أنابيب النفط والغاز" أو "تجارة السلاح" أو "زرع القواعد العسكرية" أو "تنصيب الحكومات الموالية" أو "القوة الناعمة" هو القادر على السيطرة على العالم.

تكاد لا توجد مشكلة جيوسياسية في العالم إلا ولروسيا كلمة فيها. تقابلنا روسيا حين نراجع الأزمة النووية الإيرانية أو الكورية، وتقابلنا حين نتابع سباق اللاعبين الرئيسيين في سوق السلاح، وفي أزمات البحر الكاريبي، وفي تصدير النفط والغاز، وفي الصراع العربي الإسرائيلي، بل حتى في مشهد تفصيلي داخل دولة عربية أو أخرى يخص جماعة دينية نجد روسيا حاضرة تبدي الرأي وتتخذ القرارات. وقد دعا هذا التقدم الروسي الباحث الشهير في الإستراتيجية الدولية دميتري ترينين إلى رؤية المستقبل وقد تراجعت فيه الولايات المتحدة وتقدمت روسيا، أما أوربا فقد خرجت تماما عن مضمار السباق[3].

ورغم النظريات الجيوسياسية المتعددة التي ظهرت في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وتوقعت ظهور عالم متعدد الأقطاب، تتكاتف فيه اليابان وألمانيا والصين والهند وألمانيا وفرنسا أمام الولايات المتحدة، تمضي السنوات ولا نجد أمامنا قوة جديدة تناور على المستوى الجيوسياسي غير روسيا. لكن

في أي طريق تناور؟ هل تحضر روسيا نفسها من جديد لإشباع شهوات التوسع القديم؟ أم أنها رضيت بلملمة حبات المسبحة المنفرطة؟ هل ما زالت روسيا تلك الدولة الفتية القادرة على المناورة مع من يحاصرونها اليوم من الجنوب والغرب؟ وما أسلحة روسيا في العصر الحديث؟ هل فرغت روسيا من مرحلة تجميع الحجارة التي تخلفت عن انهيار البيت السوفيتي فأعادت ترصيص بعضها واستخدمت البعض الآخر كمصدات لهجوم الأعداء؟ أم أنها ما تزال توازن بين قوى الطرد وقوى الجذب التي تتنازعها بين الداخل والخارج؟ وأي ملامح لمستقبل روسيا؟

تستأهل الأسئلة السابقة عملاً موسوعيًا يشترك فيه ثلة من الباحثين المخلصين، وتدعمه مراكز أبحاث مستنيرة، لكن الورقة التي بين أيدينا لا تفعل أكثر من إلقاء بعض الضوء على جنبات تلك الأسئلة، علها تسهم، إلى جانب أوراق أخرى، في إكمال الصورة المعرفية عن تلك الدولة التي ستفرض نفسها على العالم وبشكل بالغ التأثير خلال العقود المقبلة، على نحو ما شهدت العقود (بل القرون) الماضية.

تتناول الورقة ثلاثة فصول، يحمل الأول منها عنوان "زمن تجميع الحجارة" ويعرض للأساس الجغرافي السياسي للدولة الروسية من خلال دراسة المسار التاريخي لصعود روسيا إلى القطبية الدولية، ومقومات هذا القطب من الناحية الديموغرافية، فضلا عن دراسة "روسيا من الداخل" انطلاقا من أن هذا الداخل هو أحد المفاتيح الأساسية لفهم سلوكيات روسيا الخارجية.

أما الثاني فيحمل عنوان "العودة لساحة المعارك" ويبحث في مكانة الجيش الروسي ومحاولات إصلاحه ومناوراته في اتجاهات مختلفة، فضلا عن مكانة

روسيا في سوق السلاح. واستخدام روسيا لأنابيب الغاز كوسيلة للتحكم في أمن الطاقة في مناطق نفوذها السابقة.

ويأتي المحور الثالث ليعالج التنافس الروسي الأميركي فيما يمكن تسميته بالحديقة الخلفية وأساليب كل طرف لإضعاف الطرف الآخر، وتداعيات ذلك التنافس على العالم العربي. وتختتم هذه الورقة برؤية مستقبلية.

وليس من مفر الاعتراف بأن ما تضمه هذه الورقة لا يغطي سوى بعض فسيفساء اللوحة الجدارية، فالباحث في "استعادة روسيا مكانة القطب الدولي" يجد نفسه أمام شبكة بالغة التعقيد يتداخل فيها السياسي بالديني، والاقتصادي بالديموغرافي. ولأن الكيان الجغرافي لروسيا أقرب إلى قارة منه إلى دولة، فإن البحث فيها والكتابة عنها تذهب بأي كاتب إلى "التعميم" وإلى "إطلاق الأحكام الشاملة" وهي محاذير جاهدت الورقة التي بين أيدينا كي تأخذها بعين الاعتبار.


@Ahmedyassin90

# الفصل الأول

# زمن تجميع الحجارة

"ما زالت روسيا اليوم قادرة على المسير، وهي تمضي رغم نكساتها وآلامها نحو المستقبل، قد تبدو في سيرها عرجاء، إلا أنها تتحرك نحو الأمام"

*ليليا شيفتسوفا - 2006*

*مركز كارنيجي – موسكو*

في أحد المشاهد المؤثرة من الفيلم الشهير "أرمجدون"[4] يتوجه مجموعة من العلماء الأمريكيين إلى مهمة في الفضاء لحماية الأرض من كارثة محدقة، كان ملجأ هؤلاء العلماء هو محطة الفضاء الروسية طالبين الدعم لمواجهة الانفجار الكوني الوشيك. يخرج رائد الفضاء الروسي لمقابلتهم أشعث، طليق اللحية، رث الثياب، ثملا، يحاول أن يحرك آلات مركبته المعطلة فلا تستجيب إلا بعد أن يشبعها ضربا بيديه وقدميه. ينتهي المشهد تاركا في وعي المشاهدين جرعة كبيرة من السخرية والاستخفاف بتلك الدولة التي كانت صاحبة السبق في ارتياد الفضاء.

على مدار العقدين الماضيين، لم تتوقف وسائل الإعلام الغربية عن الاستخفاف بروسيا والتقليل من مكانتها ومحاولة انتزاع مقوماتها الثقافية والحضارية. وتركت مثل هذه الحملات الإعلامية أثرها السلبي على أعلى مستوى في القيادة السياسية الروسية. فالرئيس الروسي السابق فلاديمير

بوتين أعرب بقدر من التأثر عن أن "مشكلة العالم الغربي أنه ما يزال ينظر إلى الروس كشعب بدائي هبط للتو من قمم الأشجار ويحتاج لأن يغسل الأقذار العالقة بشعر رأسه ولحيته"[5].

قد لا يكون هناك رابط بين مشهد رائد الفضاء الروسي وتصوير بوتين للشعب الروسي، لكن الثابت أن درجة الاستخفاف التي انتشرت في الإعلام الغربي بروسيا قد بلغت درجة لم تعرفها الشعوب الغربية من قبل. إذ أن تاريخ روسيا كدولة يتودد الجميع إليها، بل وينافقها الكثيرون أحيانا، قد استمر على مدى ألف عام دون انقطا ع.

# المبحث الأول: الطريق إلى القطبية الدولية

في نهاية الألف العاشر الميلادي تعرف الأوربيون والعرب والآسيويون على الروس كقوة محلية مؤلفة من مجموعة من القبائل شديدة البأس تغير على طرق التجارة بين البحر الأسود وبحر البلطيق وتهدد مملكة البلغار والقبائل الأسيوية البربرية النازحة من مناطق الإستبس، كما كانت تغير على الإمبراطورية البيزنطية التي أطلقت عليهم اسم برابرة الشمال.

لم تكن كلمة روس Rhos تطلق آنذاك على مكان أو دولة بل على تلك القبائل ذات الصلة بعشائر الفرنجية Varangians ذات الأصل الأسكندنافي، والتي كانت قد حكمت الشعوب السلافية في شرق أوربا. وقد وجدت بيزنطة في هذه القبائل حليفا ضروريا لضمان أمن الحركة البرية للتجارة في القارة الأوربية،

في وقت كان الأسطول الإسلامي يهيمن على الطرق الملاحية في حوض البحر المتوسط[6].

كانت جسارة هذه القبائل وقدرتها على المغامرة والقرصنة، وشدة البأس، والرغبة في التوسع في أرض جديدة، وصد هجمات القبائل المغيرة تبشر بميلاد قوة إقليمية على مشارف القرن الحادي عشر في شرق أوربا.

وفي عالم محفوف بالديانات والأيديولوجيا لم يكن الاستمرار في الوثنية ينفع قبائل الروس أو يبلور هويتهم أمام جيرانهم المسلمين من البلغار في الشرق الذين اعتنقوا الإسلام في عام 921 م والخزر في الجنوب الشرقي الذين اعتنقوا اليهودية في عام 740 م. هكذا لم يجد الأمير فلاديمير حاكم إمارة "روسيا كييف" سوى اللجوء إلى بيزنطة المسيحية، فتم تعميده في سنة 988 م. بل إن نفرا من الباحثين يرى أن اختيار شعوب البلغار على نهر الفولغا للإسلام دينا لم يترك خيارا لروسيا. فإلى الغرب كانت المسيحية الكاثوليكية في كل من بولندا والمجر والدويلات الجرمانية، وفي الجنوب كانت مملكة الخزر اليهودية وما وراءها من دولة الخلافة الإسلامية[7].

عثر الروس لدى بيزنطة على الدستور المفقود لصياغة دولتهم الشابة التي كانت تشق طريقها في عالم متنازع القوى، وتعلم الروس من بيزنطة الكثير، وأهم ما تلقفوه ذلك التقليد الروماني القائم على إقامة "مملكة للرب" تحكم العالم باسم المسيح. وكان من العلامات الدالة على ذلك ما تستشهد به بعض المصادر التاريخية من مراسلات بين البطريرك أنتوني والأمير الكبير باسل في موسكو عام 1307 يقول فيها البطريرك " كيف يمكن تخيل أن تكون لدينا نحن

المسيحيين كنيسة دون أن تكون لدينا إمبراطورية. وكيف يمكن فصل إحداها عن الأخرى"[8].

وعلى مدى ثلاثة قرون تمكن أحفاد الأمير فلاديمير من بسط نفوذهم في شرق أوربا متخذين من مدينة كييف (التي تعرف بأم المدائن في أوربا) مركزا للتوسع والهيمنة. كانت إمارة روسيا بين القرنين العاشر والثالث عشر قوة إقليمية صاعدة امتدت من شرق أوربا ومشارف جبال الأورال مرورا بتخوم البحر الأسود والقوقاز.

استكشف الروس آنذاك الخريطة "النواة" التي ستكون مسرحا لثمانية قرون مقبلة وستشهد على أيديهم موجات متتالية من المد والتوسع. غير أن تلك القوة الإقليمية الصاعدة كانت محاطة بثلاثة أقطاب تهيمن على العالم: الإمبراطوريات الأوربية المتتابعة في الغرب، والخلافة الإسلامية في الجنوب، والمغول في الشرق. لم تكن تلك القوة الإقليمية التي تمثلها روسيا لتصمد أمام زحف المغول فسقطت في قبضتهم في منتصف القرن الثالث عشر[9].

توارى الروس كشعب مستقل وكدولة لها كيان سياسي تحت الاحتلال المغولي لأكثر من قرنين من الزمان (1228 - 1462م). وبعد غياب 234 سنة عن خريطة العالم، تمكن أمير موسكو إيفان الثالث، أو إيفان العظيم، (1462-1505م) من العودة بروسيا إلى خريطة القوى الإقليمية ويحقق الاستقلال عن المغول ويبدأ في عام 1480م طريقه لتوحيد باقي الإمارات. ومعه تبدأ روسيا رحلة جديدة من تاريخها تعرف بروسيا الموسكوفية، حين حلت موسكو محل كييف كمركز لذلك القطب الصاعد[10].

استفاد الروس من درس الاحتلال المغولي جيدا ، وفتحت هذه الفترة أعينهم على خريطة إمبراطورية المغول الشاسعة التي امتدت من ساحل المحيط الهادئ في الشرق إلى المجر في الغرب، ومن المحيط القطبي في الشمال إلى فارس وبلاد العرب في الجنوب. وإذا كانت بيزنطة قد فتحت أعين الدولة الروسية الفتية على عالم البحار الدافئة المزدحم بالثروات والقوى المتنافسة فإن الإمبراطورية المغولية لفتت انتباه الروس إلى العالم الآسيوي المليء بالخيرات والخالي من القوى المتنافسة.

كان القرن السادس عشر بمثابة القرن الذهبي لجغرافية روسيا السياسية، فبين عامي 1505 و1584 تمكن ثلاثة أمراء روس (إيفان العظيم وفاسيلي الثالث وإيفان الرابع "الرهيب") من صناعة أكبر خريطة عرفها تاريخ روسيا. بوسعنا وصف هؤلاء الأمراء بالآباء المؤسسين للطموحات الجيوبوليتيكية الروسية. ففي هذه الفترة اخترعت الجيوش الروسية مسمى جديدا في الصراعات الإقليمية ألا وهو "ابتلاع الأعداء" بدلا من مواجهتهم، وتم غزو الأقاليم المجاورة بدلا من تهديدها أو عقد اتفاقات معها. حتى إذا جاء عام 1613 تقلد ميخائيل الأول حكم البلاد ليبدأ حكم أسرة آل رومانوف القيصرية التي سيطرت على إمبراطورية لم تكن ترد بخلد أي من الأمراء السابقين[11].

وعبر ثلاثة قرون (1613 -1917) نمت قوة روسيا على الساحة العالمية بشكل تدريجي حتى صارت قوة عالمية. لم تقنع روسيا بالحتم الجغرافي الذي وجدت فيه خريطتها، وإذا كان يقال إن الهولنديين اخترعوا أرضهم في صراع مع البحر، فإن الروس اخترعوا بحارهم في صراعهم مع القوى الإقليمية والدولية المحيطة.

فمن أجل الحصول على منفذ بحري على المحيط الأطلسي أشعلت روسيا حروب بحر البلطيق لإقامة "نافذة على أوربا" تمثلها مدينة سان بطرسبرغ في مطلع القرن 18، كما اندفعت روسيا نحو البحر المتوسط عبر حروبها مع تركيا للسيطرة على البحر الأسود. بل إن روسيا تقدمت إلى البحار الداخلية فغزت شمال فارس في النصف الأول من القرن 18 (1722م) ونجحت في تحويل بحر قزوين إلى بحيرة روسية. كما تمكنت من إقامة واحد من أهم موانئها في التاريخ وهو ميناء فلاديفاستوك (المفتوح للملاحة طوال العام) على المحيط الهادئ باحتلال أراض إلى الشرق من نهر آمور، وهي منطقة بالغة الأهمية الجيوبولتيكية اقتطعتها من الصين في عام [12]1860. لم تكتف الدولة الفتية بذلك بل ضمت أجزاءً من أمريكا الشمالية.

ففي النصف الأول من القرن 18 دعم بطرس الأكبر الرحالة فيتوس بيرنغ (الدانمركي الأصل) لاكتشاف الخلجان والمضايق والجزر التي صارت تحمل اسمه فيما بعد. ومن مضيق بيرنغ استكمل الروس الوصول إلى ألاسكا وأقاموا قلعة روس Ft.Ross على الساحل الشمالي الغربي لكاليفورنيا قبل أن يسقطها الأسبان. وقد عرفت تلك المناطق في تاريخ روسيا باسم "أمريكا الروسية" التي تخلت عنها للولايات المتحدة طواعية ودون حرب في عام 1867 لتطرف الموقع وعزوف الروس عن الوصول إليها، وذلك مقابل سبعة ملايين دولار[13].

هكذا لم يعد هناك من يجادل في أن قطبا عالميا ظهر على المسرح الجيوسياسي وامتد من ليتوانيا وبولندا وفنلندا ومولدافيا في الغرب إلى

الشرق الأقصى وسخالين وجزر كوريل وآلاسكا في الشرق. وصارت روسيا واحدة من الأقطاب الدولية التي اشتبكت في جبهات صراع مختلفة (كان أشدها دموية مع تركيا العثمانية). واختتمت مشاهد صعود هذا القطب العالمي بهزيمة متوقعة في الحرب العالمية الأولى أفضت إلى نشوب الثورة البلشفية عام 1917[14].

خمس سنوات فقط (1917-1922)عاشتها روسيا في ترنح بين حرب أهلية وغزو القوات الأجنبية لأراضيها التي جاءت لدعم القوات الملكية المهزومة. في هذه السنوات الخمس سارعت فنلندا وليتوانيا واستونيا ولاتفيا وبولندا وأوكرانيا ومولدوفا للاستقلال عن الإمبراطورية الروسية. وباستثناء فنلندا نجحت روسيا في إرجاع كافة هذه الدول إلى سيادتها، هذه المرة تحت غطاء الشيوعية.

بانتقال روسيا إلى المرحلة السوفيتية صارت قطبا دوليا بامتياز، لا يتنازع في عالم متعدد الأقطاب على غرار ما جربته موسكو في القرون الفائتة، بل يتنازع هذه المرة مع قطب وحيد منافس تمثله الولايات المتحدة. في تلك المرحلة لم يكتف الروس بصناعة قوة عظمى اعتمادا على إثنية واحدة تضم السلافين فحسب، بل سرعان ما توجه الشيوعيون إلى ضم أراض شاسعة وإثنيات وقوميات متعددة في رقع جغرافية مترامية.

وبالإضافة إلى ضم الدول والأقاليم، تمكنت روسيا من نشر رسالتها الأيديولوجية دون غزو عسكري، فاخترقت التخوم وسافرت عبر المحيطات. حتى إذا جاء منتصف القرن العشرين كانت الشيوعية قد هيمنت على أكبر وأوسع مقاطعات العالم، من نهر الألب في وسط أوربا إلى خليج كمتشتكا وشنغهاي

وكوريا وفيتنام. بل تمكنت الأحزاب الشيوعية في أوربا الغربية من الوصول إلى السلطة، وصارت الأيديولوجية الماركسية بين المفكرين الأوربيين هي المثال والمنهج، بل وعبرت الشيوعية المحيط الأطلسي لتجتاح أمريكا اللاتينية[15].

ظلت خريطة الاتحاد السوفيتي دون تغير منذ مكاسبها في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى ديسمبر/كانون الأول من عام 1991. ففي ذلك العام، حين انفرطت حبات عقد الاتحاد، فقدت روسيا دول البلطيق وأوكرانيا وبيلاروسيا ومولدوفا، كما كان استقلال دول القوقاز الجنوبي الثلاث، ودول أسيا الوسطى، خسارة جيوبوليتكية أخرى لروسيا، لتأثيرها على الأمن الإقليمي للبيت الروسي[16].

بعد عام 1991 انكمشت مساحة روسيا التاريخية. فروسيا القيصرية بلغت نحو 23 مليون كم$^2$، وروسيا السوفيتية بلغت 22.4 مليون كم$^2$، أما مساحة روسيا الفدرالية اليوم فتبلغ 17.1 مليون كم$^2$. ومع ذلك تبقى أكبر دول العالم مساحة[17].

وبعد أن ظلت روسيا حتى عام 2008 بنفس مساحتها التي خرجت بها من أزمة انهيار الشيوعية جلب لها صيف تلك السنة مكاسب جغرافية جديدة، فقد نشبت حرب بين روسيا وجورجيا اعترفت على إثرها موسكو باستقلال جمهوريتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وهذا النوع من الاعتراف هو اعتراف شكلي أمام دول العالم أما الواقع فيشير إلى أن هذين الإقليمين تم ضمهما فعليا إلى خريطة روسيا الفدرالية منذ أبريل/نيسان 2009 وهو التاريخ الذي حركت فيه روسيا قوات حرس الحدود إلى جنوب هذين الإقليمين لتتولى مهمة

الدفاع عنهما أمام جورجيا.

## المبحث الثاني: الخلل الديموغرافي

تحتل روسيا المرتبة الثامنة من بين سكان العالم (تسبقها الصين والهند والولايات المتحدة واندونيسيا والبرازيل وباكستان وبنجلاديش ونيجيريا). وتشير الإحصاءات إلى أن الروس يشكلون نحو 80 % من إجمالي السكان في البلاد وهو ما يعني من الناحية الحسابية أن الروس ذوو سيادة عرقية في وطنهم[18]. كما تشير هذه البيانات أيضا إلى أن الروس يشكلون الأغلبية السكانية في معظم الجمهوريات التي تحمل اسم أعراق وقوميات بعينها، كجمهورية التتر والبشكير والتشوفاش. ويستثنى من ذلك إقليم القوقاز الذي لا يشكل فيه الروس أغلبية سكانية[19].

لكن بعيدا عن هذه الأرقام الحسابية، تعاني روسيا من أزمة ديموغرافية عند مستويات مختلفة، أهمها:

1. مع حرية التنقل والإقامة صار الروس لا يتوزعون توزيعا عادلا في كافة أنحاء البلاد، بل يتركزون في روسيا الأوربية أي في الثلث الغربي من البلاد في مقابل تفريغ الجزء الشرقي الذي يصح أن نسميه "الربع الخالي" في سيبيريا والشرق الأقصى. فرغم الترتيب المتأخر نسبيا لروسيا في قائمة الدول الأكثر سكانا (حيث تسبقها دول مثل باكستان وبنجلاديش) إلا أنها كانت تستمد مكانتها السكانية من خلال التوزيع الجغرافي الكبير للسكان، من المحيط الهادئ في الشرق إلى البحر البلطي في الغرب ومن المحيط القطبي في الشمال إلى البحر الأسود في الجنوب، وهو ما أعطي لروسيا أهمية جيوسياسية من حيث توزيع السكان وليس من حيث الحجم.
2. يتعرض سكان روسيا لخسارة سكانية سنوية. فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي وعدد

السكان في تناقص مطرد. حيث خسرت روسيا منذ تفكك الاتحاد السوفيتي ما يقرب من 7 ملايين نسمة. أي بمعدل خسارة سنوي مقداره 440 ألف نسمة.

3. إذا ما استمر معدل التناقص السكاني الحالي فقد ينطبق على روسيا القول إنها "أمة تتآكل" ديموغرافيا. فروسيا اليوم ليست سوى ثلثي حجمها الذي كانت عليه عام 1866. ويتوقع إذا تواصل معدل التناقص أن تفقد روسيا ربع سكانها خلال نصف قرن، هذا دون أن ندخل في الاعتبار إمكان تعرض روسيا - كغيرها من الأمم- لكوارث طبيعية كالأوبئة والفيضانات والزلازل أو كوارث بشرية كالحروب واسعة المدى أو الكوارث التقنية. كما أن هذه التوقعات لا تدخل في الحسبان إمكانية حدوث هجرات جماعية كالتي شهدتها روسيا حين خسرت نحو مليون مهاجر لصالح إسرائيل خلال عقد التسعينيات.
4. وإلى جانب التناقص العددي ثمة تدهور نوعي عبر عنه دراميا زعيم الحزب الشيوعي غينادي زيغانوف بقوله " بينما طال ارتفاع الأسعار كل السلع في روسيا فإن الفودكا (مشروب الخمور الرئيسي في روسيا) بقيت دون ارتفاع، وباتت أسعارها أرخص بثماني مرات من الخبز، وهو هدف مكشوف للبرجوازية الاستغلالية التي تسعى إلى تغييب الشعب. كما أن صحة الأمة الروسية تتعرض للتدهور المستمر. ويكفي أن نعرف أن 86 % من أطفالنا مرضى، لن نكون مخطئين إذن إذا سمينا ما تتعرض له أمتنا "بالإبادة الجماعية "[20].
5. بينما يشهد السكان الروس ذوي الأصول السلافية تناقصا سنويا يتراوح بين 4 إلى 7 % يشهد السكان من ذوي الأصول القوقازية زيادة سنوية بمعدل 13 % وهو ما يعبد الطريق أمام المخاوف المتزايدة من قبل التيارات القومية الروسية التي تحذر من حرب ديموغرافية مقبلة وزحف لسكان ذوي "بشرة سوداء" من الجنوب (القوقاز وآسيا الوسطى).
6. تشير التقديرات إلى أن روسيا تعد في السنوات الأخيرة ثاني أكبر مقصد للهجرة الدولية بعد الولايات المتحدة، حيث بلغ عدد المهاجرين إليها بحسب إحصاءات عام 2008 نحو 7 ملايين مهاجر، أربعة ملايين منهم جاءوا عبر هجرة غير شرعية. وهو ما أدي إلى أعمال

عنف نتيجة نشاط الجماعات القومية المتطرفة التي ترفع شعار "روسيا فقط للروس" و"لا مكان للأجانب على أرضنا". وقد غضت السلطات الطرف عن نشاط هذه الجماعات العنصرية التي قتلت بين عامي 2004 و2008 نحو 250 مهاجرا وبلغ عدد ضحاياها في عام 2008 فقط 96 مهاجرا وتسببت في إصابة 410 بجروح في حوادث متفرقة بعدد من المدن الروسية؛ حيث تجوب تلك الجماعات العنصرية شوارع المدن الروسية في أزياء الإرهابيين بوجوه ملثمة دون أن تعترضها قوات الأمن الروسية. وقد حملت بعض شبكات الإنترنت الروسية مقاطع فيديو يقوم فيها عدد من القوميين المتطرفين الملثمين بقطع رؤوس بعض العمال الطاجيك. ويزداد الاعتقاد لدى هيئات مراقبة حقوق الإنسان في روسيا وعدد من الباحثين بأن هناك اتفاقا ضمنيا بين قوات الأمن في روسيا وهذه الجماعات العنصرية لإرهاب الأجانب حفاظا على المركب السكاني السلافي[21].

وفي هذا الصدد كانت مصادر إعلامية قد قدمت تقديرات أخرى على نحو ما أشارت صحيفة مسكوفسكي كومساموليتس (في أكتوبر/تشرين الأول 2004) من وجود 15 مليون مهاجر بمهارات عمل عالية ومن جنسيات مختلفة تغرق سوق العمل الروسي في قطاعات مختلفة تعميرية وتجارية تتصدرهم الجالية القوقازية. وقدرت السفارة الأميركية في موسكو عدد المنخرطين في الجماعات العنصرية بما يزيد عن 50.000 شخص. وأوضحت استطلاعات الرأي التي أجرتها مؤسسات صحفية وأكاديمية (كمؤسسة "الرأي العام" الروسي) ارتفاع نسبة الشباب المتعاطفين مع الحركة العنصرية إلى ما يزيد عن 50 %، وأن أكثر من نصف الشباب الروس مستعد للمشاركة في حركة الفاشية الجديدة سواء بمقابل مادي أو اقتناعا بأيدولوجيتها.

ولعب بعض السياسيين على الوتر العنصري الفاشي على نحو ما أعرب المرشح الرئاسي نيقولاي خريتانوف عام 2004 في حملته أمام الرئيس بوتين من أن موسكو "يجب أن تطهر من الأغراب". وشعر المتطرفون القوميون بسند رسمي منحهم الجرأة للتعبير عن مسلكهم الدموي. فحين سألت صحيفة إزفيستيا زعيم الحركة العنصرية في مدينة يجينفسك (وسط روسيا) عن موقفه من حادثة قتل العنصريين الروس للطفلة الطاجيكية

في سان بطرسبرغ، أعرب قائلا "وما الغريب في هذا؟! السؤال هو: ماذا يفعل الطاجيك على أرضنا؟"!.

7. وفي المقابل ثمة خلل ديموغرافي آخر آت من الشرق. حيث تشهد مناطق الحدود الصينية اضطرابا ديموغرافيا. فعلى الجانب الروسي من إقليم شرق سيبيريا يعيش ثمانية ملايين نسمة في مساحة تزيد عن ستة ملايين كم$^2$، في حين يعيش على الجانب الصيني 130 مليون نسمة يعانون البطالة والفقر في مساحة لا تصل إلى مليوني كم$^2$. ومن ثم فإن المهاجرين الصينيين ينفسون عن ضيق حالهم بالهجرة غير المشروعة إلى أرض غنية بالموارد قليلة السكان على الجانب الروسي (شعب بلا أرض في مقابل أرض بلا شعب)، وهو ما يخلق ظاهرة يسميها القوميون الروس "احتلالا صينيا صامتا"[22]. بل إن الوضع في الشرق الأقصى الروسي قد ازداد سوءا في السنوات الأخيرة حيث تناقص عدد سكان هذه المنطقة بنحو 15 % وشهدت بعض المناطق صدامات بين السكان الروس والوافدين الصينيين[23]. ولعل روسيا تفاضل في هذه الحالة بين خيارين أحلاهما مر، فإما أن تقبل بغزو صيني صامت أو تقبل بـ"قرى الأشباح" في الشمال والشرق نتيجة التناقص السكاني وعدم تقدم متطوعين جدد لتعمير تلك المناطق التي كان يتم تعميرها سلفا بوسائل قسرية. وقد عبر الرئيس السابق فلاديمير بوتين في عام 2006 عن هذه المشكلة بقوله "إن التناقص السكاني هو أكبر خطر يتهدد روسيا"[24].

# المبحث الثالث: ديمقراطية تتحسس المسدس

استمدت معظم القوى الكبرى في العالم مكانتها على الساحة الدولية بدعم جبهتها الداخلية، سواء بقوة السيطرة وقمع الأقليات والجماعات المعارضة وتفويت الفرصة على الانقلابات، أو من خلال الموالاة واستقطاب الأتباع عبر

أصناف مختلفة من ثنائية الترغيب والمصاهرة.

ومنذ منتصف القرن العشرين صار الخيار الديمقراطي في مفهوم النظم السياسية الحديثة أحد المؤشرات الرئيسية على قوة ومكانة الدولة على الساحة الدولية. صحيح أن هناك عشرات الدول في العالم تتمتع بحياة ديمقراطية سليمة دون أن يكون لها وزن على الساحة الدولية إلا أنه من الصعب أن تتمكن دولة عظمى اليوم من تقديم نفسها كقطب دولي دون أن يكون الخيار الديمقراطي أبرز مصوغاتها لنيل تلك المكانة.

هل تمتلك روسيا المسوغ الديمقراطي؟ هل تتعامل معها بقية الأقطاب الدولية كدولة ديمقراطية يحظى زعماؤها السياسيون بالتقدير باعتبارهم ممثلين عن أطياف الشعب الروسي؟ هل ينظر إلى الشعب الروسي كشعب يعيش وفق نظام من الحرية والتمثيل النيابي النزيه؟ وما موقع روسيا الدولي في ملف حقوق الإنسان؟

يمكن العثور على إجابة لمثل هذه التساؤلات من خلال المؤشرات التالية:

- حين جرت الانتخابات الرئاسية في أبريل/نيسان 2008 سجل عدد من الهيئات الدولية وفي مقدمتها منظمة العفو الدولية خروقات واضحة وعمليات تزييف لدرجة دعت المعارضة الروسية إلى وصف هذه الانتخابات بأنها مراسم تعيين بوتين لتابعه ميدفيدف مع صمت ونفاق غربي، واتهمت هذه المعارضة عددا من الدول الأوربية وفي مقدمتها المملكة المتحدة بمنافقة روسيا، فالعالم الغربي يستخدم حملات عسكرية واسعة وأساطيل بحرية وقواعد جوية من أجل "نشر الديمقراطية" في العراق وأفغانستان، بينما لا ينطق بكلمة حول انتهاك الديمقراطية في روسيا [25].
- لا تزال الصحافة الروسية تابعة للدولة بشكل أساسي مع حالة من عدم الثقة والخوف من الاستهداف الجسدي على نحو ما لقيت الصحفية الروسية أنا بولتيكوفسكايا التي كانت

أكبر ناقد لممارسات الجيش الروسي في الشيشان وتم اغتيالها في أكتوبر/تشرين الأول 2006 وأعلنت الدولة أن قتلها كان لدوافع جنائية ولا علاقة للكرملين به. وتشير تقارير الشفافية في الصحف الروسية المستقلة (وهي جد قليلة) إلى ظهور حالات من الفساد في النظام الحكومي وعمليات إثراء سريع دفعت الكرملين إلى فرض قانون"الذمة المالية" لمتابعة التكسب غير المشروع لكبار الشخصيات[26].

- حدث نوع من التلازمة المرضية بين الديمقراطية والأوضاع المعيشية. ففي عقد التسعينات عرفت البلاد توجها ليبراليا ومناخا ديمقراطيا رافقته حالات من النهب الاقتصادي للدولة وتدني مستوى المعيشة وأزمات اقتصادية صادمة. في المقابل تلازم الحكم الشمولي الذي عرفته البلاد في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (2000-2009) مع حالة من الاستقرار الاقتصادي وتحسن الأحوال المعيشية وارتفاع الرواتب والمعاشات. وصارت بعض التعبيرات الاختزالية معبرة عن هذه الثنائية بحيث بدا أن على الشعب الروسي المفاضلة بين "ديمقراطية وفقر أو حكم شمولي ورخاء" حتى صار الخيار حتميا بين الخبز والحرية. ولعل هذا ما دعا رئيس جبهة المعارضة المعروفة باسم "تحالف قوى اليمين" إلى التصريح بأن "النموذج الذي يحكم روسيا اليوم (بوتين وخليفته ميدفيدف) لا يختلف عن العهد الشيوعي الذي عرف حكم الحزب الواحد والاقتصاد الشمولي وعسكرة الدولة وعبادة الفرد (في إشارة إلى الفترة الستالينية)"[27].

يشير الرئيس الروسي دميتري ميدفيدف بالقول "إننا في روسيا لا نفهم ما المقصود بالمجتمع المدني؟"[28] وذلك في إشارة إلى أن هذا المفهوم وافد من خارج التربة الروسية ويكتنفه كثير من الالتباس والغموض. وقد اتهم ميدفيدف في نهاية عام 2008 المنظمات غير الحكومية التي تتلقى دعما ماليا غربيا بأنها مؤسسات تتجسس على روسيا[29]. كما أصدر ميدفيدف قرارا في يناير/كانون الثاني 2009 يصنف أي تجمهر أو ثورة أو تمرد كـ"جرائم ضد

الدولة". وهو قرار وصفه الإعلام الأمريكي بأنه يذكر بأجواء حكم الديكتاتور جوزيف ستالين".

ومن المعارضين البارزين اليوم في روسيا بطل العالم السابق في الشطرنج جاري كاسباروف، والذي يحظى بتأييد غربي واسع، ويحتفظ بسمعة طيبة في الداخل الروسي، وقد ساهم كاسباروف في تشكيل عدة تكتلات للمعارضة أهمها حركة "روسيا الأخرى" وحركة "جبهة الاتحاد الوطني" وترشح من خلال الأخيرة في عام 2008 في الانتخابات الرئاسية منافسا لميدفيدف خليفة بوتين، ويواصل كاسباروف معارضته لطريقة انتقال الحكم من بوتين لميدفيدف ونظام حكم الكرملين بشكل عام، ويقود المعارضة اليوم مع زعماء آخرين من خلال حركة "التكاتف". ورغم استخفاف السلطات الروسية بـ"لاعب الشطرنج" إلا أن كاسباروف ألف كتابا عنوانه "الشطرنج كنموذج لإدارة الحياة" تناول فيه كيف يمكن للمرء في كافة المجالات السياسية والاجتماعية أن يدير مساراته من خلال محاكاة أسلوب اللعب على رقعة الشطرنج"[30].

لكن في مقابل ذلك ثمة وجهة نظر أخرى ترى أن التقارير الغربية التي تساند المعارضين في الداخل الروسي ليست سوى دليل على ضعف هذه الشخصيات وتهافتها. حيث تشير التجارب السياسية في روسيا منذ عهد جورباتشوف إلى أن العلاقة عكسية بين شعبية المعارضين الروس في الخارج وحقيقة شعبيتها في الداخل، فاحتفاء الغرب بالمعارضين الروس وتلميعهم إعلاميا دلالة على ضعف شعبيتهم الداخلية.

فالإعلام الأميركي على سبيل المثال يشبه عصر بوتين- ميدفيدف بعصر

الحكم الستاليني[31] فحسب هذا الإعلام يستمر النظام في فرض رقابة صارمة على أنشطة المعارضة التي تسعى إلى تنظيم "ثورات ملونة"، فلجأ إلى تشكيل تنظيمات شبابية لمواجهة هذا النوع من الاختراق وأغدق عليها ودربها على عمليات متنوعة من بينها التجسس على التكتلات الشبابية المعارضة وفي مقدمتها كتلة "يابلاكا" و"جبهة الاتحاد الوطني". بحيث شمل التجسس جمع معلومات عن أعداد الطلاب وأماكن دراستهم وإقامتهم والجهات الممولة لهم.

وتشير كثير من تقارير هيئات حقوق الإنسان في روسيا إلى زيادة مفرطة في أنشطة التجسس والملاحقة التي تطارد الجميع في روسيا اليوم ووصلت إلى ملاحقة العلماء بعدما كانت قاصرة على ملاحقة الكتاب والصحفيين. وبحسب تعبير ليف بونوماريوف رئيس إحدى جمعيات حقوق الإنسان في روسيا فإن موسكو يخيم عليها ما يمكن تسميته "هوس التجسس Spy Mania" الذي يخنق الحياة السياسية ويعيق تقدم البلاد[32]. ويعتبر عدد من الخبراء الروس أن نمط التجسس والعمل بفكر التخابر جزء أساسي من النظام السياسي الحالي، حتى أن 78 % من المسؤولين الكبار في الدولة مرتبطين بجهاز الاستخبارات الروسي[33].

- يتألف مجلس الدوما الروسي اليوم من أربعة أحزاب رئيسية هي: "حزب روسيا الموحدة" الموالي للكرملين (بنسبة 64 % من المقاعد)، والحزب الشيوعي (11.5 %)، والحزب الليبرالي الديمقراطي (8%) وحزب "روسيا العادلة" (8%). وفي ظل هذا الاستقطاب تعاني المعارضة الروسية من التشتت بين أطياف تفتقر إلى الثقة المتبادلة وتعاني من تقاطع الأيديولوجيات، وبصفة خاصة عدم الانسجام بين القوميين والليبراليين من جهة والقوميين والشيوعيين من جهة ثانية واليمينيين واليساريين من جهة ثالثة. ولم تفلح بعد

التكتلات المعارضة في التصدي الحقيقي للكرملين. وستكشف السنوات القادمة عن مصير حركة معارضة مهمة تشكلت حديثا تحت اسم "التكاتف"، والاسم مأخوذ تيمنا من حركة حملت نفس الاسم في بولندا وبدأت في عام 1981 من خلال حركة احتجاج مدني واعتمدت على تكاتف قوى الاتحادات العمالية ونجحت في عام 1990 في الإطاحة بالحكم الشيوعي.

- تلعب الحكومة الروسية على تقسيم المعارضة وتفتيتها بطرق شتى أهمها اتهامها بالعمالة للغرب، وباختطاف أفكارها وإعادة إنتاجها (على غرار المزايدة على الديمقراطية والتوجه الديمقراطي) واستقطاب عناصر المعارضة وإغراؤها بجزء من السلطة على نحو ما جرى مع زعيم المعارضة نيكيتا بلياخ الذي قبل عرض الكرملين بالمشاركة في الإدارة المحلية في مطلع عام 2009، أو بتشويه صورة بعض الشخصيات على نحو ما يروجه الكرملين من أن رئيس الوزراء الأسبق ميخائيل كاسيانوف (تقلد رئاسة الوزراء بين عامي 2000 و2004) والذي انضم إلى قادة المعارضة إنما لجأ إلى ذلك - بحسب رواية الكرملين- ليحمي نفسه من الملاحقة بتهم الفساد. وقد حال الكرملين دون ترشح كاسيانوف لمنافسة ميدفيدف على رئاسة روسيا بعد أن أبطلت لجنة الانتخابات المركزية 13 % من التوقيعات التي جمعها للتقدم كمرشح مستقل. النتيجة النهائية أن عدد المعارضين الروس - في تلك الدولة ذات الكفاءة السكانية العالية والوزن السكاني الكبير- محدود للغاية حتى أن مسرح المعارضة اليوم لا يقف عليه سوى نفر يمكن عدهم على أصابع اليد الواحدة[34].
- كانت كتلة يابلاكا الليبرالية واحدة من أكثر التيارات السياسية حضورا في المشهد السياسي الروسي خلال منتصف عقد التسعينيات ومطلع القرن الحادي والعشرين، غير أن اعتقال ممولها الرئيسي الملياردير ميخائيل خودركوفسكي رئيس شركة يوكوس النفطية الخاصة (بتهمة التهرب الضريبي) في عام 2003 قد قلص كثيرا من إمكانات هذا التيار الليبرالي المهم وعرضه للإفلاس وأدى إلى انسحاب زعيمها التاريخي غريغوري يفلينسكي من رئاستها. كان يفلينسكي أحد الرموز السياسية القليلة في المعارضة التي

لديها رصيد أكاديمي متنوع بين الاقتصاد والسياسة والرؤية الإصلاحية (وإن كانت تنقصه الكاريزما الشعبية حيث يصلح خطابه للنخبة أكثر منه للجماهير). وبحسب المراقبين من الداخل الروسي فإن هذه النتيجة المؤسفة ستقضي لنحو 10- 15 عاما مقبلة على أية آمال لعودة التيار الليبرالي إلى المسرح السياسي في روسيا[35].

وبناء على المؤشرات السابقة يبدو أن ما تعيشه روسيا في حقبة بوتين-ميدفيدف ربما يدخل البلاد في فترة من الجمود السياسي الداخلي القائم على حكم مركزي شمولي يتمتع بقدر كبير من الاستقرار. لكن هذا الاستقرار يشبه على حد تعبير بعض المعارضين السياسيين[36] استقرار "الجولاج"، في إشارة إلى معسكرات الاعتقال الجماعية التي أقامها ستالين ضد الشعوب السوفيتية والمعارضين السياسيين. كما قد تهدد المشكلات الاقتصادية الدولية وأزمة الاقتصاد العالمي بتحويل روسيا إلى "استقرار الركود" الذي عرفته البلاد في عهد ليونيد بريجينيف.

ومن مخاطر الاستقرار الذي تعيشه روسيا اليوم أنه استقرار قائم على استخدام عائدات النفط الضخمة والدعاية الموجهة من قبل الكرملين في السيطرة على خريطة الوضع الداخلي.

ومما يزيد من احتمالات بقاء هذا الوضع في المستقبل المنظور تلك التعديلات الدستورية التي طرحها الرئيس دميتري ميدفيدف وأقرها البرلمان في ديسمبر/كانون الأول 30 ديسمبر/كانون الأول 2008 وأقرت بمد فترة بقاء رئيس الجمهورية في منصبه من 4 إلى 6 سنوات. وكانت المبررات أن دولة بحجم روسيا مساحة وسكانا لا يمكن معها لأي رئيس أن يكمل برنامجه ومشروعاته السياسة في أربع سنوات فقط.

ويتوقع كثير من المحللين فوز رئيس الوزراء الحالي ورئيس البلاد السابق فلاديمير بوتين في الانتخابات الرئاسية لعام 2012. ونظرا لأن بوتين غالبا ما سيفوز في فترتين رئاسيتين، فسيحكم روسيا 12 عاما متتالية من 2012 إلى 2024. وإذا ما وضعنا في الحسبان تولي بوتين رئاسة روسيا منذ عام 2000 وسيطرته على البلاد في فترة رئاسته للوزراء (2008-2012) فإن النظام الحالي للكرملين سيصبح أقرب لنظام ملكي قيصري هيمن على البلاد لنحو ربع قرن.

لكنا إن أردنا التحري والدقة فسنجد أن هذا التحليل يسقط الدور الذي لعبه النظام الحالي في استعادة مكانة روسيا على الساحة الدولية وقد تم ذلك عبر ثماني سنوات (2000-2008) استمد فيها الكرملين قوته عبر المراحل التالية[37]:

- تبنى بوتين - ذلك الشاب الذي ظهر موفور الصحة البدنية والعقلية مقارنته بسلفه يلتسين- نهجا إصلاحيا، وبدا كرجل التاريخ الجديد، ونُشرت كتبا لسيرته الذاتية ووزعت صوره التذكارية كنجم قومي، بل وتعلق صوره الجدارية في مكاتب موظفي الدولة باعتبارها رمزا للدولة وعلامة لها. الأمر الذي رسخ صورة بوتين كزعيم كاريزمي مهموم بقضايا الوطن مقارنة بشخصيات إما متهورة السلوك مثل اليميني المتطرف فلاديمير جيرونيفسكي، أو منعزلة عن القاعدة الشعبية مثل الليبرالي غريغوري يفلينسكي بأفكار طبقة الأوليغارشيا المعلقة في أبراج عالية وغير القادرة على التغلغل في الأقاليم الروسية بنظم حياتها الريفية المختلفة عن مناورات موسكو وسان بطرسبرغ، أو مكروهة من الأجيال الشابة مثل جينادي زيغانوف الزعيم الشيوعي الذي يسانده كبار السن والعجائز ممن عاشوا أغلب حياتهم خلال العهد الشيوعي بينما لا تقبله أجيال ما بعد الشيوعية قائدا لروسيا الحديثة.

ولم يكن من قبيل المصادفة أن تصنف مجلة تايم في عام 2004 فلاديمير بوتين كثاني

أهم شخصية إصلاحية بعد القيصر الشهير بطرس الأكبر. ثم تعود في عام 2008 فتضعه على غلافها وتمنحه لقب "رجل العام" كأهم شخصية مؤثرة في العالم في تلك الفترة.

- حين آل الحكم إلى بوتين عام 2000 كانت هناك ثلاثة احتمالات لمستقبل البلاد: التفسخ والفوضى والفقر؛ عودة الشيوعية؛ وإنقاذ روسيا ولملمة أطرافها. وحين غادر بوتين الكرملين في 2008 انتقلت روسيا إلى ثلاثة مسارات متوازية هي: استمرار التماسك والمركزية ودعم النمو الاقتصادي؛ وذبول الشيوعية والاندماج في المجتمع الرأسمالي؛ وتشكيل قطب دولي وقوة إقليمية مؤثرة في أوروبا وآسيا. لم يكن بوتين ساحرا نقل البلاد من التفسخ إلى النهوض في طرفة عين بل ساعدته في ذلك عوامل داخلية وخارجية، إذ أن ارتفاع أسعار النفط من 20 دولاراً حين تولى الحكم إلى 70 دولاراً في فترة رئاسته الثانية قدم له ثروة طائلة وإمكانات لا حصر لها لدعم الصناعة وأبحاث الفضاء وتحسين مستويات المعيشة ورفع الرواتب. وحين ارتفعت أسعار النفط عالميا تحدث بوتين اللغة الرأسمالية التي تفهمها الدول الأوروبية، ورفع أسعار الغاز الطبيعي ثلاث مرات مما جعله يجني ثروة لم يكن أحد يحلم بها قبل خمس سنوات. وتدفقت الأموال الفائضة إلى مصانع الأسلحة وبلغت معدلات التصدير إلى الصين والهند والدول الأفريقية والآسيوية أرقاما فلكية، وزادت بنحو 20 مرة عما كانت عليه قبل عشر سنين. وعلى هذا النحو ساهمت أسعار النفط والغاز، لا قريحة بوتين ولا عصاه السحرية، في تمكين روسيا من سداد أقساط ديونها الخارجية البالغة نحو 170 بليون دولار بشكل منتظم. وبعد أن كان سداد الديون يستهلك 90% من إجمالي الناتج المحلي قبل ولاية بوتين، تقلصت هذه النسبة في السنوات الخمس الأخيرة إلى نحو 30%. وكانت المحصلة زيادة احتياط النقد الأجنبي في الخزينة الروسية من 10 بلايين دولار عام 1999 إلى 120 بليوناً في 2007 ثم إلى 200 بليون في 2008.
- ومن خلال مفهوم "الوطني المستبد" (الوطني العادل بحسب الكرملين) ساهم بوتين في تدعيم المكانة الدولية لروسيا، والنهوض بها داخليا من خلال مجموعة من الممارسات

المتناقضة، وإن أدت أهدافا متكاملة. فقد عمل بوتين لمصلحة الأمن القومي الروسي، وكان واعيا بخطورة المرحلة التي تمر بها بلاده. كما كان واعيا بذاته، ولم يتأخر في لعب نفس الدور الوحشي الذي لعبه قبله حكام الكرملين تجاه شعوب القوقاز. وتبنى الرجل نظاما شموليا وقبضة مركزية على حكام الأقاليم والجمهوريات الروسية وهيمن على مجلس الوزراء، وأتقن اختيار المعاونين وزعماء الصف الثاني من زملاء المخابرات والدراسة والعمل في سان بطرسبرغ. وكان بوتين قاطعا في إنهاء التشويش المعلوماتي وإغلاق صحف الفضائح وقصف الأقلام المشاغبة. واعتمد على مجموعة واعية من المستشارين في شؤون السياسة الدولية سمحت له بأن يتحدث في مصر وكأنه خبير واع بخطر الإخوان المسلمين على النظام المصري، ويهمس في أذن العاهل السعودي بأنه يشعر بالألم الذي يصيب الرياض من الهجمات الإرهابية لأنه عاني منها من قبل في موسكو. كما تمكن من أن يكسب ثقة الصين وينتزع اعتراف الولايات المتحدة به كرئيس له وزن وصاحب فكر ورسالة، وتحالف في نفس الوقت مع ألمانيا وفرنسا دون أن يخسر علاقته بإيران وسوريا. ومن الغرب استعار بوتين تحسين الصورة الدولية بالحملات الإعلامية المحترفة، فأطلق الإعلام الروسي فضائية "روسيا اليوم" بالإنجليزية والعربية التي تقدم صورة براقة لروسيا الحاضر.

- وبموازاة القضاء عسكريا على القوات الانفصالية في الشيشان وما حققه الجيش الروسي من سيطرة شبه تامة مع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين اتخذت موسكو مسلكا موازيا للقضاء على الشخصيات السياسية والقيادية التي فرت من الشيشان وحاولت أن تلعب دورا إعلاميا أو تمويليا في الدول التي استقرت بها. وخلال عشر سنوات تم اغتيال عدد كبير من تلك الشخصيات سواء كانت شيشانية أو روسية وأهمها سليم خان يندرباييف في فبراير/شباط 2004 في قطر، والقائد الميداني سليم ياماديف الذي اغتيل في دبي بالإمارات العربية المتحدة في مارس 2009. كما سبق وأن تم اغتيال كل من يخرج عن اللعبة في روسيا، فعميل المخابرات الروسي أليكسندر ليفتيننكو الذي انشق وبدأ يروي أسرار الحرب في الشيشان تم اغتياله من خلال دس

سم من مادة يورانيوم مشع في طعامه بأحد مطاعم لندن في 2008. وفي 13 يناير/ كانون الثاني 2009 شهدت العاصمة النمساوية فيينا اغتيال عمر إسرائيلوف أحد الحراس الشخصيين للرئيس الشيشاني رمضان قديروف بعد أن فر من الشيشان منشقا. وبعد ذلك بأسبوع واحد (19 يناير/كانون الثاني من نفس العام) تم اغتيال اثنين من الصحافيين في جريدة نوفيا جازيتا (التي كانت تعمل بها أيضا أنا بوليتكوفسكايا التي سبق اغتيالها في 2006) لتوجيههما النقد لإطلاق سراح أحد كبار الضباط المتهمين بارتكاب جرائم حرب واغتصاب نساء في الشيشان. وبحسب تعبير وزير الثقافة الشيشاني الأسبق أحمد زكاييف - اللاجئ في لندن والمهدد بالاغتيال- فإن الدول التي تقع على أراضيها عمليات الاغتيال ولا تتخذ موقفا تجاه روسيا إنما "تحكمها حسابات ومصالح اقتصادية وعلاقات سياسية أكثر أهمية من أرواح هؤلاء اللاجئين، وتغمض الدول الأوربية العين عن قتل هؤلاء اللاجئين ترضية لموسكو التي بوسعها منع تصدير الغاز إلى أراضيها أو رفع أسعاره"[38].

بهذا المنهج من الاغتيال السياسي والتصفية الجسدية وضعت روسيا نهاية لأهم مشكلة واجهتها على مدى عقدين ألا وهي أزمة الانفصال على أسس دينية وعرقية في القوقاز. ولأن العالم دوما ما تحكمه المصالح فإن الكرملين قد أعرض عن متابعة النقد الإعلامي وتقارير منظمات حقوق الإنسان بارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية. كان الكرملين يعرف جيدا أنه في عالم السياسة، كما في عالم العلاقات الاجتماعية، يقام الحد على الضعيف دون القوي الثري. وكان الكرملين على صواب حين أدرك أنه يمكن لمحاكمات جرائم الإبادة البشرية أن تطبق فقط على حكام الدول الضعيفة أمثال العراق وصربيا وأفغانستان، أما دول الأقطاب، التي تمتلك وسائل عدة من الترغيب والترهيب، فليس بمقدور أحد المطالبة بتقديم رئيسها إلى محكمة العدل الدولية.

وفي الختام يمكن القول إن هناك مجموعة عوامل تكرس من مضي روسيا في مسارها الشمولي وتنحى بها بعيدا عن المسار الديموقراطي، وأهم هذه العوامل:

- التراث الطويل من الحكم القيصري وما تلاه من حكم شيوعي رفع شعار حكم الجماهير ثم تحول إلى ديكتاتورية البروليتاريا. وحين انتهت الشيوعية وعرف الشعب الروسي الديمقراطية لأول مرة منذ قرون حدثت صدمة المرحلة الانتقالية وطفت على السطح طبقة من الأثرياء الجدد الذين نهبوا أموال الدولة (وكان معظمهم من اليهود) وكرسوا حالة الفقر من جديد. الأمر الذي أساء إلى مفاهيم الديمقراطية المصحوبة بالفوضى وانهيار الاقتصاد وتهاوي منظومة القيم الأخلاقية.
- التباين العرقي والديني الكبير، وانخفاض مستوى المعيشة في الأقاليم البعيدة عن المركز وهو ما يرشح كثيرا من المناطق لخطر الانفصال والتفكك. وتجد كثير من الجماعات القومية (السلافية) في روسيا نفسها تقبل خيار القبضة الحديدية والمركزية والشمولية حفاظا على أصقاع الدولة المترامية الأطراف بدلا من أن يأتي خيار الديمقراطية بالتفسخ والتفكك وانفراط البناء الفدرالي. ومن عيوب النظام الفدرالي الروسي أن بنيته قائمة على أساس المجموعة العرقية السائدة فيه، وبالتالي فالفرصة مهيأة لأن تطالب كل جمهورية أو منطقة إدارية باستقلالها على الأرض التي تضمها. ولعل هذا ما يفسر بقاء اسم الاتحاد الفدرالي الروسي مسمى نظري غير قابل للتطبيق.
- الخصائص الجيوسياسية للثروات الطبيعية الروسية المنتشرة في كافة مناطق الدولة وبصفة خاصة النفط والغاز وامتداد أنابيب النفط في مساحات جغرافية شاسعة، الأمر الذي يجهز الأجواء لبزوغ سلطة مركزية قوية تسعى إلى لملمة الأطراف والسيطرة على الثروات.
- عودة الصراع الطبقي في روسيا بعد انهيار الشيوعية. وقد ساعد على ذلك الطبيعة التي تألفت منها طبقة الأوليغارشيا الثرية. وأدى اقتران ظهور هذه الطبقة التي سيطرت على اقتصاد البلاد ببيع القطاع العام وممتلكات الدولة وعمليات الخصخصة المشبوهة إلى

قناعة المواطن الروسي من أنه من الضروري وجود سلطة مركزية في الكرملين تعيد ضبط البلاد وتشد على أيدي الناهبين.

- محاولة بعض مناطق الأطراف الانسلاخ عن قبضة المركز. وقد قدمت الشيشان خلال العقدين الماضيين وخوضها حربين شرستين (1994-1996 و1999-2004) فضلا عن الرد الروسي العنيف عددا من المبررات للقوميين في الداخل الروسي من أن تطبيق الديمقراطية والفدرالية قد يؤدى إلى تفسخ روسيا وتفككها.
- وصول فلاديمير بوتين عضو الكي جي بي سابقا (إف إس بي حاليا) إلى رئاسة الوزراء في عام 1999 ثم تنازل يلتسين له عن الرئاسة في مطلع يناير/كانون الثاني عام 2000، ثم فوزه بانتخابات الرئاسة في أبريل/نيسان 2000 ثم فوزه بانتخابات عام 2004، ثم ترتيبه للكرملين ودفعه بأحد معاونيه إلى الرئاسة وبقاؤه رئيسا للوزراء ممسكا بمقاليد الحكم الحقيقية منذ أبريل/نيسان 2008. وفي منصبه الجديد رئيسا للوزراء، تمكن بوتين من تخفيف العبء البيروقراطي فأدخل 150 تعديلا على القوانين الاتحادية أعفت رئيس الوزراء من الانشغال بالقضايا الروتينية وهو ما سمح له بالتفرغ أكثر للقضايا السياسية [39]. ولعل سيطرته على شركة غازبروم التي تعد أحد الأذرع الكبرى لروسيا في العالم هو أحد مجالاته الرئيسية للتأثير على صنع القرار في روسيا والعالم[40].

وليس من السهل على دولة مثل روسيا بقيت عشر سنوات تدار بعقلية ومنهج المخابرات (من منتصف عام 1999) أن تقبل مسارا ديمقراطيا قائما على ترك مئات القوميات والجماعات الدينية المتباينة والفئات المتضاربة المصالح دون أن تغريها القبضة المركزية أو يغوها الحكم الشمولي، خاصة إذا ما تحققت السيناريوهات المتوقعة بأن يسلم رئيس الوزراء الحالي دميتري ميدفيدف رئاسة البلاد في الانتخابات المقبلة (2012) لرئيس وزرائه وراعيه فلاديمير بوتين الذي بوسعه بحسب المعطيات الحالية أن يبقى رئيسا حتى عام

.2024

## المبحث الرابع: الهوية الروسية ومبدأ "الكفاية"

حين يطالب بعض الزعماء السياسيين في الولايات المتحدة روسيا بتطبيق الديمقراطية يوجهون ذلك المطلب بنفس اللهجة والنغمة التي يخاطبون بها قادة دول العالم الثالث، وبالتحديد دول العالم العربي وأمريكا اللاتينية. لكن الحقيقة تقول إن استجابة روسيا لهذه المطالب ليست بنفس درجة استجابة أي إقليم جغرافي آخر. فروسيا تعلن في غير مرة أنها غير مستعدة لسماع "محاضرات" الديمقراطية الغربية. ويعود السبب في ذلك إلى ما يمكن تسميته مبدأ "الكفاية" الروسي الذي تعتبر فيه روسيا نفسها مكتفية عن غيرها، وغير مضطرة لتطبيق التجارب الأوربية ونقلها بشكل حرفي.

تتمثل أهم ملامح الكفاية الروسية في أن لدى هذه الدولة مساحة كبيرة من الثقة بالنفس وشعورًا عميقا بأن لها فضلا كبيرا على شعوب المنظومة الغربية والدول الأوربية منها على وجه الخصوص. فإذا استعرنا التجربة الإسلامية في علاقتها بالمنظومة الغربية سنجد عدداً من المنافحين عن فضل العالم الإسلامي على الغرب يستحضر الدور العلمي والحضاري للمسلمين في القرون الوسطى وهو استحضار يفصل بينه وبين الوقت الحاضر خمسة قرون على الأقل. لدى روسيا استحضار أكثر حداثة يرتبط بالتطور التاريخي والسياسي للعالم خلال نصف القرن الماضي حين "أنقذت" روسيا العالم الأوربي بأسره

من النازية و"حررت" عواصم أوربا الكبرى من الاحتلال الهتلري. هذه الذاكرة التي عايشها الجيل الحالي من قدامى الشيوعيين ويتم تلقينها للأجيال الروسية بشكل متتابع تجعل روسيا تنظر إلى الإملاءات الغربية نظرة المراجعة والتأمل. روسيا تنظر إلى ما يأتي من التجربة الأوربية نظرة تقييم ومراجعة وليست نظرة اعتناق المنهزم المنشغل باللحاق بمن سبقوه.

فعلى خلاف رؤية العالم الثالث لنموذج الديمقراطية الغربية لا تنظر روسيا إلى أوربا باعتبارها "كتلة واحدة" أو "فضاء جغرافيا" متجانسا في المسار الديمقراطي. فعدد كبير من دول أوربا أقرب في منهجه السياسي الداخلي للنموذج الروسي. فدول مثل أوكرانيا وبلغاريا والمجر وسلوفاكيا ودول البلقان وملدوفا وبيلاروسيا لا تختلف في ديناميتها السياسية عن الحالة الروسية. ولا يمكن القول إن في أوربا دولا متباينة تباينا كبيرا في المسار الديمقراطي سوى عدد محدود مثل فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، إضافة إلى الدول الاسكندينافية (غير المؤثرة في الوزن الجيوسياسي الأوربي). وإذا أضفنا إلى ما سبق امتلاك روسيا لأدوات التأثير الاقتصادي على الدول الأوربية وحاجة هذه الدول إلى العلاقات الطيبة مع روسيا (أيا كان نظامها السياسي) سندرك أن موسكو لا تشعر بضرورة ملحة لمراجعة نموذجها "الاكتفائي"الذي يحقق لها التوازن الجيوسياسي في القارة الأوربية.

لا يتبقى سوى الديمقراطية الأميركية، وهي آخر الديمقراطيات التي يمكن أن تحرج روسيا على المستوى العالمي أو الداخلي، فالاستخبارات الروسية والتجارب التي استقتها روسيا من التنافسات العسكرية الشرسة في قارات العالم في مواجهة الولايات المتحدة، أثبتت لروسيا على مر نصف القرن

المنصرم أن الولايات المتحدة ليست صاحبة رسالة ديمقراطية بقدر ما هي إمبريالية محترفة، والأمثلة التي خبرتها روسيا لا حصر لها في كل من الصين وفيتنام وكوريا وأفغانستان وإيران والخليج العربي وتركيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وإفريقيا.

وقد أثبتت تجربة العقدين الماضيين منذ انهيار الشيوعية أنه من المناسب لروسيا الجمع بين دياليكتيك الحكم الذي يزاوج بين المتناقضين: استمرارية الماضي القيصري القائم على فكرة أحادية الفرد في السلطة وامتلاك كل الأوراق، ومن جهة أخرى الانفتاح على الأطراف الخارجية ومخاطبتهم باللغة التي يفهمونها جيدا على المستوى الاقتصادي والعسكري والسياسي. وهنا يمكن القول إن التناغم وليس الدياليكتيك لم يكن يناسب روسيا، فالديمقراطية بنموذجها الغربي القائم على التعددية الحزبية وتأثير جماعات المصلحة وحرية الصحافة المطلقة يشكل تهديدا بالفوضى في تلك المرحلة الانتقالية. ومما عزز عدم الاعتراض الشعبي على الجمع بين هذا الدياليكتيك أن الأوضاع الاقتصادية التي عاشتها روسيا في تلك المرحلة الانتقالية أفرزت ما أسماه الشعب الروسي بطبقة "الروس الجدد" من الأثرياء والمستغلين للنفوذ وتحقيق المصالح النخبوية دون مصالح الشعب. وربما استفاد الكرملين من وقوع هذه الجماعات في خطأ ارتباطها بمصالحها الأنانية وسطوتها، وسيطرة شخصيات يهودية لا يتعاطف معها الشعب الروسي بحكم إرث التاريخ.

تستند "الكفاية" الروسية على خصوصية جغرافية ترفض النموذج الغربي القائم على الفدرالية والديمقراطية، فالترهل الجغرافي للسلطة المركزية في موسكو منذ انهيار السوفيتية كان كفيلا بأن يمنح كل إقليم وجمهورية في

روسيا حق الاستقلال وتفتيت الدولة وشرذمتها. وقد استمد مبدأ "الكفاية" شرعيته من وقائع عملية وليس من مخاوف متوهمة، فحين أعلن عن تفكك الاتحاد السوفيتي أعلنت الشيشان عن استقلالها، وسعت جمهوريتا تترستان وبشكورتوستان إلى السيادة والاستقلال، وأعلنت جمهوريات الأورال عن تبني الفرنك الأورالي كعملة محلية بدلا عن الروبل الروسي، بل إن منطقة تيومين الغنية بالنفط - ومسقط رأس الرئيس الروسي بوريس يلتسين - تبادلت السفارات مع دول خارجية مثل أوكرانيا، كما قامت جمهورية سخا -ياكوتيا في الشرق الأقصى والغنية بالماس بإجراء مفاوضات تجارية مع كبرى شركات الماس في العالم دون الرجوع إلى الحكومة المركزية في موسكو معتبرة أنها تقوم بخطوة على طريق الاستقلال كما سكت لنفسها عملة خاصة.

ويرتبط بالهوية الروسية طبيعة تلك العلاقة القائمة بين المؤسسة الحاكمة والمؤسسة الدينية. فمنذ نشأة الدولة الروسية ومنذ تعميد الأمير فلاديمير حاكم إمارة "روسيا كييف" في نهاية القرن العاشر قامت علاقة بالغة الترابط بين الحاكم والكنيسة. وباستثناء حالة القطيعة والهجوم الذي شنه الشيوعيون على الدين، تمتعت الكنيسة الروسية بمكانة خاصة لدى حكام روسيا، منها استمدوا الشرعية لتثبيت حكمهم وفرضه على الناس ومنها قدموا موسكو في مرحلة متأخرة من التاريخ باعتبارها عاصمة المسيحية في العالم الشرقي.

تتمتع الحالة الدينية في روسيا بوضع خاص يختلف عن نظيره في المجتمع الغربي، فالمجتمع اليوم بحكم تأثير العقود السبعة للشيوعية يعاني من ارتباك عقدي نتيجة تأثير مفاهيم الإلحاد أو على أقل تقدير فصل الدين عن الحياة العملية، وحصر تأثير العقيدة على المجال الثقافي والتاريخي. لكن مع ذلك

تلقى المؤسسة الدينية تقديرا كبيرا من قبل الكرملين يتجلى في اللقاءات الرسمية الدورية بين الرئيس الروسي وبطريرك الكنيسة الروسية. كما تمارس الدولة توازنا حذرًا في مراقبة العلاقة بين الدين والمجتمع ومطالب الكنيسة بالعودة إلى الحياة التعليمية من خلال إدخال مقررات دينية في مراحل التعليم الأساسي.

بين الحكومة والكنيسة يمكننا تلمس شكل آخر من دياليكتيك الدين والدولة، فالكنيسة بعيدة عن السياسة ولا يرجع إليها في مستقبل أو حاضر الدولة، لكن مع ذلك لا بد من خطب ودها وضمان ولو "مباركة" شكلية لما يقوم به الكرملين، تمشيا على ما يبدو مع ضرورة مغازلة الجذور الدينية في نفس المواطن الروسي الذي كان يعتبر عبر التاريخ نموذجا للأرثوذكسي المؤمن.

ويمكن تقسيم استعادة الكنيسة الروسية لدورها في الحياة الروسية منذ سقوط الشيوعية إلى ثلاث مراحل: الأولى وتمتد من سقوط الشيوعية وحتى منتصف عقد التسعينيات ونجحت الكنيسة خلال هذه الفترة في إقامة عدة أبرشيات جديدة وأعادت افتتاح آلاف الكنائس والأديرة التي كانت قد أغلقت أو أهملت خلال العهد الشيوعي، وأسست أكثر من مائة مؤسسة تعليمية دينية جديدة. والمرحلة الثانية تتمثل في نهاية عقد التسعينيات وانتقلت الكنيسة فيها إلى هدف إحياء التعليم الديني. أما المرحلة الثالثة والتي شغلت العقد الثاني منذ انهيار الشيوعية فكرست الكنيسة جهودها للتواصل مع المجتمع الروسي والعالم الخارجي والخروج من العزلة التي فرضتها عليها حقبة الشيوعية. ومن المعروف أن الكنيسة الروسية لم تحسم موقفها من مستوى العمل السياسي، إذ هي رهينة موقفين أيديولوجيين: التيار المحافظ المتوجه نحو عزلة الكنيسة

ذاتيا، والتيار الليبرالي نسبيا الذي يطلب من الكنيسة، ليس فقط الاستمرار في التواصل مع السلطة العلمانية والطوائف الدينية الأخرى والتفاهم من المسلمين وغيرهم، بل واتخاذ موقف سياسي مستقل في روسيا في المستقبل المنظور. لكنها مع هذا الموقف الحذر مارست عبر العقدين الماضيين محاولات "إيجابية" في تقوية اعتزاز المواطن الروسي بكنيسته. فقد حققت الكنيسة نجاحا في استعادة نشاطها الديني والتعليمي والخيري وأداء الصلوات والخدمة الدينية في المستشفيات ودور العجزة والجيش والسجون، فضلا عن المطالبة بتحسين الوضع الديموغرافي ومكافحة الإدمان والتطرف والإرهاب. وتمكنت الكنيسة من استرجاع رفات كثير من القديسين. أما على المستوى السياسي فقد لعب البطريرك الراحل ألكسي الثاني دورا إيجابيا في أزمات روسيا الداخلية من خلال المشاركة في مفاوضات مع الأطراف المتنازعة بصفته وسيطا. فقد طرح مبادرة سلام في النزاع الأرمني - الأذربيجاني ودعا إلى السلام في مولدوفا والقوقاز والشرق الأوسط والبلقان، بل تحرك خطوة أكثر وضوحا حين دعم الأرثوذكس صراحة في نزاعهم في كوسوفو واعتبر انفصال كوسوفو عن صربيا " حدثا منافيا للتاريخ"[41].

في هذا الصدد يقوم مبدأ الكفاية الروسية في علاقة الدين بالدولة على المحافظة على توازن العلاقة دون إحداث تغييرات جوهرية في حالة الدين "الثقافية"، فروسيا لم تعلمن الدين على النمط الغربي لكنها أيضا لا تتركه ينمو ويشكل المسار الحياتي على النمط الشرقي.

فخلال حرب الشيشان كان من الممكن لروسيا استعادة الدور المسيحي في مواجهة تزايد التيار الإسلامي وشحن الشباب للثبات في المعارك ومواجهة

شراسة المقاتلين الشيشان، لكن الكرملين كان يدرك أن ذلك لعب بالنار، فلو تم استخدام الكنيسة والدين في تلك الأزمة لكانت النتائج كارثية. وعلى الجانب الآخر وقفت روسيا موقفا معارضا للغزو الأنجلو أميركي للعراق وسمحت للمسلمين على أراضيها بالإعراب عن مواقفهم الرافضة بتنظيم تظاهرات سلمية مناهضة للولايات المتحدة، لكنها وضعت خطا أحمر حينما قام المفتي تاج الدين في شهر أبريل/نيسان من عام 2003 بإعلان الجهاد من الأراضي الروسية فسارع الكرملين إلى عزله من منصبه. وفي الوقت الذي منعت فيه فرنسا الطالبات المحجبات من المدارس وشنت حملة على الحجاب في أوربا بشكل عام بقيت المناطق الإسلامية في روسيا تتعامل مع الحجاب دون مواجهة تلك العلمانية المفرطة على الطراز الأوربي.

بهذه المعالم المميزة للحالة الروسية تبدو الاستجابة للتغيير على طراز "نهاية التاريخ" و"انتصار النموذج الليبرالي الغربي" بعيدة عن التطبيق في الحالة الروسية، وهو ما يؤدي إلى إضعاف مستوى الحراك السياسي الداخلي ويعمق من ارتباط مستقبل روسيا بماضيها وتجاربها السابقة في الحكم والإدارة والعلاقات الدولية.

في النهاية يصعب ختام هذا المفهوم عن الكفاية الروسية دون أن نستحضر الوصف التقليدي الذي تصف به هذه الدولة هويتها عبر العصور حين تمنح نفسها اسم "روسيا المقدسة"، والذي يصل في بعض فترات التاريخ إلى وصف الذات بأنها "أمة اختارها الرب" أو "شعب يحميه المسيح".


@Ahmedyassin90

# الفصل الثاني

# العودة إلى ساحة المعارك

"الأعداء يحيطون ببلادنا من كل جانب، وعلينا أن ندرك أنه ليس لروسيا من أصدقاء سوى جيشها وأسطولها البحري"

*القيصر الروسي ألكسندر الثالث*

*(1845-1894)*

"الروس قادمون"، تلك هي العبارة الشهيرة التي رددتها شعوب شرق أوربا والقوقاز وآسيا الوسطى والصغرى وهي تفر فزعا من آلة الحرب الروسية التي لا ترحم. احتفظت هذه الآلة بسمعتها المروعة خلال قرون متتابعة، حتى إذا جاءت الحرب العالمية الثانية حفرت اسمها بحروف بارزة بعد الانتصار على النازية. وبقيت سمعة الجيش الروسي مرموقة إلى أن سقطت في ميدان جغرافي جديد في أفغانستان لم تكن على دراية به ولا بتكتيكاته. فمع الغزو السوفيتي لأفغانستان في 1979 تبدأ مرحلة من الترهل العسكري اختتمت بانسحاب مهين في 1989.

في أعقاب الانكسار في أفغانستان توجه الزعيم السوفيتي ميخائيل غورباتشوف إلى تخفيض حجم الجيش وتقليص الميزانية لصالح الحياة المدنية والتنمية البشرية. غير أن إصلاحاته شكلت انشقاقا في قيادات الجيش، فانقسم كبار الضباط بين مناصر لغورباتشوف الذي كان في نظرهم محافظا على الكيان السوفيتي ومفكرا إصلاحيا. وبين مناهض له يرى فيه مهرطقا

وجاسوسا خفيا للغرب. وقد أدى هذا الانقسام إلى أن تزعم وزير الدفاع السوفيتي المارشال دميتري يازوف محاولة الانقلاب على غورباتشوف في أغسطس/آب 1991 والتي لم تؤت ثمارها بسبب انقسام قادة الجيش بشأن هذا الانقلاب[42].

ومع تفكك الاتحاد السوفيتي تعرض الجيش الروسي على مدى 10 سنوات لأكثر من اختبار صعب، وأهم هذه الاختبارات:

- تخفيض ميزانيته بنحو الثلثين، فضلا عن خفض ترسانته النووية تبعا لاتفاقية ستارت- 2 التي وقعها يلتسين وجورج بوش الأب في يناير/كانون الثاني 1993. إضافة إلى سحب القوات الروسية وتفكيك القواعد العسكرية من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.
- احتجزت جيوش الدول المتفككة عن الاتحاد السوفيتي الطواقم العسكرية السوفيتية على أراضيها من أجل بناء جيش وطني على حساب الجيش السوفيتي المنهار[43].
- قبل الجيش الروسي مرغما الموافقة على التعاون العسكري مع حلف الناتو تحت مسمى "الشراكة من أجل السلام" ولم يكن بوسعه سوى رصد اقتراب الحلف من الدول المستقلة في شرق أوربا والبلطيق.
- ابتلع الجيش الروسي في عقد التسعينيات مرارة رصد وصول قوات أجنبية من الدول الأوربية للمشاركة في حل النزاعات العرقية التي أصابت الدول المستقلة في القوقاز وآسيا الوسطى وأوربا الشرقية وهي مناطق كان الجيش يعتبرها "خطوطا حمراء" لأمنه الإستراتيجي.
- هزيمة مفاجئة في حرب الشيشان الأولى (1994-1996) أدت إلى ترك مائة ألف ضابط العمل في الجيش ووقوع عجز في الفنيين والضباط المتخصصين. أما من بقى في المؤسسة العسكرية فقد عاني كثير منهم من تردى الأوضاع المعيشية لدرجة أن 180.000 عسكري روسي كانوا في انتظار المساعدات الألمانية (نظير انسحاب القوات الروسية من ألمانيا الشرقية) للحصول على شقق للسكن والإيواء.

- ملاحقة تهم الفساد والرشى وسرقة المعدات العسكرية وارتباط بعض العسكريين بالمافيا الروسية. ولم يكن ذلك أمرا قابلا للكتمان، فقد أعلن رئيس الوزراء الروسي في عام 1994 عن خطة جديدة لإيقاف السرقة والفساد في الجيش[44]. ومع تنامي هذه الأوضاع، بدأ الجيش الروسي يعيش حالة من الانقسام الداخلي بين ضباطه الذين عاشوا في تلك الفترة في فئات طبقية، وساءت معاملة العسكريين لبعضهم البعض ورفض بعضهم تنفيذ الأوامر العسكرية، وهرب من الجيش عشرات الآلاف كل عام[45].

# المبحث الأول: الحاجة إلى الإصلاح

أعطت هزيمة روسيا في حرب الشيشان الأولى جرس إنذار لضرورة إصلاح الجيش. وقد تركزت عمليات الإصلاح على محاور أساسية أهمها تخفيض عدد الجيش من 3 مليون جندي إلى ما بين 1.5 - 2 مليون جندي، والسعي إلى إقامة جيش حديث يعتمد على ثنائية التجنيد والاحتراف، وإعادة ترتيب قيادته، وتكوينه الهرمي، والنهوض بمستوى الخدمات الطبية والاجتماعية التي وصلت إلى مستوى متدن[46].

وبينما لم تؤت هذه الإصلاحات تحسنات كبيرة في النصف الثاني من التسعينيات، بسبب أزمة الانهيار الاقتصادي الذي شهدته روسيا في أغسطس/آب 1998، إلا أن قيام الجيش الروسي بغزو الشيشان من جديد في نهاية عام 1999 قد أظهر أن تحسنا كبيرا قد أدخل على الجيش. وقد بدأت خطوات الإصلاح تؤتى ثمارها منذ تولى الرئيس فلاديمير بوتين رئاسة روسيا في عام 2000، وبصفة خاصة مع الجهود التي قام بها وزير الدفاع سيبيرغي إيفانوف ورفع المخصصات المالية التي صارت توجه لتطوير الجيش وإصلاحه ودعم إقامة جيش احترافي[47].

لكن هذا التحسن يجب فهمه من خلال مقارنته بالحالة التي كان عليها وقت تفكك الاتحاد السوفيتي، ولا يعني للمراقبين أن الجيش الروسي قد وصل إلى المستوى الذي يتناسب مع مكانة روسيا كدولة عظمى، فما زالت المشكلات الكبيرة قائمة وتحديث الأسلحة والمعدات والتقنيات يلاقي عقبات التمويل وعدم كفاية الميزانية السنوية[48].

وعلى مدى السنوات العشر الماضية (2000-2009) تشهد روسيا من فترة لأخرى محاولات لإحداث إصلاح هيكلي في الجيش وتحويله إلى جيش احترافي وتقليص عدد جنوده وضباطه لصالح الاعتماد على مستويات تقنية أكثر كفاءة لا تقل عن نظيرتها الغربية. ولم يكن هناك اتفاق بين المؤسستين العسكرية والسياسية بشأن إصلاح الجيش وتمخض ذلك عن مواقف صدامية على نحو ما وقع في أبريل/نيسان 2009 حين أقال الرئيس الروسي دميتري ميدفيدف الجنرال فالنتين كورابلنيكوف مدير المخابرات العسكرية بعد أنباء عن معارضة كورابلنيكوف إصلاحات واسعة داخل الجيش. ونبع جزء من هذا الصدام من الاختلاف بشأن مخاطر تسريح مئات الآلاف من الضباط والجنود. ولعل المخاطر المرتبطة بالتطبيق العملي لعملية الإصلاح قد ترجئه إلى عام 2011 بعد أن تجرى عمليات انتقالية خلال السنوات المقبلة[49].

وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين نجحت الولايات المتحدة عبر مجموعة من الإجراءات العسكرية في أوروبا الشرقية في استدراج روسيا من جديد إلى سباق التسلح، واستغلت غفلة موسكو لترتيب الأوضاع في الداخل، وختمت خطواتها بطرح مشروع إقامة درع صاروخي في بعض بلدان أوروبا

الشرقية مثل بولندا والتشيك تحت ذريعة صد صواريخ إيرانية محتملة.

وقد أدت هذه السياسات إلى استفزاز الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين فأعرب بشكل انفعالي قبل منتصف عام 2007 عن تحضير بلاده لأسلحة نووية جديدة لم تجرب من قبل، ثم أعلن أمام العالم في أكتوبر/تشرين الأول 2007 أن الجيش الروسي بصدد الانتهاء من أنواع جديدة من الأسلحة النووية لم يعرف العالم لها مثيلا.

وقد استمر خلفه دميتري ميدفيدف في اتباع سياسة التهديد الإعلامية فأعلن في مارس 2009 أن بلاده مستمرة في تطوير قدراتها النووية وسترفع من مستوى تسليح جيشها لمواجهة التوغل العسكري الأمريكي نحو حدودها. وإن كان تكرار مثل هذه التهديدات على المستوى الإعلامي دعا بعض المسؤولين الأوربيين إلى الاستخفاف بلغة "الخطابة والرطانة" التي يصعد من خلالها الزعماء الروسي الموقف العسكري[50].

وفي محاولة لمواجهة التغلغل العسكري الأمريكي في بلدان أوربا الشرقية أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن رفع ميزانية برنامج التسلح من نحو 25 مليار دولار إلى 150 مليارا، من أجل استبدال 50% من السلاح الروسي القديم بأسلحة وتقنيات حديثة بحلول عام 2015، ويشمل البرنامج الجديد أجهزة الرادار المبكر وأجيالا جديدة من الصواريخ العابرة للقارات وقاذفات بحرية فائقة الدقة. والنقلة المهمة في الميزانية الجديدة هي تخصيص جزء كبير منها لتزويد الأسطول البحري بثلاثين سفينة مقاتلة وست حاملات طائرات. ويجري العمل اليوم على قدم وساق للانتهاء من ثلاث غواصات نووية جديدة قادرة على حمل أربعين صاروخا نوويا، وبالمثل سيستقبل سلاح الجو الروسي "الجيل

الخامس" من المقاتلات التي بدأ التحضير لأن تحلق في الأجواء منذ عام 2009. أما الصواريخ النووية العابرة للقارات التي ستصنعها روسيا في السنوات المقبلة فقد أعلن الكرملين في نهاية عام 2007 أنها ستكون قادرة على اختراق الدرع الصاروخي الأميركي المزمع إنشاؤه. واعتبر الكرملين أن السبب الأساسي الذي يدفع موسكو إلى إعادة تسليح جيشها وإصلاحه ورفع ميزانيته هو الخطوات الواسعة التي يقطعها الناتو نحو البيت الروسي[51].

وعلى الزاوية الأخرى يرى بعض الباحثين الغربيين[52] أن توجه موسكو إلى إصلاح الجيش وتسليحه لم يأت بسبب سباق التسلح أو مواجهة الدرع الصاروخي، بل هو رد فعل على حالة الترهل التي يعانيها منذ الفترة السوفيتية والتي تتجسد في:

- طبيعة التجنيد الإلزامية للجيش وافتقاره إلى الحرفية، وتدني مستوى الرواتب وضعف مستوى الإعاشة والسكن للقطاع الأكبر من الجنود والضباط. وتشير عدة تقارير إلى موت نحو ألف جندي سنويا نتيجة سوء المعاملة وعدم ملائمة الظروف الإنسانية.
- يعد الجيش الروسي جيشا مثقلا برتب عسكرية علوية حيث تبلغ نسبة الضباط إلى الجنود 1 إلى 2.5 وهو ما يعني كثافة عالية في التركيب القيادي وضعفا في التركيب التحتي الذي يحتاجه الجيش المعاصر.
- تعود أغلب القطع العسكرية الروسية إلى 20 سنة مضت. ورغم أن الجيش الروسي تمكن من تلقين القوات الجورجية درسا قاسيا في حرب صيف 2008 إلا أنه اكتشف خلال هذه الحرب أن الدعم الغربي والإسرائيلي للقوات الجورجية قد جعلها على درجة عالية من الناحية التقنية. الأمر الذي سرع بخطى إصلاح الجيش الروسي مباشرة بعد تجربة تلك الحرب.
- ورث الجيش الروسي منذ العهد السوفيتي قدرا وافرا من الفساد المستشري عند قطاعات

مختلفة تبدأ من تلقى الرشى وتنتهي عند محاولات الإثراء السريع لدى كبار الضباط.

ويبدو أن ترتيب الأولويات في الجيش الروسي لا يسمح بحركة إصلاح حقيقية. فالمؤسسة العسكرية مثقلة بأولويات ضبط الأسلحة النووية ورقابتها من ناحية، ومحاولة ملاحقة الناتو من ناحية ثانية، وتأمين الحدود الطويلة للغاية مع ما يقرب من 20 دولة من دول الجوار من ناحية ثالثة. وإضافة إلى ما سبق ترتهن الميزانية العسكرية بعائدات النفط والغاز التي تتذبذب من فترة لأخرى.

وتجد روسيا نفسها في مساعي الإصلاح مضطرة إلى تخفيض عدد الجيش ليصل في عام 2012 إلى مليون جندي فقط[53] وهو ما يستلزم تقليصا في حجم فيالق الضباط بمقدار 150-350 ألف ضابط. وإحالة أكثر من 200 جنرال و15.000 عقيد و70.000 رائد إلى التقاعد. وسيتبع ذلك إغلاق عشرات المؤسسات العسكرية ومراكز الأبحاث والمستشفيات العسكرية وغيرها[54]. وهو ما يعني احتمالات تصادم بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية.

## المبحث الثاني: تجارب في كل اتجاه

تحاول روسيا في السنوات الأخيرة استعادة صفة الدولة العظمى عابرة الحدود على المستوى العسكري من خلال عدد من المؤشرات. فقد فرضت روسيا نفسها بقوة في فضاء جيوسياسي جديد يمثله المحيط القطبي الشمالي والذي يحتمل أن يكون مخزونا إستراتيجيا عالميا لثروات اقتصادية في مقدمتها النفط والغاز. وتعتبر النرويج المنافس الأكبر لروسيا في استغلال ثروات بحر الشمال.

تستمد العلاقة بين روسيا والنرويج أبعادا تاريخية يهيمن على أغلبها الرصد والترقب في الوقت الحالي. بعد تاريخ طويل من الصدام العسكري خلال تاريخ روسيا القيصرية. وقد قامت القوات السوفيتية بغزو شمال النرويج في عام 1945 لفترة قصيرة، مما شجع النرويج على الانضمام مبكرا لحلف الناتو. وبينما راعت النرويج عدم تسخين الأجواء خلال فترة الحرب الباردة، صارت منذ سقوط السوفيتية ميدانا حيويا لأنشطة القوات الأمريكية وحلفاء الناتو وبصفة خاصة في المنطقة القطبية الغنية بالنفط لا سيما في منطقة بحر بارانتس وهي منطقة يقدر أنها تحوي 90 بليون برميل من النفط ما يجعلها قريبة من قدرات نفط سيبيريا الغربية[55].

ويعود جزء كبير من التوتر بين روسيا وبقية دول بحر الشمال (الولايات المتحدة وكندا والدنمرك والنرويج) إلى أنه لم يتم بعد تعيين الوضع القانوني لتقاسم ثروات منطقة القطب الشمالي. فلو طبق عليه قانون البحار الدولي (الصادر عن قرار الأمم المتحدة عام 1982) سيسمح لكل دولة بحدود 370 كم فقط أمام الجرف القاري لسواحلها وترك ما خارج ذلك كمناطق مفتوحة للاستخدام الدولي، وهي منطقة تبلغ مساحتها 1.7 مليون كم$^2$ [56].

وفي عام 2009 اتفقت دول الإقليم على تطوير مبدأ قانون البحار الدولي بأن يسمح لكل دولة بأن تتوسع في امتداد منطقة الجرف القاري إذا ما كان للجرف امتداد جيولوجي في المحيط القطبي. وتعول روسيا على مثل هذا التفاهم في اكتساب مزيد من الثروات في المحيط القطبي نظرا لتوقع وجود اتصال جيولوجي بين سلسلة جبال لومنوسوف ومندلييف المترامية في قاع

المحيط القطبي والجرف القاري السيبيري. في المقابل تؤكد كندا أن الجبال المشار إليها لا تتصل بالساحل السيبيري بل بالساحل الكندي، أما النرويج فقد خصصت ما يقرب من 40 مليون دولار لرسم خرائط لمنطقة القطب الشمالي للتحقق من أن ثروات المحيط القطبي متصلة جيولوجيا بالجرف القاري لجزيرة غرينلاند التابعة لها[57].

وقد استعرضت روسيا قدراتها العلمية والعسكرية في القطب الشمالي فأرسلت بعثة في 2007 تمكنت من الوصول إلى عمق يربو على أربعة آلاف متر وغرز العلم الروسي في عمق المحيط القطبي في خطوة رائدة في تاريخ البشرية شبهت برفع العلم الأمريكي على سطح القمر[58]. ومن المتوقع أن يتطور التنافس الاقتصادي في تلك المنطقة إلى تنافس عسكري خاصة مع استعداد كل من الولايات المتحدة وروسيا لعسكرة الإقليم وإعلان كندا نيتها إنشاء قاعدتين عسكريتين لحماية مصالحها في الإقليم.

كما حافظت روسيا على موقعها القوي في الدول المهيمنة على الفضاء الخارجي لكوكب الأرض. فمنذ أن نجح رائد الفضاء السوفيتي يوري غاغارين في 12 أبريل/نيسان 1961 من الدوران حول الأرض بمركبته الفضائية "فوستوك 1" دخلت روسيا إلى القطبية الدولية بلا منازع، بل كانت القطب الدولي صاحب السبق في هذا المجال. وبقيت روسيا حتى انهيار الاتحاد السوفيتي تحتفظ بهذه السمعة الدولية خاصة مع تمكنها من إدارة سباق التسلح وحرب الفضاء إدارة متوازنة مع القطب الأمريكي. غير أن فترة الارتباك التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي أثرت سلبا على مكانة روسيا في

التنافس الدولي على السيادة الدولية في مجال أبحاث الفضاء وكانت أكثر هذه الفترات سوءا المرحلة التي امتدت من عام 1992 و2000.

لكن في مطلع القرن الحادي والعشرين تمكنت روسيا من إعادة قدر كبير من التوازن في مكانتها الدولية وذلك من خلال عدة مؤشرات أهمها مواظبة روسيا على إطلاق مركبات الأبحاث إلى محطة الفضاء الدولية لأغراض متعددة في مقدمتها خدمة التحام المركبات الفضائية. وفي ذات الوقت تمكنت روسيا من إقناع المجتمع العلمي الدولي بريادتها الفضائية من خلال إدارة محطة الفضاء الدولية. وكان من أبرز هذه القدرات أن سفن الشحن الفضائية الروسية من طراز "بروغريس" صارت الوسيلة الوحيدة لنقل المؤن والمعدات إلى المحطة الفضائية الدولية[59].

ومنذ عام 2001 اخترعت روسيا "السياحة الفضائية" والتي تحولت بشكل تدريجي إلى رحلات دورية يتنافس في الاشتراك بها الأثرياء الكبار في العالم. وكانت آخر رحلة سياحية من هذا النوع في شهر مارس 2009 حين حملت مركبة فضائية روسية المليونير تشارلز سيموني السائح الأمريكي من أصل مجري في رحلته الثانية إلى الفضاء[60].

وفي ميدان آخر تمضي روسيا محاولة تدعيم قدراتها الإستراتيجية. فقد توجهت قطع من الأسطول الروسي إلى بحر العرب وخليج عدن وسواحل القرن الإفريقي تحت ذريعة محاربة القرصنة على سواحل الصومال. وتعد هذه هي أول مرة في تاريخ الأسطول الحربي البحري الروسي التي يشارك فيها في عملية محاربة القراصنة في منطقة القرن الإفريقي. وتجد روسيا نفسها هنا

ليست أقل من الولايات المتحدة وحلف الناتو الذي وضع عينيه على منطقة خالية من القوى الإقليمية بعد سلسلة من التفكك الإقليمي والنزاعات والحروب في كل من إريتريا وإثيوبيا والصومال واليمن. ولعل أحدث تجليات تلك الخطوات الروسية ما أعلنته وزارة الدفاع الروسية من أن سفينة مكافحة الغواصات الكبيرة " أدميرال بانتيلييف" والتابعة لأسطول المحيط الهادئ الروسي (والتي ترابط في مياه خليج عدن) قد اعتقلت 29 قرصانا ينتمون إلى جنسيات صومالية وإيرانية وباكستانية. وقد عبرت بعض وسائل الإعلام الروسية أن الأموال التي يجمعها القراصنة في خليج عدن يذهب جزء كبير منها لدعم الحركات الإسلامية المسلحة وعلى رأسها دعم المسلحين في شمال القوقاز[61] (الشيشان) وعلى هذا فقد وجدت روسيا مسوغا لعملياتها البحرية في بحر العرب.

وتعمل روسيا جاهدة على العودة إلى الشرق الأوسط وبصفة خاصة بالتعاون مع دول المنطقة التي تعاني من اختلال في ميزان القوى الإقليمية مثل سوريا وإيران ولبنان (حزب الله) واليمن. وتلعب المواقع الجغرافية لتلك الدول أهمية كبرى للبحرية الروسية. وفي هذا الصدد يبدو مهما الاتفاق الذي وقعته روسيا مع سوريا في منتصف عام 2007 بما يسمح بعودة الأسطول الروسي إلى مينائي طرطوس واللاذقية، وهو ما يمكن اعتباره نقلة نوعية ستخرج الأسطول الروسي من عنق الزجاجة الضيق في البحر الأسود إلى مياه البحر المتوسط الأكثر رحابة والأوسع تدريبا. وفي هذا الصدد ما تزال التقارير الإعلامية تنقل من فترة لأخرى عن اتفاق وشيك بين روسيا وليبيا واليمن بإقامة قواعد عسكرية في المياه الإقليمية لهذه الدول، وإن لم يوقع

شيء فعلي بعد.

## المبحث الثالث: العودة لسوق السلاح

بلغ إنفاق العالم على التسلح نحو تريليون دولار سنويا وهي أرقام تقترب من معدلات الإنفاق في سنوات الحرب الباردة. لكن الفرق الآن هو أن قائمة الدول المستوردة للسلاح ليست دول الكتلتين الشرقية والغربية بل دول العالم الثالث. وتبدو روسيا هنا وقد اتفقت مع أعدائها القدامى لاستغلال الدول النامية في تجارة الأسلحة. وتعتبر الصين والهند والسعودية أكبر ثلاث دول مستوردة للسلاح في العالم، ولروسيا المكانة الأولى في علاقات التسليح في الدولتين الأوليين.

تحتل روسيا المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في تصدير الأسلحة للعالم (تسهم الأولى بما يقرب من 40 % والثانية بما يقرب من 20% في صادرات الأسلحة على مستوى العالم) وتسبق روسيا كلا من فرنسا والمملكة المتحدة (تسهم كل منها بنحو 9%) والصين وألمانيا (تسهم كل منها بنحو 4%).

ومن المفارقات في هذا الشأن أن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والمسؤولة عن حفظ السلام وصيانة الأمن الدولي (الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين) هي ذاتها أكبر خمس دول مصدرة للسلاح في العالم وما يكتنف هذه التجارة القاتلة من رشى وفساد ونشر للموت [62].

على هذا النحو تتكرس الفكرة القائلة بأن عالما ينعم بالسلام والأمن وتتقلص فيه تجارة السلاح لا بد أن يكون عالما سيئا لدول مجلس الأمن

ونظيرتها من الدول الإمبريالية سابقا، والتي لا بد أن تشهد تراجعا في خلق فرص عمل جديدة وتراجع في المستوى الصناعي وتأخر في الميزانيات الحكومية وركود إعلامي.

وإذا كانت الولايات المتحدة توجه صادراتها بالمناصفة تقريبا بين الدول المتقدمة والدول النامية فإن زبائن روسيا هم من الدول النامية وبنسبة تبلغ نحو 90%[63].

ولأن نجاح تسويق السلاح يتوقف في جزء كبير منه على حملات نشر الفزع وتخويف الأطراف المتنازعة في عدة أقاليم جيوسياسية من العالم (في مقدمتها تكريس الصراع العربي - الإسرائيلي، والصراع العربي - الإيراني والعربي-العربي، والهندي - الباكستاني والهندي- الصيني.. الخ) فضلا عن دعم الحركات الانفصالية وجماعات المعارضة وتغذية الأطراف المتناحرة عبر وكالات المخابرات، فإن روسيا (التي لا تتقن هذه الحملات بشكل كاف) تستفيد في تجارتها للسلاح من الجهود الكبيرة التي تقوم بها الولايات المتحدة في هذا الصدد.

فالتاريخ الاستعماري الروسي لم يتجاوز أوربا الشرقية وآسيا الوسطى والقوقاز، ومع ذلك تصل مبيعات الأسلحة الروسية إلى أقاليم جيوسياسية بعيدة عن نفوذها الاستعماري والاستخباراتي السابق. إذ توجه روسيا أسلحتها إلى أربعة أقاليم أساسية تمثلها آسيا (بنسبة 62% من إجمالي صادرات الأسلحة الروسية) والعالم العربي (بنسبة 15%) وأفريقيا (بنسبة 9%) وأمريكا اللاتينية (بنسبة 2%). وفي خضم منافستها لزملائها في

"مجلس الأمن" في تصدير السلاح فإنها تحتل المرتبة الأولى في إفريقيا، والثانية في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية بعد الولايات المتحدة، بينما تحتل المرتبة الرابعة في العالم العربي بعد كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا[64].

ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها رخص أسعار السلاح الروسي مقارنة بنظيره الغربي، والتوتر الحادث في علاقات عدد من دول العالم الثالث والدول الغربية والولايات المتحدة. ومن الناحية النظرية بوسع روسيا النزول إلى حلبة تحريك الأتباع وتأليبهم، مستفيدة من تجربة السي آي إيه ولكن ذلك محدود بعوائق اللغة الروسية وضعف انتشار الثقافة الروسية خارج دوائر محددة. وفي هذا الصدد سنجد روسيا حبيسة التاريخ الإمبريالي في نطاق شرق أوربا (وبالتحديد بيلاروسيا وأوكرانيا ومولدوفا) والقوقاز (جورجيا وأرمينيا) وآسيا الوسطى.

لكن روسيا تستخدم اليوم الدعاية والإعلام العسكري بشكل جيد لتقليل مواقف ضعفها في المحاور السابقة. وفي ذلك أحسنت روسيا استغلال معارض الأسلحة الدولية، فقدمت أفضل إنتاجها العسكري في عدد من دول العالم كان أحدثها معرض بروكسل (أبريل/نيسان 2008 - معرض الأسلحة المضادة للإرهاب) ومعرض موسكو (أغسطس/آب 2008) كما دخلت بثقة إلى أكبر معرض للأسلحة في الشرق الأوسط في أبو ظبي (معرض آيدكس في نوفمبر/تشرين الثاني 2009) ومعرض ريودي جانيرو (أبريل/نيسان 2009) وفي اسطنبول (أبريل/نيسان 2009). وتعد مثل تلك المعارض الفرصة التي لا

تضيعها روسيا لاستعادة مكانة الاتحاد السوفيتي السابق كقطب دولي في تصدير الأسلحة. وكان نجاح روسيا في جني عائدات كبيرة من عروض الأسلحة ما شجع دولا مثل باكستان إلى عرض أسلحة روسية مقلدة في معرضها في اسطنبول في أبريل/نيسان 2009 وهو ما سبب أزمة بين الجناح الروسي ونظيره الباكستاني انتهت باعتذار باكستان وسحب القطع الروسية المقلدة من جناحها[65].

وتصدر روسيا أنماطا مختلفة من الأسلحة (وبصفة خاصة في ميدان القوات الجوية الشهير بطائرات سوخوي) إلى نحو 80 دولة في العالم. وتعود مثل هذه المبيعات على روسيا بعوائد تتراوح قيمتها ما بين 7 و9 مليار دولار سنويا. وفي مقابل ارتفاع عائدات روسيا من الأسلحة خلال السنوات الخمس الماضية من 6 إلى 8.5 مليار دولار تتراجع مبيعات الولايات المتحدة من 16.5 إلى 12 مليار، وإن بقيت أولى دول العالم تصديرا للسلاح ومتفوقة بمقدار الضعف عن القطب الثاني روسيا[66].

وتستمد روسيا مكانتها في سوق السلاح من تخصصها في توريد آليات الدفاع والهجوم الجوي. فقد كشفت مصادر روسية أن 56% من إجمالي ما تصدره روسيا من سلاح إلى دول العالم يتمثل في المعدات الجوية تمشيا مع التغيرات الجيوستراتيجية التي تشهدها حروب القرن الحادي والعشرين والمثلة في تصفية جزء كبير من المعارك قبل الدخول في الحرب وذلك من خلال الحرب الجوية. وإذا أضفنا معدات الدفاع الجوي (مضادات الطائرات) والتي تبلغ نسبة تصديرها 17% لوجدنا أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الأسلحة

الروسية موجه لآليات الهجوم والدفاع الجوي (لا تزيد نسبة تصدير آليات القوات البحرية عن 9 %)[67].

## المبحث الرابع: حرب بلا بارود

للتاريخ الاقتصادي ذاكرة قوية، ومن بين ما لا ينساه هذا التاريخ استخدام العرب للنفط كسلاح إستراتيجي لتحقيق مكاسب عجزت عن تحقيقها الجيوش والأساطيل. ففي سبعينيات القرن العشرين كان ما يزال لدى العرب بعض من الإرادة السياسية لإيقاف تصدير البترول أو تخفيض ضخه، لكن عرب القرن الحادي والعشرين أعلنوا أن النفط ليس أكثر من سلعة.

روسيا اليوم تخالف الرؤية العربية المرهونة بإملاءات أمريكية وتسعى إلى استخدام مواردها من النفط والغاز في تحقيق أهداف جيوسياسية تعوض ما ليس بوسعها تحقيقه بالتوسع الجغرافي أو الانتشار العسكري.

وليس جديدا التقرير بأن موارد الطاقة حين تمتلكها دولة مجهزة عسكريا، وذات تاريخ إمبريالي، وطموحات إلى استعادة المكانة العظمى، وتجاورها دول فقيرة في هذه الموارد، تصبح هذه الموارد أكبر من كونها سلعا، وتصير تجارتها نوعا جديدا من الحرب الباردة.

تمتلك روسيا أكبر مخزون للغاز الطبيعي في العالم بكمية تبلغ 1.7 تريليون قدم مكعب، وهي ثامن دول العالم في احتياطي النفط بحجم يزيد عن 60 بليون برميل. وقد أهلتها هذه القدرات لتصبح أكبر مصدر للغاز، وثاني مصدر للنفط بعد المملكة العربية السعودية، بل هي بالفعل أكبر مصدر للنفط خارج مجموعة أوبك. ورغم أن القدرات الصناعية لروسيا تضعها ثالث مستهلك

للطاقة بعد الولايات المتحدة والصين، فإن فائضا يزيد عن 70% من إجمالي إنتاجها اليومي من النفط، البالغ 7 ملايين برميل، يتجه للتصدير[68].

تتجه صادرات النفط والغاز الروسي عبر شبكة أنابيب ضخمة إلى دول أوربا الشرقية والوسطى، وعبر السكك الحديدية إلى الصين، والناقلات البحرية إلى كل من اليابان وكوريا والجنوب الأوربي. وتتحكم في إنتاج وتصدير النفط والغاز الروسي أربع شركات عملاقة هي "لوك أويل" و"غازبروم" و"ترانس نفت" و"روس نفت"، وذلك بعد أن وجهت الحكومة ضربة قاضية لشركة يوكوس الخاصة التي كانت أكبر شركات النفط في البلاد، حين تم اعتقال رئيسها ميخائيل خودركوفسكي في أكتوبر/تشرين الأول 2003 بتهمة التهرب من تسديد الضرائب، فتمت تصفية الشركة لصالح شركات حكومية.

ورغم تلك الإمكانات الهائلة فإن قطاع النفط الروسي يواجه مشكلات عدة أبرزها مخاطر تذبذب الأسعار التي تشهدها الأسواق الدولية، وفي مقدورها أن تعصف بمنجزاته في بضعة شهور. كما تعوز القطاع النفطي الروسي استثمارات غربية يحول بينها وبين السوق الروسي غياب الاقتصاد الرأسمالي الحقيقي. فضلا عن أن نحو 30% من النفط الروسي يتم نقله عبر وسائل غير أنبوبية، كالنقل بالسكك الحديدية والنقل البحري والنهري، وهي وسائل أكثر كلفة ثلاث مرات مقارنة بالنقل الأنبوبي.

وإضافة إلى ما سبق تعاني ناقلات النفط الروسية من التهديد بالحظر من الدول التي تتذرع بأنها تولي القضايا البيئية اهتماما لا يقل عن القضايا الأمنية أو الاقتصادية، إذ تجد الناقلات الروسية اعتراضا من تركيا المتحكمة

في مضيق البوسفور في البحر الأسود، ومن الدول الإسكندنافية بسبب التلويث النفطي لبحر البلطيق، ومن عديد من منظمات البيئة العالمية لتلويث الناقلات الروسية لمياه المحيط القطبي الشمالي، وبحر أخوتسك قبالة سخالين واليابان. وفي النهاية يحيق بمستقبل النفط في روسيا ما قدرته أكاديمية العلوم الروسية من أن أكثر من 60% من احتياطي النفط الروسي (وأغلب حقوله في غرب سيبيريا) على وشك النضوب. وبينما تتوقع شركات الاستثمار الغربية العاملة في روسيا عمرا لنفاد النفط لا يتخطى 12 سنة، فإن وزارة النفط الروسية قد أعلنت أن الأمد المنتظر لانتهاء النفط (المكتشف حاليا) في الأراضي الروسية لن يتجاوز 35 سنة[69].

وعلى رأس قطاع الطاقة في روسيا تقف شركة غازبروم التي تبدو نموذجاً لشركة رأسمالية عملاقة عابرة للقارات والقوميات، بإنتاجها الذي يقترب من 20% من إجمالي الإنتاج العالمي للغاز. وتضخ غازبروم في الموازنة الروسية نحو 25%من مجمل عائدات الضرائب من القطاعات الاقتصادية الروسية، ويعمل فيها نحو 330 ألف شخص[70].

ويعود تاريخ الشركة إلى تلك الفترة التي شهدت الاكتشافات الضخمة في حقول الغاز في سيبيريا والأورال في سبعينيات القرن العشرين وهو ما أدى إلى تدعيم القدرات التصديرية للاتحاد السوفيتي من خامات الغاز الطبيعي. ومع انهيار الشيوعية وتحول روسيا إلى اقتصاد السوق، عبر سلسلة من الصدمات الموجعة، خصصت الشركة وعهد برئاستها إلى السياسي الشهير فيكتور تشيرنوميردين الذي تولى رئاسة الوزراء بين 1992 و1998.

غير أنه في تلك الفترة رُمي القائمون بعمليات التخصيص الواسعة التي شهدتها روسيا بتهم النهب والاستيلاء على المال العام. ولم تكن شركة «غازبروم» بعيدة عن هذا الصخب، الأمر الذي كون طبقة من أسماك القرش الكبيرة في الاقتصاد الروسي وتفشي نهج الفساد. وقد دفع هذا النهج إلى تعيين رؤساء ومديري القطاعات في شركة «غازبروم» من أكثر المقربين للكرملين الذي احتفظ بنسبة 51 في المائة من أسهم هذه الشركة التي تشرف على أكبر حقول الغاز الطبيعي في العالم، بحكم ما يتوافر في الأراضي الروسية من كميات هائلة تبلغ 47 تريليون متر مكعب، ما يجعل روسيا أولى دول العالم في تصدير الغاز.

تدرك «غازبروم» جيداً أنها تواجه خطر تناقص الاحتياط الروسي من الغاز، ومن ثم تسعى جاهدة للاستثمار خارج روسيا اعتماداً على تقديرات تشير إلى أن العمر المتوقع لاستمرار احتياط الغاز في العالم لا يقل عن 80 سنة. من أجل ذلك وصلت «غازبروم» بين عامي 2006 و2008 إلى الجزائر وليبيا لتبحث عن موطئ قدم حول حقول الغاز الجديدة في شمال أفريقيا، ناهيك عن مشاركتها «آرامكو السعودية» في التنقيب عن الغاز في شمال الربع الخالي، كما تتفاوض على إقامة بنية أساسية من محطات الطاقة لهذه الدول. وتسعى في الوقت ذاته إلى إقناع الحكومة الباكستانية بجدارتها للتنقيب عن الغاز. وتفاوض الشركة دولاً عدة في شرق آسيا بشأن إعداد البنية الأساسية لصادرات الغاز الروسي.

كما تمثل روسيا للدول الحبيسة منفذا لتصدير الغاز، وفي مقدمة هذه الدول تركمنستان التي تصدر عبر روسيا نحو 67% من إجمالي إنتاجها من

الغاز. وحين وقع في أبريل/نيسان 2009 انفجار في الأنابيب الحاملة للغاز من تركمنستان عبر أوزبكستان وكازاخستان وصولا إلى وسط روسيا (نتيجة تدهور حالة الأنابيب وعدم قدرتها على تحمل الضغط المتزايد من جانب تركمنستان) أوقفت شركة غازبروم استقبال الغاز التركماني الأمر الذي كاد أن يتسبب في أزمة اقتصادية لتركمنستان[71].

وعلى المستوى التقني تتدعم مكانة روسيا من خلال نجاحها في تبني تقنية تسييل الغاز الذي حققت فيه خطوات فاعلة بإنشاء أولى محطات التسييل (تحويل الغاز إلى الحالة السائلة بتبريده إلى 162 درجة تحت الصفر) وذلك في جزيرة سخالين في أقصى شرق الأراضي الروسية الواقعة على المحيط الهادئ والتي يتوقع أن تسهم بإنتاج نسبته 5% من إجمالي الإنتاج العالمي السنوي من الغاز المسال وهو ما يعني تنويع الأسواق بالنسبة لروسيا وتوجهها إلى المستهلكين في شرق آسيا وهو ما سيجعل روسيا المنافس الأكبر لغاز الشرق الأوسط حيث ستصل شحنات الغاز المسال من سخالين إلى اليابان في ثلاثة أيام بدلا من 21 يوما تقطعها ناقلات الغاز المسال من الشرق الأوسط[72].

وقد حاولت روسيا تعبيد الطريق لتشكيل تحالف للدول المصدرة للغاز فيما عرف بأوبك الغاز ضم في نواته روسيا وإيران وقطر. وسيضمن المشروع تصدير الغاز الإيراني عبر الخليج إلى قطر ليتم تسييله ومن ثم يجد طريقه إلى السوق الدولي استفادة بعلاقات قطر الجيدة مع الغرب مقارنة بعلاقة إيران، بحيث يكون من المفيد تغيير جنسية الغاز الإيراني[73].

وبوسع هذا التحالف أن يؤثر في اقتصاديات السوق؛ حيث تمتلك الدول الثلاث 57% من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي. غير أن نجاح مثل هذا التحالف يتوقف على خريطة علاقات الدول الأعضاء المرشحة لدخول أوبك الغاز وعلاقاتها بالدول الأوربية والولايات المتحدة

لكن قطر لم تستبدل التعاون مع روسيا بانصراف عن الغرب. فقد اشتركت الدوحة في نفس فترة تعاونها مع روسيا في مشروع مشترك بين قطر للبترول وإكسون موبيل الأميركية وتوتال الفرنسية يهدف إلى نقل الغاز المسال إلى السوق الأوربية عبر الناقلات تخفيفا لضغط روسيا على سوق الغاز الأوربي. وقد وصلت أولى شحنات الغاز القطري إلى محطة ساوث هوك للغاز الطبيعي المسال في ميناء ميلفورد هيفن بجنوب غرب ويلز الذي افتتح رسميا في منتصف شهر مايو/أيار 2009. وبحسب وسائل الإعلام البريطانية فإن أسطول قطر للغاز المسال سيقوم بإرسال سفينة إلى ويلز كل ثلاثة أيام لتأمين الغاز إلى بريطانيا في وقت تزداد سيطرة روسيا على أمن الطاقة في أوربا[74].

وتعتمد الدول الأوروبية بشكل بالغ على الطاقة من روسيا وبنسبة لا تقل في متوسطها عن 30%، ويتوقع أن ترتفع إلى 70% في عام 2030. وتعد ألمانيا في مقدمة الدول التي تعتمد على الغاز الروسي وبنسبة 32% من إجمالي استهلاكها من الطاقة، بينما تستهلك بولندا 65% من الغاز من مصادر روسية، فضلاً عن عشر دول في شرق أوروبا ووسطها تعتمد بنحو 90-95% على الغاز الروسي من خلال سيطرة روسيا على ما يقرب من 154 ألف كيلومتر من أنابيب الغاز في القارة الأوروبية. وهذا ما دعا الخبراء ومراكز

الأبحاث إلى معالجة ردود الأفعال المتوقعة التي يجب أن يضطلع بها حلف الناتو تجاه التهديدات المحتملة للغاز الروسي، وبصفة خاصة بعد تكرار أزمة وقف موسكو تصدير الغاز عن أوكرانيا ووسط أوروبا منذ يناير/كانون الثاني 2006.

ويسمح الموقع الجغرافي لأوكرانيا بأن تلعب دور الممر في التجارة الخارجية لروسيا. إذ تمثل أوكرانيا محطة عبور مهمة للسلع الروسية إلى السوق الأوربي حيث تستفيد أوكرانيا جغرافيا من العجز الذي تعيشه الموانئ الروسية على بحر البلطيق والبحر الأسود غير القادرة على التصدير إلى أوربا وتصدر روسيا نحو 40% من سلعها عبر أوكرانيا، بل إن 94% من إجمالي الغاز الذي تستهلكه أوربا من روسيا يمر عبر الأراضي الأوكرانية من خلال الخط المعروف بخط دروشبا (خط الصداقة)، بينما يمر 3% من الغاز الروسي المصدر إلى أوربا عبر أراضي بيلاروسيا[75].

وخلال السنوات الأربع الماضية بدأت روسيا في ممارسة ما صار يعرف بالهيمنة الروسية على أمن الطاقة في أوربا. وسرعان ما وصف الإعلام الغربي ارتهان أوربا للغاز الروسي بمصطلحات الحرب الباردة على شاكلة "حرب الهيمنة" و"حرب أنابيب الغاز" ومعركة روسيا من أجل "تركيع أوربا".

ففي مطلع 2006 أوقفت روسيا ضخ الغاز عن أوكرانيا بحجة عدم دفع "كييف" السعر المناسب عالمياً، وبعد أن عاشت أوربا أزمة طاقة حادة بسبب توقف الغاز المار عبر أوكرانيا ونشبت حرب إعلامية تتهم روسيا بإشعال حرب عالمية باردة عبر إيقاف ضخ الغاز، نجحت موسكو وكييف في الاتفاق على أن ترفع روسيا سعر بيع الغاز في مقابل رفع أوكرانيا رسوم مرور أنابيب النفط

الروسية عبر أراضيها. ومن ثم شهد عام 2006 ارتفاع سعر الغاز من 55 دولارا لكل ألف م$^3$ إلى 110 دولار لنفس الوحدة، ثم ارتفع السعر إلى 160 دولار للألف م$^3$[76]. وفي يناير/كانون الثاني 2009 قفز السعر إلى 400 دولارا للألف م$^3$[77] وهو ما قدم لروسيا ثروة هائلة.

ويعبر الرئيس الأوكراني فيكتور يوشنكو عن أزمة بلاده مع روسيا بقوله إن الاتحاد السوفيتي إبان الحرب الباردة كان يقوم بدفع كميات هائلة من الغاز لدول الكتلة الغربية ولم يستخدمه يوما سلاحا للضغط على جيرانه. وما تقوم به روسيا اليوم من استخدام الغاز كسلاح للضغط يعد ابتزازا للدول الأوربية لكي تضمن لروسيا مناطق نفوذها الجيوسياسية، خاصة في ظل تعامل الدول الأوربية مع غازبروم بشكل فردي دون أن تتخذ موقفا موحدا ومتعاونا لمواجهة احتكار روسيا السيطرة على أمن الطاقة الأوربي[78].

لم تكن كلمات يوشنكو السابقة والتي عبر عنها في مقال في "وول ستريت جورنال" سوى تعبير عما اعتبره كثير من السياسيين والمحللين عقابا قاسيا تمارسه روسيا على حكومة الرئيس الأوكراني الذي دعمه الغرب ووصل إلى حكم أوكرانيا على غير رغبة الكرملين عبر ما سمي بالثورة البرتقالية التي اجتاحت أوكرانيا في [79]2004. على أن أنابيب النفط الروسية مع أوكرانيا تمثل جزءا من الخريطة الساخنة التي ستتعامل من خلالها روسيا مع الجيران الأوربيين.

كانت روسيا منذ انهيار الكتلة السوفيتية وحتى عام 2006 تقدم أسعاراً تفضيلية لأوكرانيا وغيرها من دول شرق أوربا بهدف ضمان التأثير السياسي

عليها. لكن مع انتشار الثورات الملونة المدعومة من الغرب سقطت أحقية جورجيا وأوكرانيا في أفضلية الأسعار. ولا يتبقى لروسيا سوى دولتان تعتمدان على موارد الطاقة الروسية هما بيلاروسيا في شرق أوروبا، وأرمينيا في القوقاز الجنوبي، وكلاهما يخضعان لاحتمالات التغير. فسيناريو الثورة البرتقالية قابل للتكرار في بيلاروسيا، كما أن أرمينيا تعيد ترتيب علاقتها بالولايات المتحدة في شكل إيجابي.

ستشهد خريطة أنابيب النفط المتجهة من روسيا عبر أوكرانيا إلى السوق الأوربي تغيرا خلال العقد المقبل حين يبدأ خط الأنابيب الجديد الذي سيطوق شرق أوروبا ويفوت الفرصة على أوكرانيا وبيلاروسيا من خلال مد أنبوب من غربي روسيا تحت مياه بحر البلطيق إلى ألمانيا مباشرة فيما يعرف باسم التيار الشمالي Nord Stream. وإن كانت الأزمة المالية العالمية التي بدأت في مطلع عام 2009 قد تعيق إنشاء المشروع نظرا لارتفاع كلفته البالغة 20 مليار يورو.

وهي نفس المشكلة التي تقف أمام البدء في مشروع التيار الجنوبي South Stream والذي يتطلب نفس الموازنة تقريبا وسيمر بعدد أكبر من الدول والأقاليم الجغرافية (من خلال نقل الغاز من روسيا عبر البحر الأسود إلى أوربا من خلال شعبتين الأولى تتجه شمال (عبر بلغاريا وصربيا وصولا إلى النمسا) والثانية تتجه غربا (عبر بلغاريا واليونان وصولا إلى إيطاليا) بعد أن يتم تطويق أوكرانيا وإبطال فاعلية شبكة أنابيب "دروشبا" المارة عبر أراضيها[80].

وتحاول الدول الأوربية مواجهة تحكم روسيا في أمن الطاقة عن طريق الوسائل التالية:

1. إقامة شراكة بين أذربيجان وجورجيا وتركيا، لدفع مشروع خط أنابيب الغاز باكو - تبليسي - أرضروم الذي سيمتد بموازاة خط النفط الشهير باكو- تبليسي- جيهان. وتهدف مثل هذه المشاريع إلى سحب الغاز من بحر قزوين والحقول الغربية لآسيا الوسطى وضخها إلى تركيا، لوقف السيطرة الروسية التي تستفيد بالفعل من بيع كميات متزايدة للسوق التركية عبر خطوط أنابيب «السيل الأزرق» تحت مياه الجزء الشرقي من البحر الأسود، والذي بدأ تشغيله عام 2003.
2. في الوقت الذي تشكلت عدة اتحادات سياسية وتكتلات اقتصادية موالية لموسكو بعد سقوط الشيوعية على رأسها كومنولث الدول المستقلة، تحاول الدول التي تنسحب من البساط السوفيتي السابق تشكيل تحالفات مضادة. ويعتبر اتحاد غوام GUUAM الذي تأسس في عام 1997 ويضم جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وأوزبكستان (والاسم مستمد من الحروف الأولى لأسماء هذه الدول) محاولة لإيقاف سيطرة روسيا على الدول المتفككة عن الاتحاد السوفيتي وبصفة خاصة ما تعانيه هذه الدول من احتكار "غازبروم" لأمن الطاقة في هذه الدول[81].
3. تحاول تركيا تقديم نفسها كبديل لروسيا في أمن الطاقة العالمي من خلال عقد تحالفات مع الدول المنتجة للغاز والممثلة في أذربيجان (الحليف الإستراتيجي لأنقرة في القوقاز) من ناحية والدول المستهلكة للغاز والممثلة في دول جنوب أوربا (إيطاليا واليونان بالدرجة الأولى) من ناحية ثانية. والدور الذي تسعى تركيا إلى لعبه هو تطويق روسيا من خلال تمرير الغاز الأذري من أراضيها من أذربيجان إلى أوربا عبر خط باكو- تبليسي- أرضروم (المخطط أن ينتهي العمل به في 2015).

وستحصل تركيا على مزايا بالغة الأهمية إن تمكنت من أن تحل محل روسيا سواء تمهيد انضمامها للاتحاد الأوربي، أو بالتأثير الجيوسياسي على

جنوب أوربا وشرقها فضلا عن الأرباح الضخمة التي ستجنيها مقابل مرور أنابيب الغاز بأراضيها، وقبل كل ذلك تأمين مصدر طاقة منتظم لاستهلاكها المحلي. وكان مشروع "نابوكو Nabucco" مرشحا لأن ينقل تركيا بفعالية إلى هذا الدور لولا عدة عراقيل تقف في طريقه.

بدأ مشروع نابوكو باتفاقية شراكة في عام 2002 بين تركيا وبلغاريا والمجر ورومانيا والنمسا وبتشجيع من الاتحاد الأوربي ثم انضمت ألمانيا إلى هذه الاتفاقية في 2008. وكان من المفترض أن ينقل غاز بحر قزوين (وبصفة خاصة من تركمستان وأذربيجان) إلى وسط أوربا (عبر الخط السابق الإشارة إليه باكو- تبليسي-أرضروم) وذلك من خلال المرور بتركيا ثم اليونان وإيطاليا ووصولا إلى النمسا[82]. وجاءت أسباب هذا التعثر في الخلاف القانوني على تقسيم بحر قزوين، وتزايد التقارب بين تركمنستان وروسيا منذ وفاة الرئيس تركمانباشي (صابر مراد نيازوف) وتولي قربان محمدوف السلطة في 2007، فضلا عن تحسن العلاقات بين أذربيجان وروسيا[83].

ومن زاوية أخرى يعمل الاتحاد الأوربي على عدم توتير الأجواء مع روسيا في قضايا نقل الغاز وتحديد أسعاره، الأمر الذي يعني أنه ليس في مصلحة الاتحاد الأوربي في الفترة الحالية إتمام مشروع نابوكو إذا كان ذلك سيثير حفيظة روسيا التي تعمل على الحفاظ على مكانتها كمورد وحيد.

ويبدو أن روسيا تحسن إدارة توريد الغاز إلى القارة الأوربية وإبقائها تحت نفوذها الاقتصادي، فشركة غازبروم تتعامل مع موردي الغاز في آسيا الوسطى وقزوين بأسعار السوق التنافسية ومن ثم ليست هناك أسعار مجحفة

بالموردين، الأمر الذي سيدفع بهذه الدول إلى تصدير خاماتها عبر غازبروم وشبكة الأنابيب الروسية الحالية والمستقبلية دون المغامرة مع تركيا ذات المشروعات التي يكتنفها كثير من الصعوبات. كما أن الاتحاد الأوربي يدرك أنه يقلص من تأثير روسيا على أمن الطاقة بدعمه للمشروعات التركية، لكنه في نفس الوقت يعطي لتركيا أوراق ضغط مستقبلية على الواقع الأوربي أهمها فرض شروطها للانضمام إلى الاتحاد الأوربي وتصليب مواقفها تجاه القضية القبرصية. وربما يبدو للاتحاد الأوربي التعامل مع روسيا الأرثوذكسية ذات الميراث القيصري أفضل من تركيا المتأرجحة بين الإسلام والعلمانية.

وفي مجمل الأمر يمكن القول إن الكرملين قد نجح في تحويل ملف الغاز إلى ورقة ضغط جيوسياسية في القارة الأوربية وتجاوز مرحلة الاستعانة بالغاز في إعادة ميلاد الدولة الروسية على المستوى الاقتصادي. فبوتين الذي اعتبر أن انهيار الاتحاد السوفيتي كان أكبر كارثة في القرن العشرين (فيما وصف بأنه حنين حار لزمن الشيوعية) رتب أوراقه في ملف الغاز ليعيد روسيا إلى الساحة الدولية. إذ قام بوتين بعدة خطوات متوازية ضمنت الحفاظ على ورقة الغاز فاعلة ومؤثرة. إذ سرعان ما خطى خطوة متقاربة نحو تركمنستان بعد وفاة تركمانباشي (الذي كان عجوزا انعزاليا منح نفسه رئاسة البلاد مدى الحياة) وتولي قربان محمدوف الرئاسة في 2006. وهو ما سمح لروسيا بإقناع عشق أياد بالانسحاب من مشروع نابوكو والبقاء في النظام القائم بالفعل من تصدير الغاز التركماني عبر شبكة الأنابيب الروسية.

وفي ذات الوقت سارع بوتين في فبراير/شباط 2008 بزيارة بلغاريا واليونان وعقد اتفاقات مبدئية مع دول جنوب شرق أوربا للاتفاق على إقامة

مشروع التيار الجنوبي. وفي أغسطس/آب 2008 قدمت حرب القوقاز التي اشتعلت بين روسيا وجورجيا فرصة مثالية للدبابات الروسية كي تدهس في طريقها أنابيب الغاز التي شقت ضمن مشروع نابوكو لتعطي إشارة بالغة للمولين الأوربيين من أن بقاء القوات الروسية في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا يجعل هذا الخط عرضة للتهديد الروسي. وكان من أكثر مشاهد تلك الحرب ما قامت به فرقة عسكرية من احتلال إحدى محطات ضخ الغاز في هذا القطاع المنتظر وصله بخط نابوكو الموعود[84].

كما قام الكرملين بعقد صفقات لفترات طويلة الأجل مع عدد من دول آسيا الوسطى كنوع من احتكار التوريد والحيلولة دون عثور خط نابوكو على مصادر من بحر قزوين[85]، وفي سبيل ذلك تعاقدت روسيا على شراء الغاز من دول آسيا الوسطى بسعر 340 دولارا لكل ألف متر مكعب لعام 2009 بينما لن تتمكن من بيعه - حسب أسعار السوق لهذا العالم - بأكثر من 240 دولارا لكل ألف متر مكعب، وهو ما قد يدفع روسيا لإيقاف ضخ الغاز عن أوربا في يناير/كانون الثاني 2010 لرفع سعره وتعويض خسارته. ولعل هذا ما جعل البعض يعلق على انتهاء أزمة الغاز بين روسيا وأوربا في يناير/كانون الثاني 2009 "انتهت المعركة لكن الحرب لا تزال قائمة"[86].


@Ahmedyassin90

# الفصل الثالث

# مناورات الحديقة الخلفية

"روسيا اليوم ليست روسيا زمن الشيوعية، وكوبا هذا النهار ليست كوبا زمن أزمة الصواريخ، وإذا كان ميدفيدف لا يشبه خروشوف فإن كاسترو المحتضر لا يشبه كاسترو الثائر قبل 50 سنة"

*صحيفة واشنطن بوست*
*(ديسمبر/كانون الأول 2008)*

لكل قطب دولي أو قوة عظمى فناء خلفي، مأساة شعوب هذا الفناء أنهم دوما عرضة لتكسر القوى وتنازع المصالح، وفي كثير من الأحيان تتحول أوطانهم إلى ساحة رماية وميدان قتال، وقد يغرر بهم فيقعوا فريسة وعود متباينة حين تتلاعب بهم القوى المتصارعة.

خلال العقدين الماضيين دفعت شعوب أوكرانيا وجورجيا وقرغيزيا وأوزبكستان ومولدوفا ثمن وقوعها في الحديقة الخلفية لروسيا، فحصلت على وعود متضاربة ودفعت ثمنا فادحا للمراهنة الخاطئة. كان أحدث تلك المراهنات الفاشلة الحرب التي خسرتها جورجيا في أغسطس/آب 2008 حين تلقت وعدا من الولايات المتحدة والناتو بالدعم العسكري واللوجستي، فغرر بقيادتها المدعومة من الغرب. انزلقت جورجيا في مغامرة حرب ضد روسيا فخسرت خلال خمسة أيام ما قد لا يمكن تعويضه خلال خمسة عقود!

هل يكرر التاريخ نفسه؟ ففي عام 1840 تداول الشيشانيون والداغستانيون خطابا يحمل توقيع الخاتم الملكي لمحمد علي باشا، يفوض فيه محمد علي الإمام شامل بقيادة سكان الإقليم لمحاربة روسيا التي كانت تتوغل في القوقاز، كانت الوعود أكيدة بقرب وصول الجيش المصري المتوغل في الأراضي التركية لتقديم العون العسكري في مواجهة الغزو الروسي. فشل مشروع محمد علي في تركيا واكتسح الجيش الروسي جيش المريدين وضم إقليم القوقاز إلى غير رجعة[87].

أحاطت روسيا نفسها عبر الألف سنة الماضية بأكبر حديقة خلفية عرفتها الإمبراطوريات. تشتمل هذه الحديقة على أقاليم جغرافية متباينة تمتد من ساحل المحيط الهادئ في الشرق إلى وسط أوربا في الغرب، ومن المحيط القطبي الشمالي (المكدس بثروات النفط والغاز) إلى البحر الأسود وبحر قزوين (حيث حرب أنابيب النفط والغاز).

تتألف الحديقة الخلفية من أربعة أقاليم رئيسية:

- دول البلطيق الثلاث (إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا)
- دول أوربا الشرقية (بيلاروسيا، أوكرانيا، مولدوفا)
- دول القوقاز (أرمينيا، أذربيجان، جورجيا)
- دول آسيا الوسطى (كازاخستان، أوزبكستان، قرغيزستان، طاجيكستان، تركمنستان)

والى ما سبق يضاف ما يمكن تسميته "أقاليم تكسر القوى" والتي تضم مناطق تتماس مع حديقة روسيا الخلفية وهي:

- منطقة تركستان الشرقية "شينغيانغ"
- أفغانستان وباكستان وكشمير.

# المبحث الأول: دوائر الأمن القومي

لا تستطيع روسيا اليوم تلبية متطلبات الأمن القومي بمواجهة شاملة لتغلغل الوافدين الساعين إلى طردها من حديقتها الخلفية، فالمساحة شاسعة والأعراق والإثنيات والديانات متباينة وأحجام السكان كبيرة، والثروات تثير مطامع قوى الداخل والخارج. فضلا عن أن حيل الاختراق المتبعة أكبر من طاقة روسيا "السوفيتية" وليس روسيا "الفدرالية" الحالية، خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار أن عددا من دول الحديقة الخلفية قد خاض صراعا طويلا من أجل الانفلات من قبضة روسيا وكان يتوق لمن يمد له يد المساعدة في ظل تاريخ روسي حافل بذكريات مؤلمة في العقل الجمعي لهذه الشعوب. وقد تمكنت دول البلطيق الثلاث من المروق من التأثير الروسي بل صارت اليوم أهم مركز عسكري لقوات حلف شمال الأطلسي الذي يتجسس على قدرات روسيا العسكرية من بحر البلطيق وحتى جبال الأورال[88].

وباستثناء أرمينيا، فإن دول القوقاز الجنوبي لديها مواقف عدائية أو متحفظة على الدور الروسي في الإقليم، فجورجيا تعاني من دعم روسيا لانفصال ثلاثة أقاليم ذات أهمية جيوإستراتيجية ولم تتمكن سوى من إرجاع إقليم واحد في الجنوب الغربي (إقليم أدجاريا). أما أذربيجان فتتحفظ على الدعم الروسي المفتوح لأرمينيا التي تحتل أراضيها في كاراباخ وما حولها. وتفتح جورجيا وأذربيجان أذرعها للتعاون مع قوات الناتو وتسعى للحصول على عضويته.

وفي آسيا الوسطى فإننا إذا ما استثنيا كزاخستان سنجد شعوب تلك المنطقة لا تحتفظ بتاريخ ودي للهيمنة الروسية (القيصرية ثم السوفيتية) ولولا سيطرة نظم سياسية شبه شيوعية على تلك الدول بعيد انهيار الشيوعية لكانت حالة الانفلات من تأثير روسيا والاستجابة للوعود الغربية أكثر مما هي عليه الآن. وقد خضع عدد من هذه الدول بالفعل للإغراء الأمريكي فقبلت إقامة قواعد عسكرية على أراضيها.

وبعد قيام أوزبكستان في 2005 بتفكيك الوجود العسكري الأمريكي على أراضيها (بعيد أحداث أنديجان) نجحت موسكو في إقناع قرغيزيا في مطلع عام 2009 بإغلاق القاعدة العسكرية الأمريكية التي أقيمت على أراضيها منذ عام 2001؛ فأعلن الرئيس القرغيزي كرمان بك بكاييف في ختام زيارة له لموسكو قراره إغلاق قاعدة ماناس الجوية التي كان يستخدمها حلف الناتو من أجل إحكام سيطرته على أفغانستان ونقل المؤن والمعدات العسكرية من تلك القاعدة التي استخدمها في عام 2008 نحو 120.000 من القوات العسكرية. وتروج الصحف الغربية أن موسكو وعدت قرغيزيا بدفع 2 بليون دولار سنويا مقابل اتخاذ ذلك القرار الذي تأمل روسيا في أن يقلل من سيطرة الناتو والولايات المتحدة على آسيا الوسطى وأفغانستان[89]. علما بأن الولايات المتحدة كانت تدفع سلفا مبلغا مماثلا نظير تأجيرها للقاعدة سنويا لقرغيزيا، الأمر الذي يعني أن دول آسيا الوسطى تستفيد الآن استفادة كبيرة من الاقتراب الأمريكي من المنطقة من خلال تقديم ولاء "مدفوع الأجر" لروسيا.

وعلى الأطراف الغربية لهذه الحديقة تحتل منطقة كالييننغراد أهمية متزايدة. إذ يقع جيب كاليننجراد بين بولندا وليتوانيا ويتبع الاتحاد الفدرالي الروسي

ويمثل أهم نقطة مواجهة بين روسيا وحلف الناتو.

وكالييننجراد في الأصل منطقة ألمانية استولى عليها ستالين في أعقاب الحرب العالمية الثانية واحتفظ بها لروسيا. ويقع الإقليم على بحر البلطيق منفصلا عن الحد الغربي لروسيا بمسافة تبلغ 350 كم، ويسكن الإقليم نحو مليون نسمة. وقد تطورت أهمية هذا الجيب منذ اعتزام حلف الناتو نشر الدرع الصاروخي في أوربا الشرقية.

وقد هددت روسيا بين عامي 2007-2009 نصب صواريخ إسكندر Iskander وهي صواريخ شبه باليستية قصيرة المدى (480 كم) يعتزم الكرملين توجيهها إلى بولندا ودول شرق أوربا التي ستنتشر فيها منظومة الدرع الصاروخي. وفي نفس الوقت نصب أسلحة أخرى أبعد في مداها ستوجه إلى الولايات المتحدة عبر القطب الشمالي. فضلا عن أن روسيا قد أعلنت على لسان رئيسها دميتري ميدفيدف أنها ستتخذ من كالييننجراد مركزا للتشويش الإلكتروني على مواقع المنظومة الأمريكية المضادة للصواريخ في أوروبا[90].

ومن اللافت للانتباه أنه قبل توتر علاقة روسيا والناتو كانت خطط التنمية في كالييننجراد تسعى إلى تحويلها إلى مركز تجاري، فعرفت في منتصف التسعينيات خلال عهد بوريس يلتسين باسم "هونج كونج روسيا" حين كان مأمولا أن تصبح منطقة تجارة حرة في شمال أوربا. كما تم الترويج في بداية عهد فلاديمير بوتين بأن تقام في كالييننجراد محطة للطاقة النووية لتصدير الكهرباء إلى شمال أوربا. وإضافة إلى ما سبق تم التمهيد لأن تصبح كالييننجراد محطة للمنتجعات السياحية الدولية ومركزا للقمار والمضاربات،

وروج بأنها ستصير لاس فيغاس أوربا. وكان قد رافق ذلك تخفيض عدد القوات المسلحة في الإقليم من 320.000 إلى 20.000 فرد[91].

وعلى هذا فإن تحويل كالييننجراد من مركز للتجارة والاقتصاد والسياحة إلى قلعة عسكرية ومخفر أمامي لروسيا لمواجهة الناتو سيأتي على حساب خطط التنمية الداخلية في هذه المنطقة التي تمثل بحق "نافذة روسيا على شمال أوربا".

وعلى مدار ما يقرب من عقدين (1991-2009) اتبعت روسيا وسائل تكتيكية وإستراتيجية في علاقتها بحلف الناتو[92] ولم تكن روسيا تملك أمام اندفاع الناتو لملء الفراغ في حديقتها الخلفية سوى أن تبتلع مراحل متتابعة من الخسائر على الأرض في مقدمتها:

- تحويل شرق أوربا إلى مخافر أمامية لحصار روسيا من الغرب. وبعد أن تفكك حلف وارسو رسميا في 1991 لم تكمل وارسو عامين حتى انضمت في عام 1993 للناتو لتصبح أول عاصمة شيوعية سابقة تنقلب على موسكو. وقد مثل ذلك ضربة موجعة لروسيا التي كانت قد تلقت وعودا من الحلف بعدم ضم أية دولة سابقة في حلف وارسو إلى عضويته. وقد استغل الناتو القدرات العسكرية السوفيتية السابقة في بولندا ووجد فيها صيدا ثمينا لما لديها من مؤهلات عسكرية وبنية أساسية مجهزة، وهو ما جعل الناتو قادرا على استهداف أي جزء في العمق الروسي حتى جبال الأورال.
- ضرب الناتو ليوغسلافيا في 1999 وعجز روسيا عن تقديم الدعم للأشقاء من السلاف الجنوبيين، وهو ما أوقع روسيا في موقف شديد الحساسية حين وقفت عاجزة أمام دعوة الرئيس الصربي سلوبودان ميلوسوفيتش لإنقاذ بلاده من التفتيت ودعوته إقامة الاتحاد السلافي على نحو ما وعدت روسيا.
- تحويل أفغانستان بعد ذريعة أحداث سبتمبر/أيلول 2001 إلى أكبر ميدان للقواعد

العسكرية لحلف الناتو وتكريس السيطرة العسكرية على بلد كان دوما في مجال نفوذ موسكو.

- كانت الصدمة التالية حين شهدت العاصمة التشيكية براغ في نوفمبر/تشرين الثاني 2002 الحدث التاريخي بضم حلف الناتو لأربع دول من شرق أوربا هي رومانيا وبلغاريا وسلوفاكيا وسلوفينيا إضافة إلى دول البلطيق الثلاث: استونيا ولاتفيا وليتوانيا. وفي لحظة مربكة اضطرت روسيا في عام 2002 (ربما لأسباب براغماتية) قبول عضوية حلف الناتو بصفة مراقب!
- في عام 2004 ومنذ الثورة البرتقالية المدعومة من الغرب، ازداد الحلف تقاربا مع أوكرانيا والتحضير لضمها إلى عضويته. وعلى الرغم أن الناتو لم يقدم العضوية لأوكرانيا لحساسية علاقتها بروسيا، فإنه لم يضع فرصة أخرى بإجراء مناورات عسكرية منتظمة مع الجيش الأوكراني غير بعيد عن القاعدة العسكرية التي تؤجرها أوكرانيا في ميناء سيفاستبول في شبه جزيرة القرم (البحر الأسود) للأسطول الروسي.
- في فبراير/شباط من عام 2009 قدمت روسيا هدية على طبق من فضة لحلف الناتو حين استجابت لطلب الولايات المتحدة تقديم الدعم للحلف في أفغانستان بعد سلسلة من الخسائر بسبب هجوم حركة طالبان المستمر على قواعده. واستفادت روسيا من امتلاكها أهم مفاتيح الجغرافيا السياسية المحيطة بأفغانستان، سواء لخبرتها السابقة في الإقليم منذ الغزو السوفيتي (1979-1989) أو لتأثيرها على الممرات البرية الأكثر أهمية (عبر حلفائها في آسيا الوسطى) وجوا (عبر قواعدها العسكرية في قرغيزيا وطاجيكستان وكزاخستان). وقد جاء تقديم الدعم الروسي للحلف بعد قيام قرغيزيا في فبراير/شباط 2009 بإغلاق القاعدة العسكرية الأمريكية. وتبدو هذه المقايضة وكأن روسيا تقول: "مضطرون لتقديم الدعم العسكري لكم، لكن لا نرضى بقواعد عسكرية على تخومنا".

ولأن روسيا لا تستطيع مواجهة اختراق الناتو في كافة الجبهات السابقة فإنها تناور في المقابل بطريقة عكسية بأن تذهب بنفسها إلى حديقة الولايات المتحدة الخلفية من خلال العودة إلى مياه البحر الكاريبي ودول أمريكا

اللاتينية.

في هذا المنطقة مارست الولايات المتحدة سياسات بالغة الوحشية (لا تقل عما مارست روسيا في حديقتها الخلفية السابق الإشارة إليها) تنوعت بين الاحتلال والغزو وصناعة الأتباع واغتيال المعارضين السياسيين[93]. الأمر الذي يمهد الأرض لروسيا التي تبدو في هذه الحالة مدافعة عن حقوق شعوب أمريكا اللاتينية المهدرة وتقف إلى جانب زعمائها المعارضين لواشنطن.

لكن المفارقة الجغرافية لا تبدو في صالح روسيا، فالتواصل المكاني بين أوربا الغربية والشرقية وتركيا والقوقاز وآسيا الوسطى قدم للولايات المتحدة جسورا برية حققت لها أهدافها بقدر عال من السهولة. في المقابل يلعب عامل البعد الجغرافي وعدم الاتصال الإستراتيجي (فضلا عن عوائق أخرى في مقدمتها صعوبة انتشار اللغة الروسية في الفضاء اللاتيني مقارنة بسهولة انتشار اللغة الإنجليزية في الفضاء الروسي) في إعاقة تحقيق روسيا للنجاح الذي حققته الولايات المتحدة في هذا الصدد.

ومع هذه المحاذير تطلعت روسيا إلى فنزويلا علها تساعدها في فتح الأبواب لحضور روسي يهدد الولايات المتحدة أو يردعها عن استباحة مناطق نفوذ موسكو التقليدية. استفادت روسيا في الأعوام الأخيرة من مواقف الزعيم هوغو تشافيز الناقدة للولايات المتحدة. وبعد فترة طويلة من أزمة الصواريخ الكوبية التي كادت تنذر بحرب عالمية إبان زعامة نيكيتا خروشوف، عادت روسيا في نهاية عهد بوتين وبداية فترة ميدفيدف الرئاسية إلى البحر الكاريبي عبر عدد من القطع البحرية مدعومة بقاذفتين إستراتيجيتين تابعتين للقوات الجوية الروسية من طراز Tu-160 واستقرتا في المطار العسكري "ليبيرتادور"

في فنزويلا.

وقد تابعت الولايات المتحدة تلك المشاهد بالغة الدلالة ببعض من القلق خاصة أن آخر مرة عبرت فيها الغواصات الروسية البحر الكاريبي كان في عام 1944 وجاءت في تلك الفترة ضمن خطة قوات الحلفاء لمواجهة ألمانيا النازية. لكن اليوم أظهرت واشنطن قلقها من أن قناة بنما التي حفرتها الولايات المتحدة صارت تديرها الآن شركة صينية وتعبرها قطع الأسطول الروسي[94].

وبعد أن زارت القطع البحرية كوبا وفنزويلا ونيكارغوا مضت روسيا في سبيل ذلك بخطوات أكثر دلالة فوثقت علاقتها بفنزويلا وزودتها بعدد من الطائرات المقاتلة. كما تمضي العلاقة مع كوبا على خطى راسخة وهو ما يسهم في فك الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا المصنفة أمريكيا كمعقل للشيوعية على أطراف البيت الأمريكي. ولعل ذلك ما يفسر ترحيب كوبا بتوقيع الرئيس الروسي دميتري ميدفيدف اتفاقات ثنائية في مجالات الصناعات الدوائية والنقل والسياحة والسماح لشركات النفط الروسية بالتنقيب عن البترول في مياه الخليج المكسيكي.

ولعل دلالات هذا التحول نجدها ماثلة في أن القطع العسكرية البحرية التي عبرت قناة بنما رست في قاعدة رودمان، وهي قاعدة بحرية أمريكية سابقة كانت أكبر مركز للأسطول الأمريكي في أمريكا الجنوبية وانسحبت منها الولايات المتحدة في عام [95]1999.

ولعل هذا ما يمكن أن نجد له نظيرا في حالة إقامة القواعد العسكرية

الأمريكية وقواعد حلف الناتو في مناطق القواعد السوفيتية والروسية السابقة في آسيا الوسطى وأفغانستان. فعلى سبيل المثال أقيمت على أراضي قيرغزيا في عام 2001 قاعدة ماناس العسكرية لحلف الناتو محل قاعدة عسكرية روسية سابقة.

بل إن التدريبات العسكرية التي قام به كل طرف في الحديقة الخلفية للطرف الآخر كانت بالغة المفارقة، فالولايات المتحدة كانت تقوم بتدريبات عسكرية مع دول آسيا الوسطى وجورجيا وأذربيجان لمواجهة "الإرهابيين والمتطرفين" القادمين من مصدر جغرافي قريب وبوسعهم تهديد حقول النفط وأنابيب البترول حول بحر قزوين. بينما كان الأسطول الروسي يقوم بتدريبات عسكرية مع فنزويلا لمواجهة عمليات القرصنة البحرية المتوقعة من عدو قريب في ممر بحري يشرف على الطريق الملاحي الذي تمر عبره أغلب ناقلات النفط المتجهة عبر قناة بنما، بما فيها نفط ألاسكا.

غير أن هذه التنافسات التي أدت إلى اختراق كل طرف لمناطق نفوذ الطرف الآخر لم تكن سيئة حتى النهاية. فقد استفادت روسيا من أجراس الخطر التي سمعتها على أبواب حديقتها الخلفية وعادت ترتب أوراقها مع دول آسيا الوسطى ونجحت في إقناع عدد من هذه الدول بالانسحاب من التحالف مع الولايات المتحدة، كما دعمت وجودها العسكري في قواعد عسكرية قديمة على نحو ما فعلت موسكو في قاعدة "كانت" في قرغيزيا وتسليح نفسها جيدا في إقليم القوقاز الشمالي.

وعلى الطرف الآخر دقت التدريبات العسكرية مع فنزويلا في مياه البحر الكاريبي في مطلع ديسمبر/كانون الأول 2008 جرس إنذار للولايات المتحدة

بضرورة إعادة الاعتبار للأسطول الرابع الأمريكي الذي كان يهيمن على مياه البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية.

وتبدو المفارقة الأخرى أن الولايات المتحدة بقدر ما تسعى إلى بناء علاقات إستراتيجية مع دول آسيا الوسطى والقوقاز تهمل علاقاتها المتوترة والشائكة بدول أمريكا اللاتينية في حديقتها الخلفية، وبالمثل تزحف موسكو إلى دول أمريكا اللاتينية بينما علاقاتها بالغة السوء بدول أوربا الشرقية وتقف على حافة الحرب مع دول البلطيق وخاضت حربا في صيف 2008 في جورجيا.

وفي الحالتين يقف النفط والغاز وراء اندفاع كل طرف إلى حديقة الطرف الآخر. ففنزويلا الغنية بالنفط والتي تجنى عائدات سنوية هائلة جراء تصدير النفط إلى أسواق الولايات المتحدة مصدر إغراء وجذب للقوات الروسية، كما أن دول بحر قزوين والسيطرة على أنابيب النفط والغاز العابرة من آسيا الوسطى والقوقاز إلى أوربا هي ذاتها مصادر الجذب والاهتمام للقوات الأمريكية. الفارق الأساسي أن وسائل الوجود والسيطرة العسكرية في آسيا الوسطى والقوقاز تتم عبر النقل الجوي والقوات البرية، بينما لا تملك روسيا سبيلا سوى قطع آلاف الأميال البحرية للوصول إلى الأصدقاء القدامى في البحر الكاريبي.

وكما تستغل فنزويلا عائدات النفط في شراء السلاح الروسي تستغل أذربيجان وجورجيا عائدات النفط ورسوم مرور أنابيب البترول والغاز عبر أراضيها في تحديث الجيش وشراء السلاح الأمريكي.

وبينما اعتبر عدد من المراقبين والمحللين أن ما تقوم به روسيا في البحر الكاريبي يمكن أن يكون موازيا في خطورته لما قامت به الولايات المتحدة في

أوربا الشرقية وبصفة خاصة مشروع نشر الدرع الصاروخي الموجه ضد روسيا فإننا نجد عددا من المصادر الأمريكية وقد عبرت عن استخفافها بتلك الخطوات الروسية. فقد أعربت بعض وسائل الإعلام أن القطع البحرية الروسية التي عبرت إلى البحر الكاريبي ليست خطرا على الولايات المتحدة بقدر ما هي خطر على البحارة الروس على متنها الذين تحاصرهم مخاطر الموت غرقا في هذه القطع المتهالكة، عل نحو ما غرقت الغواصة النووية كورسك في عام 2000. واستشهدت هذه الوسائل بأحد الخبراء الروس الذي أكد أن القطعة الرئيسية التي قادت التدريبات البحرية في البحر الكاريبي والتي تحمل اسم "بطرس الأكبر" في حالة متردية تجعلها أقرب إلى قنبلة موقوتة[96].

استندت مثل هذه النبرة الاستخفافية إلى وقائع مؤلمة للبحرية الروسية. فبينما كانت قطع البحرية الروسية تصل إلى مياه البحر الكاريبي في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2008 كانت تلاحقها حادثة طازجة أساءت إلى سمعة البحرية الروسية بعد كارثة كورسك. فأمام السواحل الروسية عند بحر اليابان تعرضت أحدث غواصة روسية مقاتلة (عرفت باسم نيربا Nerpa) لحادثة أودت بحياة 20 من طاقمها وجرح 21 آخرين. وذلك يوم 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2008[97]. وكان من المحرج لسمعة سوق السلاح الروسي أن الحادثة وقعت في بحر اليابان حين كان يتم اختبار الغواصة قبيل تسليمها إلى الهند.

تمثل نيربا واحدة من 12 غواصة نووية هي عماد الأسطول النووي الروسي في المحيطات العالمية. ولأن نيربا كانت ستؤجر للهند لمدة عشر سنوات فقد ألقى ذلك بظلال من الشك على المستوردين في سوق السلاح الروسي

وخاصة من قبل الصين والهند والجزائر وفنزويلا وإيران وماليزيا.

إن الأزمة التي تعانيها روسيا على المستوى الاقتصادي من فترة لأخرى، ومستوى الفساد الذي لا تنكره حتى المؤسسات الحكومية، وتدني مستوى الرواتب وتقادم الآلة العسكرية، كلها بمثابة عوامل تجعل الأعداء في المعسكر الغربي مستعدين للتهكم. وإن كان هذا الاستخفاف قد خفت حدته مقارنة بعقد التسعينيات حين كانت الحملة الإعلامية في الغرب تخوف من خطورة امتلاك دولة من دولة العالم الثالث (يقصدون روسيا) ترسانة أسلحة نووية يمكن أن تتسرب إلى الجماعات الإرهابية المستعدة لشراء ذمم العسكريين الروس بأموال مستمدة من دول البترودولار.

ولعل في برودة الرد الأمريكي على الخطوات الروسية في البحر الكاريبي ما دعا بعض المراقبين الأمريكيين إلى تفسير الأمر بأن إدارة الرئيس أوباما اختارت مبدأ التجاهل تجاه الخطوات العسكرية الروسية في حديقتها الخلفية. فمن الحكمة لواشنطن أن تترك الرئيس ميدفيدف يدخل مياه الكاريبي دخول الفاتحين ويلتقي تشافيز بالأحضان واستعراض القدرات العسكرية، فالأمر سرعان ما سينتهي، إذ أن روسيا اليوم - بحسب صحيفة واشنطن بوست- ليست روسيا الاتحاد السوفيتي، وكوبا اليوم ليست كوبا زمن أزمة الصواريخ عام 1962، وإذا كان ميدفيدف لا يشبه خروشوف فإن كاسترو الذي يحتضر لا يشبه كاسترو قبل 50 سنة[98].

ويبدو للتقييم الجيوسياسي أن روسيا تلعب في الحديقة الخطأ، أو أنها تمارس فقط استعراضا عسكريا يحقق مكاسب إعلامية سرعان ما ستختفي باختفاء العرض المبهر. فلو أن روسيا تريد حقا منافسة الولايات المتحدة وإيقاع

أكبر قدر ممكن من الخسائر في تمددها الجيوسياسي على حساب روسيا لوجدت أمامها الفرص التالية:

- التغلغل في أفغانستان عبر حلفائها في آسيا الوسطى والتعاون مع الأطراف المناهضة للوجود الأمريكي. لكن روسيا لو فعلت ذلك لساهمت في عودة طالبان وهي التي هددت بانتشار النموذج الإسلامي في دول آسيا الوسطى، الأمر الذي يعني أن روسيا قبلت باحتلال أمريكي لأفغانستان على أمل أن يزول هذا الاحتلال وتعود روسيا إلى المنطقة بصور مختلفة دون أن تخسر شيئًا في المعركة التي تتحمل فاتورتها اليوم دول الناتو. ولو كانت روسيا قد اختارت مواجهة قوات الناتو عبر حرب بالوكالة (على نحو ما قامت الولايات المتحدة بذلك حين واجهت احتلال السوفيت لأفغانستان في الثمانينيات) لوضعت مستقبل المنطقة تحت رهان القوى الإسلامية التي ترتعد روسيا منها ومن شعاراتها "الجهادية" الكفيلة بتهديد الأمن القومي الروسي، ليس فقط في مناطق الأطراف بل وفي المركز والعمق الروسي.
- التغلغل في العراق عبر حليفتها إيران ودعم حركات المقاومة في العراق وطرد القوات الأمريكية منها دون رجعة. لكن ذلك الخيار كان سيعني مجموعة من التداعيات في مقدمتها مواجهة شاملة مع الولايات المتحدة والمشرق العربي. روسيا تدرك أن هذه المنطقة تمثل للولايات المتحدة المنطقة الأولى إستراتيجيا (لاعتبارات نفطية وجيوسياسية وأيديولوجية) كما أن دعم المقاومة في العراق سيكون في أغلب الأحوال لصالح القوى السنية والسلفية بالدرجة الأولى، بينما تفضل روسيا دولة شيعية في العراق على النمط الإيراني، حيث أن التجربة أثبتت لروسيا أن الشيعة ليسوا مغرمين بالجهاد في الأراضي الروسية التي ينتشر بها المسلمون السنة، وعلى نحو ما بقيت إيران على الحياد لا تنطق بأي نقد حيال ممارسات روسيا في الشيشان (ذات المذهب السني) خلال عقد التسعينيات.

وحتى لو نجت روسيا من كل المحاذير السابقة وقدمت الدعم اللازم لإصابة الولايات المتحدة والناتو بالاضطراب وإجباره على الانسحاب من أفغانستان

وآسيا الوسطى والعراق لكانت دفعا ثمنا بالغ التكلفة وعلى حساب خلخلة وجودها العسكري في القلب الروسي والجمهوريات التي تحاول الانفصال. كما أن كل ذلك كان سيتطلب ميزانية عسكرية ضخمة لم تتوفر لروسيا التي عاشت عقد التسعينيات تستدين من دول الاتحاد الأوربي.

إن الدروس المستفادة من تجربة الصراع في الحديقة الخلفية تؤشر على أن روسيا تبدو أقرب لدولة "إقليمية" وليست قطبا دوليا. ولهذا السبب حاولت روسيا أن تعوض اختلال قوتها بعقد تحالفات بعيدة عن مناطق الاحتكاك المباشر. فسعت إلى عدة أشكال من التحالفات الإقليمية في مقدمتها تحالف شنغهاي.

منذ نواة تشكلها في عام 1996 قدمت منظمة شنغهاي (تضم روسيا وطاجيكستان وكازاخستان وقرغيزيا والصين وأوزبكستان) نفسها للعالم كتكتل إقليمي يهدف إلى رفاهية شعوب آسيا الشمالية والوسطى، حتى أن واحدا من الأهداف المبكرة لهذه المنظمة كان إحياء طريق الحرير التاريخي. لكن الحقيقة هي أن المنظمة ولدت لأهداف أمنية وعسكرية، ففي النصف الثاني من التسعينيات توجهت المنظمة إلى تخفيض القوات المسلحة على الحدود البينية للدول الأعضاء، وفي نهاية التسعينيات تبلورت الأهداف الأمنية كرد فعل على صعود الحركات الإسلامية المسلحة في آسيا الوسطى خلال عامي 1999 و2000.

وقد دفعت مخططات حلف الناتو في أوربا الشرقية وآسيا الوسطى روسيا إلى تحويل شنغهاي من منتدى اقتصادي إلى تحالف شبه عسكري. وترجم ذلك عمليا في أغسطس/آب 2007 حين قامت روسيا والصين وعدد من دول

المنظمة بإجراء مناورات عسكرية مشتركة أجريت في جبال الأورال مرافقة لاجتماع قمة منظمة شنغهاي والتي عقدت في بشكيك بقرغيزيا، مما أعطى صورة بأن محورا جديدا يتشكل لمواجهة مخططات الناتو في المنطقة.

لكن تحالف شنغهاي في حقيقته منكفئ على نفسه، إذ أن أقصى طموحاته السيطرة على الأمن الداخلي ومواجهة القوى الإسلامية المعارضة. ويبدو لافتا للانتباه أن نفس شعارات التحالف منذ نشأته في 1996 لم تتغير في آخر اجتماع لقادته في أبريل/نيسان 2009، حين رفعت المناورات العسكرية المشتركة، والتي أجريت في مدينة فهرأباد قرب العاصمة الطاجيكية دوشنبه، شعارات مكافحة "الإرهاب الدولي والتطرف السياسي والحركات الانفصالية".

ويبدو أن منظمة شنغهاي قد وقعت بين قوتي جذب متنافرتين في الأهداف ومتوازيتين في النتائج، إذ إن الصين كانت تستهدف استغلال المنظمة كأبواب "شرعية" لمزيد من الغزو التجاري والوصول إلى التنقيب عن النفط وتأمين حاجتها الشرهة من الطاقة، أما روسيا فكانت تستهدف استغلال المنظمة لتحقيق تجمع عسكري آسيوي يحقق قدرا من التماسك أمام الاختراق الأميركي الذي بدأ مبكرا في جورجيا وأذربيجان، وثبت أقدامه بزرع قواعد عسكرية في أوزبكستان وقرغيزستان.

غير أن الناتو والولايات المتحدة قربا الصين من الهدف الروسي، فمع زيادة التهديدات الإقليمية بتوسيع الناتو شرقا في دول البلطيق والإعلان عن إقامة الدرع الصاروخي في شرق أوروبا باتت موسكو وبكين تتحدثان لغة مشتركة. أما الطرف السلبي في معادلة التوازن بمنظمة شنغهاي فيتمثل في دول آسيا

الوسطى التي تأرجحت بين التحالف مع الناتو والولايات المتحدة أو مع موسكو وبكين[99].

تتشابه شنغهاي مع عدد من التحالفات التي جربتها روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي ولم تحقق نجاحا يذكر. في مقدمة هذه التحالفات الإقليمية مشروع الجامعة السلافية الذي سعى إلى توحيد الدول التي تضم أغلبية سلافية بحيث تشمل روسيا وكازخستان وبيلاروسيا وأوكرانيا وصربيا. إضافة إلى التعثر الذي منيت به بعض التحالفات السياسية الاقتصادية الأخرى مثل منظمة تحالف آسيا الوسطى CACO نتيجة عدم فاعليتها ودمج أجهزتها في منظمات أخرى مثل منظمة يوراسيك Eurasic التي لم تحقق شيئا بدورها.

وإلى ما سبق يضاف تراجع الدور الذي كان من المأمول أن يلعبه اتحاد كومنولث الدول المستقلة CIS الذي يعتبر تنظيما مماثلا في بنيته للجامعة العربية، والذي بدأ قبل 17 سنة بنفس طموحات شنغهاي وخاصة في مجالات الدفاع العسكري المشترك وتشكيل جيش موحد وتعاون اقتصادي ولم ينته إلى ما يؤهله لمواجهة الناتو أو التحالفات العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة في حديقة روسيا الخلفية.

فجميع هذه التحالفات (التي تعاني من أزمة ثقة بين روسيا وأعضاء المنظمة فضلا عن المراوغة في الأهداف وتضارب النوايا) وعلى رأسها منظمة الأمن الجماعي CSTO -التي تضم عشر دول أوراسية- قد تحولت إلى مناسبات كلامية واحتفالية.

ولكي تتمكن الدول الأعضاء في مثل تلك التحالفات الإقليمية من مواجهة الناتو فلا بد أولا من حسم أربع قضايا محورية:

- تحويل التحالف الروسي الصيني من تحالف تكتيكي إلى تحالف إستراتيجي، لأن بين الطرفين تنافسا عسكريا واقتصاديا وصراعا على السيادة، وبينهما بالمثل اختلال ديموغرافي كبير. وبينما تتقن روسيا سياسة الترهيب أكثر من الترغيب، ولا تصدر للعالم سوى النفط والسلاح تحتاج الصين إلى الحفاظ على علاقاتها القوية بأغلب دول العالم لإكمال مشروعها ببناء إمبراطوريتها التجارية، ومن ثم فإنه ليس من مصلحة بكين الاصطفاف الطويل المدى في تحالف عسكري له التزامات وعليه تبعات.
- أن تحسم دول الحديقة الخلفية في آسيا الوسطى والقوقاز وشرق أوربا مواقفها وتتوقف عن اللعب مع الجميع بكافة الأوراق، مع روسيا من جانب والولايات المتحدة من جانب آخر.
- العثور على "أيديولوجيا" تجمع الصف على المدى البعيد، إذ ليست هناك "راية" تجتمع تحتها دول المنظمة، حتى أن المحللين الغربيين لا يجدون حرجا في تسمية تجمعهم "نادي الطغاة" أو "منظمة تحالف النفط والنووي"، وعلى أن تضمن هذه الراية إسكات شكوى الدول الصغيرة في المنظمة من سوء الاستغلال وهيمنة الكبير.
- أن تشعر شعوب المنطقة بأن لهذه التحالفات عائد على الأرض، إذ لا يبدو لهذه المنظمات الإقليمية سوى أهداف "فوقية" بين قادة الدول وجنرالات العسكر ووزراء الداخلية. بل إن الشعوب والأقليات الإسلامية في دول هذه الأقاليم تشعر بأن ما يجري من مناورات عسكرية يتم فقط لتوصيل رسالة بسحق أي محاولة للثورة والتمرد في المستقبل، وبصفة خاصة في كل من تركستان الشرقية (الصين) أو تركستان الغربية (آسيا الوسطى) والشيشان وشمال القوقاز (روسيا).

المحصلة النهائية لتحليل الوضع في دول الحديقة الخلفية لروسيا أن الخسائر أكبر من أن تعوض في المدى المنظور وأن مناورات روسيا لمنافسة الولايات المتحدة في حديقتها الخلفية ما زال أمامها شوط طويل حتى تحقق قدرا مقنعا من التنافس المكافئ.

## المبحث الثاني: تداعيات على العالم

## العربي

في خمسينيات وستينيات القرن العشرين كانت موسكو قبلة الشمال للعالم العربي. إليها يحجون طلبا للدعم الدبلوماسي، أو لشراء الأسلحة أو الحصول عليها مجانا، أو لقضاء فترات للتدريب في كبريات المعاهد العسكرية والفنية في موسكو. كانت روسيا بالنسبة للعرب القطب الدولي الذي يساند ويقدم الدعم بمختلف صوره. وحين قبلت موسكو في العهد الشيوعي سيطرة الولايات المتحدة على الخليج العربي كانت تعوض هذه الخسارة الجيوسياسية بتحالف مع المراكز العربية "التقدمية" في كل من مصر وسوريا والعراق وليبيا والجزائر واليمن.

وتعترف دول عربية مركزية مثل مصر وسوريا بمواقف تاريخية لروسيا في دعم قضاياها، ولعل التسليح السوفيتي للبلدين كان له أكبر الأثر في بناء جيشيهما على طرز الجيوش المعاصرة. وعلى المستوى الاقتصادي، تشير مراكز الصناعات الثقيلة ومشروعات الطاقة إلى المواقف السوفيتية المشرفة مع العالم العربي، ولعل صرح السد العالي في مصر خير دليل على ذلك.

يشهد التاريخ أن روسيا لم تنسحب من العالم العربي أو تتخلى عنه بقدر ما نكث العرب معها وعودهم، سواء بالارتماء في المعسكر الأميركي طواعية (مصر) أو عدم الوقوف جبهة واحدة أمام إسرائيل بسبب الشقاق البيني (المصري - السوري، السوري-اللبناني، اللبناني-اللبناني، الفلسطيني-الفلسطيني.. الخ).

ومع هذا لم تسلم روسيا من تلقي الاتهامات بالتقصير عل غرار أنها ثاني

دولة تعترف بإسرائيل وأنها لم تسلح العرب بنفس الدرجة التي سلحت بها الولايات المتحدة إسرائيل أو أنها أمدتهم بأسلحة دفاعية لا هجومية (فحائط الصواريخ الذي تضربه روسيا مثلا لتسليح مصر أمام إسرائيل كان حائطا للدفاع وليس أسلحة للهجوم).

ومنذ نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات تراجع دور الاتحاد السوفيتي في العالم العربي بعد الانعطافة الكبيرة التي اتخذتها الحكومة المصرية منذ عهد الرئيس الراحل أنور السادات (وما تبعها من بعض الدول العربية). ثم انشغل الاتحاد السوفيتي في عقد الثمانينيات بمشكلات الداخل وانصرف عن العالم العربي (الانكسار في أفغانستان في النصف الأول من العقد والبيروسترويكا في النصف الثاني منه).

ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991 لم تمارس روسيا في العالم العربي أية أدوار فعلية سواء خلال حصار العراق والتمهيد الأميركي لاجتياحه واحتلاله أو في كافة مراحل الحصار الإسرائيلي للفلسطينيين وممارسة حرب إبادة ضدهم.

في ديسمبر/كانون الأول 1956 بدأت إسرائيل انسحابها من غزة التي احتلتها خلال العدوان الثلاثي على مصر. كان الانسحاب نتيجة ضغط من عدة دول في مقدمتها الاتحاد السوفيتي الذي هدد باستخدام السلاح النووي لرفع العدوان عن مصر. وفي ديسمبر/كانون الأول 2008 تطلع الكثيرون في العالم العربي إلى روسيا منتظرين منها فعلا إيجابيا يخفف حرب الإبادة التي مارستها إسرائيل على سكان غزة المحاصرين. لم يصدر عن روسيا شيء، بل كان هناك قدر من التفهم لحق إسرائيل في "الدفاع عن نفسها".

التاريخ لا يكرر نفسه هنا، فالمعطيات صارت جد مختلفة. إذ أن العالم العربي لم يعد منطقة مثالية لتصدير الأيديولوجيا الشيوعية أو فناءً رحبا لجغرافية سياسية سوفيتية، فنقطة الضعف الأساسية في موقع العالم العربي في الخريطة السياسية المعاصرة أنه يقع في قلب خارطة التوازنات الروسية.

يقع العالم العربي اليوم بالنسبة لروسيا في نطاق "حلول الوسط" وليس "الحلول الجذرية". نحن هنا لا نتحدث عن القوقاز أو آسيا الوسطى أو الشرق الأقصى أو بحر البلطيق أو البحر الأسود حيث "عظم الدب الروسي" وإنما نتحدث عن إقليم تتنازعه قوى استعمارية متعددة وتنطلق منه حركات دينية وقومية متضاربة الأهداف.

ففي فلسطين، هل لروسيا من منهج آخر غير حلول الوسط؟ كيف توازن روسيا بين علاقاتها مع إسرائيل ووجود نحو مليون روسي وسوفيتي سابق في فلسطين المحتلة؟ كيف يمكن إغفال الدور السياسي الذي يلعبه الروس اليوم في إسرائيل؟

وفي نفس التشابك كيف سيفصل العرب بين روس إسرائيل الذين يزايدون على اليمين المتطرف اليوم والروس الأصدقاء في الاتحاد الروسي؟ إن حلول الوسط هي ذاتها التي تجعل موسكو لا تتخذ إجراءات حاسمة تجاه إسرائيل بعدما وجهت لها تهما بتغذية "العدوان الجورجي" على أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في حرب أغسطس/آب 2008. ثم كيف ينظر العرب إلى الأصدقاء الروس وهم يسمعون المسؤولين الروس يكتفون بالقول "إنهم يشعرون بالقلق تجاه الصور المفزعة التي شاهدوها في غزة" خلال حرب الإبادة التي شنتها إسرائيل في نهاية 2008ومطلع 2009.

روسيا لا تريد أن تخسر الفلسطينيين أو الإسرائيليين، وهي بكل تأكيد لن تقطع علاقات مع دولة تمارس الإرهاب بينما بعض الجيران العرب لهذه الدولة يقيمون معها علاقات علنية وسرية.

المشكلة أنه حين نتابع ما يكتب في الداخل الإسرائيلي ستزداد الصورة تشابكا، فقطاع غزة بالنسبة لإسرائيل ليس سوى صورة مكررة للشيشان، ومن ثم فإن ما تمارسه إسرائيل تجاه الجماعات "الإرهابية" في غزة لا يختلف عما مارسته روسيا تجاه الشيشان.

لقد زايد بعض الإسرائيليين على العلاقة بين موسكو وتل أبيب مؤكدا أن ما طالبت به بعض جماعات حقوق الإنسان الأوربية من تقديم عدد من المسؤولين الروس للمحاكمة بتهمة ارتكاب جرائم حرب في الشيشان تتعرض له إسرائيل الآن تجاه "دفاعها عن النفس" في غزة.

ليس أمام العالم العربي من مفر سوى القبول مع حاجة روسيا لمبدأ الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين القائل "أنه كي يكون لك مكان تحت الشمس فعليك أن تحتفظ بخيوط للتواصل مع الجميع" لكن حين يتعلق الأمر بفلسطين وإسرائيل فإن هذه المبدأ في حاجة إلى مراجعة.

وفي سوريا، هل ننتظر أكثر من الوضع المجمد حاليا؟ هل يمكن أن تتحمل روسيا تبعات تسليحها لدمشق بدرجة تخل بالتفوق الإسرائيلي والاستقلال اللبناني وتزيد بشكل مفرط من القدرات العسكرية لحزب الله؟ ثم ما هي مصلحة روسيا من ضبط كفتي الميزان؟ إن تجربة روسيا اليوم تفيد بأنها تراقب جيدا مناطق النزاعات المجمدة مثل الجولان وكشمير وكاراباخ والدنيستر وغيرها، لكنها إذا تدخلت يكون ذلك لمصالح إستراتيجية مباشرة يتطلبها الأمن

القومي الروسي.

وبالنسبة لدول الخليج والسعودية، يمكن القول إن روسيا حققت مع كل دولة على حدة أقصى ما يمكن تحقيقه في السنوات السابقة. فقد مضت روسيا مع بعض دول المنطقة في تحقيق مكاسب كبيرة في الاستثمار والأعمال التجارية والسياحة.

ولم يكن مطلوبا من بقية الدول الخليجية من أجل تدعيم الصداقة مع روسيا سوى إيقاف الشحن الشعبي لقضايا الأقليات الإسلامية والشيشان بصفة خاصة، بدءا بإيقاف التبرعات المالية لهيئات الإغاثة، وانتهاء بحظر النشر بشأن الموضوعات التي تسيء إلى صورة روسيا حين كانت بعض وسائل إعلام المشرق العربي تستخدم مصطلحات مثل "الإبادة الجماعية" و"التطهير العرقي" مشيرة إلى ممارسات روسيا في القوقاز.

لقد استفادت روسيا من الصدامات التي وقعت في دول الخليج والسعودية بين الأجهزة الأمنية والجماعات المسلحة التي نفذت أعمالا إرهابية، ويعبر عن ذلك بشكل جيد التصريح الذي أدلى به الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين في عام 2003 بعد إحدى التفجيرات في السعودية بقوله " إن التفجيرات التي شهدتها الرياض وموسكو تحمل نفس التوقيع". ويمكن القول إن العلاقات الروسية مع دول الخليج تمضي في تحسن كبير على المستويين الرسمي والشعبي مع تقادم القضايا التي كانت محل الخلاف.

وبالنسبة لإيران، يبدو الدور الذي تمارسه روسيا تجاه دعم إيران بالتقنية النووية إيجابيا في ظاهره، وإن لم يكن كذلك بالضرورة في باطنه. فعلى المستوى الرسمي تتخذ عدة دول عربية موقفا رافضا لتسلح إيران بالطاقة

النووية خاصة أن ذلك سيؤدي إلى اختلال الأمن في الخليج واستمرار ابتزاز القوات الأمريكية لدول المنطقة بضرورة بقاء أساطيلها البحرية في المياه العربية.

لكن على المستوي الشعبي ثمة تعاطف كبير مع روسيا لموقفها الداعم لإيران، اعتقادا بأن التسلح النووي الإيراني سيكون في صالح القضية الفلسطينية على وجه الخصوص والقضايا الإسلامية بصفة عامة. ويبدو للعالم العربي أن روسيا تقف إلى جوار إيران رغبة في عودة التوازن في النظام الدولي دون أن يكون من بين أهدافها التسبب بقصد (أو من دون قصد) في اختلال التوازن الفارسي العربي، والسني الشيعي. كما قد لا تنتبه روسيا (على نحو ما حذر عدد من كتابها) من خطورة ظهور قوة نووية على تخومها الجنوبية.

وعلى خلاف التاريخ المتوتر في علاقة روسيا بعدد من دول الجوار القريب في أفغانستان ودول آسيا الوسطى والقوقاز التي مارست فيها موسكو دور الأخ الأكبر (والذي يوصف أحيانا بالأخ المتسلط) فإن العالم العربي يدين لروسيا بالفضل ويعترف لها بالجميل في عدد من الفترات المحورية في تاريخه.

ومن ثم فإنه لدى روسيا فرصة جيدة في العالم العربي للتغلب على المشروع الأمريكي الهادف إلى السيطرة على موارد الشعوب ونشر الفوضى والحروب الأهلية وصناعة أتباع وزبائن لواشنطن. وتحتاج روسيا في سبيل ذلك إلى ممارسة القوة الناعمة[100]. لكن قبل اعتماد وسائل هذه القوة لا بد أن تلتفت روسيا إلى مجموعة من الاستفسارات التي تطرح نفسها على الساحة العربية وأهمها:

- العالم العربي في انتظار أن تحسم روسيا موقفها من المفاهيم الحضارية الكبرى ومن بينها النسخة الخاصة بالديمقراطية السيادية (أو ديمقراطية الشرق في مقابل ديمقراطية الغرب) والاقتصاد الرأسمالي الخاضع لرقابة الدولة، والإعلام الحر المحكوم، والنسخة الروسية من حقوق الإنسان، وغير ذلك من المفاهيم الغامضة للمرحلة الانتقالية؟
- كيف يمكن نقل تجربة روسيا في "التعايش" بين الطوائف المختلفة إلى عدد من بلدان العالم العربي. وهل هناك من دروس من القوقاز والفولغا والشرق الأقصى يمكن الاستفادة منها مع مشكلات الفرق والطوائف في بلدان عربية مثل لبنان والعراق والسودان والمغرب العربي؟ وهل يصلح المنهج الروسي للحالة العربية؟
- وفي تجربة العمل الإسلامي بأطيافه الثلاثة: الشعبية والحركية والرسمية، ما هي الخطوات التي يمكن تتبعها خلف روسيا في تعايش المسلمين الروس (الذين يزيدون عددا عن 25 مليونا) مع نسيج المجتمع الروسي ككل؟ وهل تقدم روسيا جسرا مع العالم العربي عبر هؤلاء المسلمين للتواصل الحضاري؟ وما الجسور الدينية التي يمكن أن تمد بين العالم العربي والمسلمين في روسيا دون أن يقع المحظور الذي تخشاه روسيا (نشر الأفكار المتطرفة) ودون أن نصل إلى النتيجة التي نعيشها الآن وهي شبه الانعزالية وصعوبة التواصل أو تقديم صورة بالغة الدموية على نحو ما تم التعامل في الشيشان؟ وعلى المستوى الشعبي أيضا هل يمكن استقبال روسيا لشريحة من العمالة العربية وبصفة خاصة الشريحة المتعلمة منها التي تجد الأبواب الأوربية موصدة، وفي ظل حاجة روسيا للأيدي العاملة وتناقصها الديموغرافي؟
- وينتظر العالم العربي في المقابل على مستوى التعليم تلك المدارس والكليات والجامعات الروسية التي تنقل رسالة روسيا العلمية والحضارية. وروسيا ليست في حاجة لمن يذكرها بأن بعض مراكز البحث والتعليم الأمريكي تعد بمثابة أهم مصادر البحث العلمي والثقافي في عدد من الدول العربية. وعلى مستوى الخدمات الشعبية التي ستؤثر حتما على الأجيال العربية المقبلة ما هي الخطة الروسية لنشر عدد من الخدمات الطبية التي حققت فيها روسيا نجاحا عالميا؟

صحيح أن روسيا سجلت مواقف ناجحة في مجال قوتها الناعمة والممثلة في الخطوات الإعلامية الناجحة التي تقوم بها النسخة العربية من قناة روسيا اليوم والنسخة العربية من وكالة الأنباء ريا نوفستي لكن ما تزال هناك كثير من الخطوات تنتظر التحقيق في مقدمتها الاهتمام بنشر اللغة الروسية في العالم العربي وهي الخطوة الأساس لكل الملفات الأخرى[101].




@Ahmedyassin90

# خاتمة

# الحاجة إلى رأس ثالث

صعود وهبوط الدول العظمى سنة من سنن الكون، وانهيار الإمبراطوريات علامة من علامات حيوية التاريخ، فالأيام دول، والدولة على نحو ما ذهب ابن خلدون كالإنسان تتلقفه أيادي الشباب والنضج ثم الشيخوخة والموت. وبوسعنا اليوم تعيين عشرات المراكز النووية التي كانت تشكل دولا عظمى وأقطابا بارزة في السيطرة على العالم، فمصر واليونان وفارس وإيطاليا كانت بمعايير الجغرافية السياسية للعالم القديم دولا عظمى وإمبراطوريات تهيمن على البر والبحر، وأخضعت تحت لوائها عشرات الشعوب والممالك والإمارات. وفي عالم العصور الوسطى هيمنت الخلافة الإسلامية بجسارة على أكبر خريطة جيوسياسية عرفها التاريخ قبل أن تظهر القوى العظمى الجديدة في القارة الأوربية في العصر الحديث بريادة إنجلترا وفرنسا، ثم أخيرا ظهور القطبين الكبيرين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة منذ منتصف القرن العشرين.

ولقد تعرضت الجغرافيا السياسية في العقدين الماضيين لعملية واسعة مما يمكن تسميته التشويش والمبالغة فضلا عن خلط أوراق المسلمات التي تأسس معها هذا العلم قبل قرن من الزمن. فمع تفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991 تعمد الإعلام الغربي، المدعوم بجهود أكاديمية لمعاهد الأبحاث ومراكز التفكير، استخدام مفردات مدوية على غرار "سقوط التفاحة العفنة" و"توابع الزلزال" و"اندحار الفكر الشيوعي" و"انتحار الإمبراطورية الحمراء" و"نهاية

التاريخ".

وقد جاء هذا التشويش وخلط الأوراق ضمن حرب إعلامية ونفسية هدفها إقناع دول العالم (والداخل الروسي) لأسباب اقتصادية وعسكرية بأن روسيا قد انتهت بالضربة القاضية ولا أمل في رجوعها، وأنها لم تعد تتجاوز مكانة دولة عادية من دول العالم الثالث أو في أحسن الأحوال "دولة ذات نفوذ إقليمي" تعاكس القطب الأميركي الأوحد.

وقد تركت هذه الحملة الإعلامية والنفسية المراقبين في العالم غير قادرين على توصيف مكانة روسيا اليوم، إذ تتأرجح المرتبة التي تتخذها هذه الدولة في التقييم الجغرافي السياسي بين عدة مستويات. فقد عرفت **كدولة عادية** ذات نفوذ محلي منشغلة بترتيب بيتها من الداخل وصراعها مع القوى الهادفة إلى إصابة البناء الفدرالي بالتفسخ. وقد شاع هذا التوصيف خلال الفترة من 1992 وحتى 1996. كما صنفت روسيا **كدولة إقليمية**ذات نفوذ عابر للحدود على المستوى العسكري والدبلوماسي والاقتصادي. وقد راج هذا التوصيف في نهاية عقد التسعينيات ومطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ثم بدت روسيا **دولة ممانعة**، وهو مصطلح ظهر منذ غزو الولايات المتحدة للعراق في 2003 حين وقفت روسيا موقفا رافضا للغزو ولم تشارك فيه، لكنها لم تقم بأي خطوة لعرقلته أو مواجهته. كما عرفت باسم **روسيا بوتين**، وذلك حين استعادت هيبتها داخليا وعادت بالتدريج إلى ساحة المنافسة الدولية خلال عهد الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين (2000-2008). وقد رافق ذلك إطلاق مسمى "روسيا القيصر فلاديمير" على نفس الفترة. وقد جاءت هذه التسمية نسجا على تسمية روسيا خلال عقد التسعينيات باسم "روسيا يلتسين".

وفي العامين الأخيرين بدأت الصحافة الدولية (الغربية بالتحديد) تشير على استحياء إلى روسيا باعتبارها "قوة عظمى" أو "قطب دولي". وينبع هذا الحذر والاحتراس من أن روسيا تجمع في الفترة الحالية بين مقومات صعودها إلى مرتبة القطبية وعقبات الحيلولة دون بلوغ تلك المنزلة.

ما زالت روسيا تملك معالم الدولة الكبرى على المستوى الجغرافي السياسي. فهي كبرى دول العالم مساحة وتحتل المرتبة الثامنة في قائمة أكبر دول العالم سكانا. ولديها موارد طبيعية وبيئية شاسعة الانتشار، ويندر أن يغيب اسم روسيا عن قائمة الدول الخمس الكبرى في إنتاج الخامات المعدنية، وتتصدر دول العالم في إنتاج موارد الطاقة وبصفة خاصة الغاز الطبيعي. كما أن لديها رصيدا متينا من البنية الأساسية للقوة البشرية التي تلقت درجات عالية من التعليم والتقدم العلمي والحضاري. وكل هذه المقومات كفيلة بأن تمثل المواد الخام التي يمكنها تحويل روسيا إلى واحدة من دول العالم الكبرى.

كما تمتلك روسيا المقوم "الروحي" لأية دولة تتطلع إلى السيادة العالمية، ذلك المقوم الذي أطلق عليه عالم الأنثروبولوجيا الروسي "جوملييف" اسم "الباسيونارنست"[102] أو "الولع بالسيطرة على العالم" إذ يبدو الشعب الروسي على دراية بذاته ويمتلك وعيا تاريخيا بالدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه في العالم. في بعض الفترات نشعر أن "الباسيونارنست" يستمد قوته من الدور الوظيفي التاريخي الذي لعبه الروس في حماية المناطق المجاورة (على غرار ما تفتخر روسيا به في مايو/أيار من كل عام في ذكرى الانتصار على النازية والتأكيد أنه لولا هذا النصر لسيطر هتلر على العالم). وقد يستمد

هذا الولع طاقته من الدور الديني لروسيا في العالم المسيحي، إذ تمثل الكنيسة الروسية أحد أهم المراكز الدينية في العالم حتى أن موسكو تعتبر نفسها "روما الثالثة" (بعد روما والقسطنطينية) ومعقلا للمذهب الأرثوذكسي في كافة أرجاء أوراسيا. كما يستمد هذا الولع مصادره من التباهي بالدور "التنويري" الذي لعبه الروس في آسيا الوسطى حين نقلت دول الإقليم من المرحلة البدوية ودولة القبيلة إلى المرحلة المعاصرة في زمن الشيوعية[103].

لكن في المقابل ما تزال بعض الأخطاء التي يستوجب على روسيا التخلص منها للوصول إلى مكانة القطب الدولي بالمعايير الحديثة، أهمها:

- التوقف عن ممارسة وسائل الإمبريالية القديمة، وأساليبها المكررة، إذ لا تزال روسيا غير قادرة على التخلص من منهجها التاريخي المستند إلى مناورات القوة الخشنة التي صارت دول الجوار على دراية جيدة بها. ويبدو جليا لمن يتابع روسيا من الداخل أنها لم تتمثل بعد دروس التجربة الإمبريالية الغربية التي تخلصت من "الكولونيالية" لصالح "نيوكولونيالية" أقل صراحة وانكشافا وأكثر نعومة وتسترا في تحقيق المصالح والنفوذ. فالممارسات الروسية في هذا الصدد جد ضعيفة وليست لديها الأساليب الفنية المراوغة التي تديرها بنجاح نظيرتها من النظم الإمبريالية الحديثة؛ حيث يعوز موسكو قدر كبير من الجاذبية والقدرة على التأثير الإيجابي الاختياري في الأمم المجاورة، ويمكن القول بكل تأكيد إن منظومة القيم الروسية (الغامضة والمبهمة اليوم) لا تشجع أحدا على اتباعها طواعية.
- استمرار روسيا في البحث غير الفعال لحل أكبر مشكلة تواجهها على المستوى الإقليمي، المتمثلة في تطويق حلف الناتو لها من أغلب الجهات، حيث انضمت كافة الدول المحيطة بروسيا في شرق أوربا (فيما عدا بيلاروسيا) إلى الحلف؛ كما تحولت دول البلطيق من تفاحات ثلاث توشك على السقوط في القبضة الروسية إلى مراكز قيادية لحلف الناتو. وعلى تخوم روسيا الجنوبية صارت أذربيجان النسخة القوقازية لتركيا

(العضو المركزي في حلف الناتو). ولعل روسيا تخسر كثيرا حين تختزل مشكلتها مع الناتو في الصراع على جورجيا. فجورجيا ليست سوى محطة واحدة من بين العديد من المراكز التي ضمها الحلف ولن تتمكن روسيا من استعادتها مرة أخرى. وليس أمام روسيا في القوقاز سوى أرمينيا التي تبقى متأرجحة، وإن كانت مؤشرات التطور السياسي فيها تدلل على تقارب أكثر مع الغرب استفادة من البراغماتية السياسية التي بدت في الكرملين منذ سقوط الشيوعية.

- سهولة استدراك روسيا إلى سباق للتسلح، وهو خطأ قد يقضي على أية محاولة لنهضة روسيا الحديثة. وسيصبح من التدمير الذاتي لروسيا أن تنجرف وراء سباق للتسلح لا تمتلك له الموارد أو القدرات التي تتوفر لأعدائها[104]. وتبدو روسيا معرضة بشدة للانزلاق لخطر سباق التسلح والوقوع في شرك استنزاف مواردها، فمع تراجع أسعار النفط ستتبخر الانتعاشة التي شهدتها مؤسسات الكرملين، وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية. فالإصلاح العسكري رهين بجني العوائد الفلكية من عائدات النفط. وليس لروسيا أية فوائد في سابق التسلح إلا في حالتين: الأولى حين ترتفع أسعار النفط والغاز بما يقدم للخزانة الروسية موارد تدفع آلة الإنتاج العسكري إلى زيادة مبيعات الأسلحة والمعدات العسكرية. والحالة الثانية أن تدير موسكو سباق التسلح في إطاره المحدود. فإصلاح الجيش تحت حراب الناتو سيفتح أعين روسيا على تطوير جيشها على النموذج الغربي القائم على ترقية مستويات التسليح النووية إلى أقصى درجة مع الاستناد على التقنيات فائقة الدقة بما يسمح بخوض حروب محدودة والاعتماد على حسم المعارك من الجو وبالضربات الاستباقية، ومن ثم التدخل وجها لوجه في أضيق الحدود. وقد تحقق ذلك بالفعل في حرب أغسطس/آب 2008 بين روسيا وجورجيا.
- بقاء الصراع على الكرملين العائق الأول في سبيل استعادة روسيا لتقدير العالم لها كقوة ديمقراطية ونموذج يحتذى، ولن تصلح روسيا بمقوماتها الحالية نموذجا أو قدوة سوى لدول العالم الثالث ودول الأنظمة الشمولية. وإن كان من الواجب التأكيد على أن الدول الغربية غير معنية بقضية الديمقراطية في روسيا، فالمهم بالنسبة لها أن تبقى روسيا

قادرة على ضبط الأوضاع في الداخل والتعامل باحترام ومسؤولية مع المواقف الدولية والاتفاقات العالمية. وتشير محصلة قراءة الوضع الداخلي في روسيا إلى أنها قد عادت دولة مركزية ذات حكم شمولي على النمط القيصري، وإن تقنعت بصناديق الاقتراع وغيرها من المظاهر الشكلية التي تتطلبها معايير الديمقراطية الغربية.

- التمسك بمنهج "الديكتاتورية البيروقراطية" منهجا للحكم، ذلك المنهج الذي يمكن اعتباره أحد المعوقات/المقومات الأساسية لعودة روسيا إلى القطبية الدولية! إذ أن روسيا الديمقراطية هي أقرب إلى روسيا التفسخ والانهيار. فالبناء الفدرالي الذي تقوم عليه روسيا إن تم تفعيله على نحو ديمقراطي حقيقي سيتيح الفرصة لعديد من الجمهوريات إلى التصويت على الانفصال، ولدى كثير من هذه الجمهوريات المقومات الكافية لظهورها كدول مستقلة على خريطة العالم المعاصر. فالشيشان ليست أقل جدارة بالاستقلال من كوسوفو، وهي أكبر وأكثر قوة في جغرافيتها السياسية من دول اعترفت بها روسيا مثل أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، ومناطق الأورال لديها من البنية الصناعية والمشترك الثقافي ما يغريها بالانفصال عن حكم "الروس"، كما أن الأقاليم الغنية بالنفط والثروات الطبيعية في شرق البلاد (ولا تحصل على حقها المناسب من التنمية) قد تسبب أزمة حقيقية إن ترك لها الخيار الديمقراطي.

روسيا الديمقراطية إذن هي روسيا الانكفاء على الداخل واسترضاء كافة الأصوات في دولة بحجم قارة، وليس بوسع أي رئيس يحكم روسيا ويريد لها مكانة دولية إلا أن تتلبسه عباءة القيصر ويتحول إلى النظام الشمولي حتى يحتفظ بمسامعه يقظة لتحركات الناتو المريبة حول روسيا، وأصوات الثوار على عتبات البيت في أوربا الشرقية وآسيا الوسطى، وتغيرات سوق السلاح في العالم الثالث، فضلا عن تقلبات أسعار النفط والغاز.

وخلال العقد القادم يمكن أن تتدعم مكانة روسيا كقطب عسكري أو تتعرض لهزة وانتكاسة تعيدها إلى مستوى النصف الأول من التسعينيات.

وسيتوقف مقدار التقدم الروسي نحو مكانة القطب الدولي في سوق السلاح على عدة عوامل في مقدمتها:

- مرونة مصانع الأسلحة الروسية في التكيف مع متغيرات سوق السلاح. ففي السنوات التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001 روجت شركات السلاح الأمريكي لأنواع جديدة من الأسلحة المتخصصة في "محاربة الإرهاب" بينما استمرت روسيا تصدر الأسلحة التقليدية المكرسة للحروب واسعة المدى القائمة بين دول أو أطراف إقليمية. ولعل من اللافت للانتباه في هذا الشأن أن دولة من حلفاء روسيا السابقين وهي أوزبكستان استوردت من الولايات المتحدة في عام 2005 عشرة أمثال ما استوردته قبل أحداث سبتمبر[105]. لم تكن أحداث سبتمبر/أيلول هي التي دفعت أوزبكستان إلى ذلك وإنما أحداث أنديجان وكاراسو التي وقعت في شرق أوزبكستان بين معارضين إسلاميين والحكومة المركزية وأدت إلى مقتل وجرح عدة آلاف من المعارضة. وقد كانت هذه المنطقة على مرمى حجر من نشاط الجماعات الإسلامية في أفغانستان الأمر الذي شجع أوزبكستان - وروسيا مغمضة العين راضية- على اتخاذ خطوات واسعة من أجل مواجهة ما سمي بالنموذج الطالباني في تركستان الغربية[106].
- قدرة موسكو على الاستفادة من انخفاض أجور الأيدي العاملة في مجال التصنيع العسكري في الداخل الروسي مقارنة بالدول الأوربية والولايات المتحدة وهو ما سيضمن مزيدا من الصفقات الروسية منخفضة التكاليف وخاصة للدول المستوردة من العالم الثالث. وإن كان وصول الأسلحة الروسية إلى مناطق بالغة الثراء (مثل الخليج العربي والشرق الأوسط) مرهون بمستوى الدقة والتقنية التي تجاهد روسيا من أجل إتقانها خلال السنوات المقبلة.
- قدرة روسيا على عدم الانجرار إلى حرب باردة في أوربا الشرقية بما قد يبدد طاقتها ويشتت جهودها ويصرف أنظارها عن سوق السلاح. فروسيا تجد نفسها اليوم محاصرة من كل جانب ومضطرة لدخول مضمار سباق التسلح وهو ما يدفعها إلى إعادة نشر الأسلحة التقليدية في أوربا وعسكرة إقليم كالييننجراد فضلا عن مواجهة تسليح الولايات

المتحدة والناتو. ومثل هذه الإجراءات يمكنها استهلاك طاقة روسيا العسكرية بدلا من أن تخصص طاقتها الإنتاجية إلى السوق الاقتصادي. وإن كان من الصعب في كل الأحوال الفصل بين إنتاج السلاح لأغراض الدفاع وسباق التسلح من جهة وأغراض التسويق والحصول على عائدات مالية من جهة ثانية.

- مدى نجاح روسيا في الانتقال من الاقتصاد المحكوم إلى اقتصاد الرأسمالية على الطراز الغربي الذي يسمح بظهور شركات "المقاولات" والشركات الخاصة في تصنيع وتصدير الأسلحة (سواء بشكل شرعي أو غير شرعي) والتي تتحرك بدرجة أكثر انسيابية في التربح عبر شبكة أكثر اتساعا من الخريطة التقليدية التي يتحرك عبرها الكرملين.
- مدى تمكن الاقتصاد الروسي من تحمل تخفيض أسعار صفقات الأسلحة مقابل شراء الولاء وضمان الأصدقاء في العالم، على غرار الرسالة الأيدلوجية الشيوعية خلال العهد السوفيتي. إذ أن روسيا اليوم لا تقايض السلاح سوى بالمال، وليست مستعدة لدعم الأتباع من أجل عقيدة اشتراكية أو ضمان التبعية. وفي هذه الحالة تجدر الإشارة إلى أن روسيا لم تمتهن بعد تلك الحيل التي تقوم بها الولايات المتحدة في عدد من مناطق العالم (وفي مقدمتها الشرق الأوسط) حين تنشر الفوضى وتوتر الأوضاع السياسية من أجل تسويق السلاح إلى كلا المتنافسين (بعد أن تكون قد خوفت كل منهما من الآخر).

وقد تتذكر روسيا في مرحلة مقبلة أن جزءا من التحالفات التي كسبها الاتحاد السوفيتي جاءت بسبب "تصدير السلاح المجاني" الذي صدر أسلحة بما يقارب 20 بليون دولار إلى دول العالم الثالث ولم يتحصل منها سوى على 3-5 بلايين[107]. وفي هذا الصدد يبدو ملفتا أن روسيا رغم تنافسها الشرس مع الولايات المتحدة إلا أنها لا تتجاوز قواعد اللعبة في سوق السلاح بالشرق الأوسط. فهنا لا تتعامل روسيا بمنطق البيع والشراء حتى النهاية. فسوق السلاح في الشرق الأوسط يمكن أن ينقلب رأسا على عقب إذا ما مدت روسيا سوريا وحزب الله وحركات المقاومة في فلسطين بصواريخ إسكندر متوسطة المدى والتي يمكن أن تغير موازين القوى بما قد يشكل اشتعالا لمنطقة الشرق الأوسط ويحقق مكاسب لسوريا وحزب الله وحركات المقاومة في الداخل الفلسطيني بالقدر الذي سيثير

ذعر إسرائيل ويقلبها على روسيا ويسبب عداء مع الولايات المتحدة. وإذا كانت الأسلحة النووية من المحظورات في سوق السلاح الروسي فإن تغليب كفة العرب على إسرائيل تعد من المحظورات كذلك. ولعل هذا ما يجعل روسيا تتعامل في سوق السلاح العربي في إطار الأسلحة "الدفاعية" لا "التحريرية".

- قدرة روسيا على إتقان الحرف والمهارات الغربية في ارتداء عدة أقنعة لتمرير تجارة السلاح وتحقيق أرباح فلكية. وفي مقدمة هذه الأقنعة تخفي شركات تصنيع وتزويد السلاح خلف أسماء مراكز الأبحاث الاستشارية التي تقدم الدعم والخبرة لحكومات العالم الثالث وتجهيز التقارير الإستراتيجية الموجهة لدفع هذه الحكومات للإنفاق على التسلح (ومع هذا الإنفاق تندس الرشى والعمولات إلى رجال الصف الثاني والثالث في حكومات هذه الدول، وأحيانا لرؤساء الدول)[108].
- استفادة روسيا من الخطوات الناجحة التي حققتها في مجال الإعلام واستخدام هذه الآلة الإعلامية في الترويج للقدرات العسكرية الروسية (هناك خطوات تحققت بالفعل عبر مواقع وكالات الأنباء الروسية على الإنترنت وعبر قناتي روسيا اليوم الناطقتين بالعربية والإنجليزية). وربما تستفيد روسيا في ذلك من تجربة شركات السلاح الأمريكية التي ترتدي أقنعة "بريئة" على غرار رعاية البرامج التوعوية والثقافية والتبرع لدورات الألعاب الرياضية والأوليمبية ورعاية مؤتمرات السلام في تلك المنطقة أو تلك بل وتمويل مراكز أبحاث ودراسات السلام المنتشرة في عدة أقاليم من العالم.
- تحسين سمعة روسيا الدولية في مجال الحوادث العسكرية سواء حوادث الداخل أو الخارج. ويبدو ملفتا أن مستقبل السلاح الروسي مرهون بالتخلص من عديد من الآليات العسكرية القديمة التي ما تزال روسيا تعتمد عليها منذ العهد السوفيتي. فضلا عن تحسين سمعة روسيا في سوق السلاح في تحقيق ما يعرف باسم "خدمة ما بعد البيع" وجاهزية روسيا لتقديم قطع الغيار والصيانة.

إن وضع فقرة النهاية في هذه الورقة بالتقرير بأن روسيا ستعود قطبا دوليا أو لن تعود هو عمل بعيد عن الدقة العلمية والتحري البحثي. صحيح أنه من

السهل إطلاق الأحكام العامة والنتائج الشمولية دون التخوف من أن تثبت الأيام فساد التحليل وضعف النتائج، فعلى نحو ما تشير بذكاء الباحثة الروسية ليليا شيفتسوفا فإن روسيا اليوم عصية على الخروج بإجابات نهائية، وسيجد أصحاب التحليلات المتناقضة الحجج التي تدعم ما ذهبوا إليه، وسيكون كل منهم على صواب، وفي نفس الوقت على خطأ[109].

ولعل أقصى ما يسعى إليه الباحث في هذه المرحلة هو تحليل تلك المرحلة "الانتقالية" التي تمر بها تلك الدولة المهمة على خريطة العالم السياسية. فإذا ما انقضى عقد آخر من الزمن، وثبتت روسيا هويتها، وتمكنت من تدعيم خياراتها المستقبلية، ستكون الورقة التي بين أيدينا - على نحو ما نأمل- مفيدة في رصد ومتابعة التحولات المهمة التي مرت بروسيا خلال عقدين من الزمن.

أما كلمة الختام فيمكن أن نضعها باستحضار الشعار الرسمي لروسيا، ذلك الشعار الذي يجسده طائر له رأسان، أحدهما ينظر إلى الشرق والثاني يتطلع إلى الغرب، اتفاقا على ما يبدو مع ما ذهب إليه الأديب الروسي الشهير فيدور دوستيفسكي من أن روسيا "دوما ما تبدو آسيوية للأوربيين وأوربية للآسيويين".

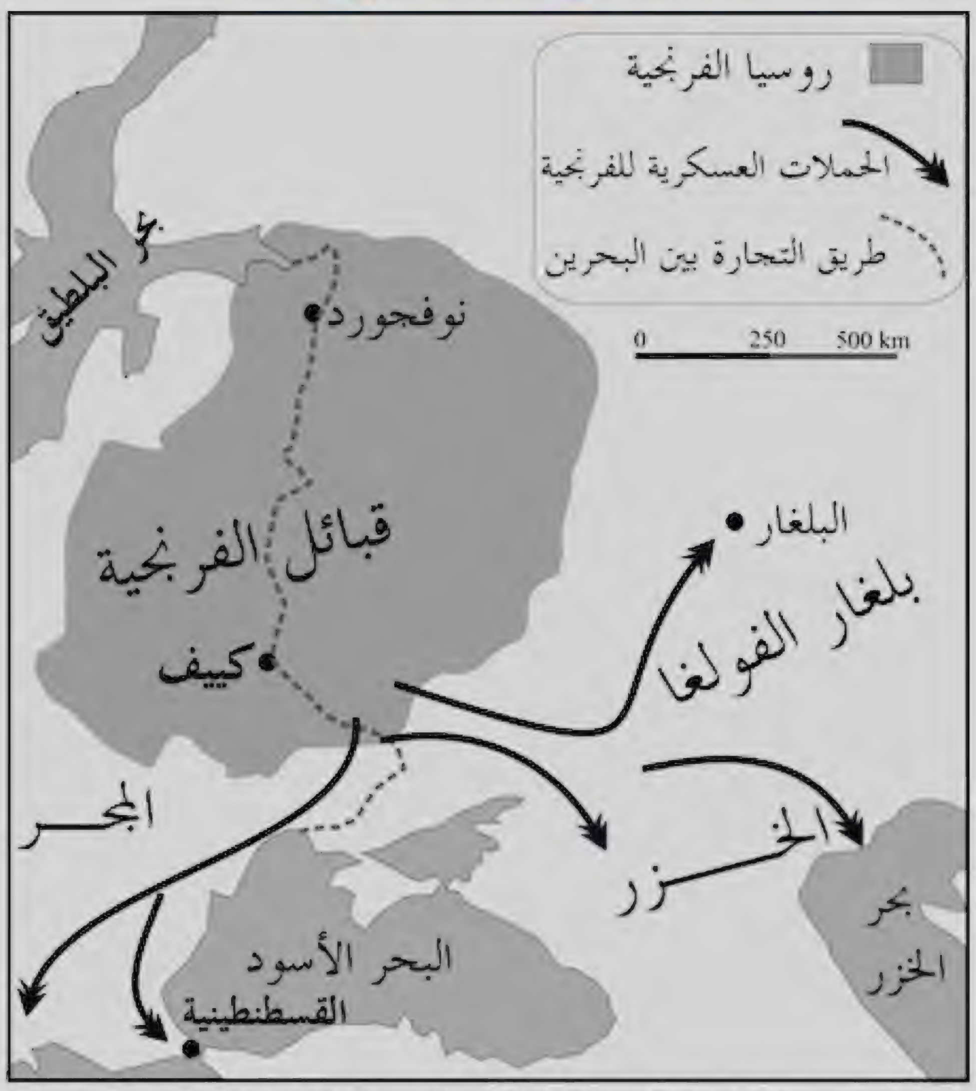
إن واقع روسيا اليوم يثبت أنها لم تتجاوز بعد هذه المفاهيم الموروثة من القرنين الماضيين. روسيا اليوم في حاجة إلى رأس ثالث علها تنظر إلى الجنوب، وفرصة روسيا في العلاقات التي يمكن أن تبنيها مع دول الجنوب كبيرة للغاية، إذ ليس في العالم العربي وعالم جنوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية أية علاقات عدائية أو إمبريالية سابقة، وهي فرصة كفيلة بأن تضمن لهذا التحالف الروسي-الجنوبي نقلة نوعية تخلق عالم متعدد الأقطاب.

هذه هي فرصة روسيا الوحيدة لشق طريق جديد، لكنها أقرب إلى فرص الخيال السياسي، فهذا الطريق بالغ الكلفة، ويحتاج إلى نزق دولة شابة ما زالت تجرب طريقها في عالم جديد، كما أنه طريق الأمنيات والرغبات والنوايا الحسنة، وليس في عالم اليوم البراغماتي (كما لم يحدث سابقا في التاريخ) أن ظهرت دولة تسعى إلى بناء "إمبراطورية فاضلة".



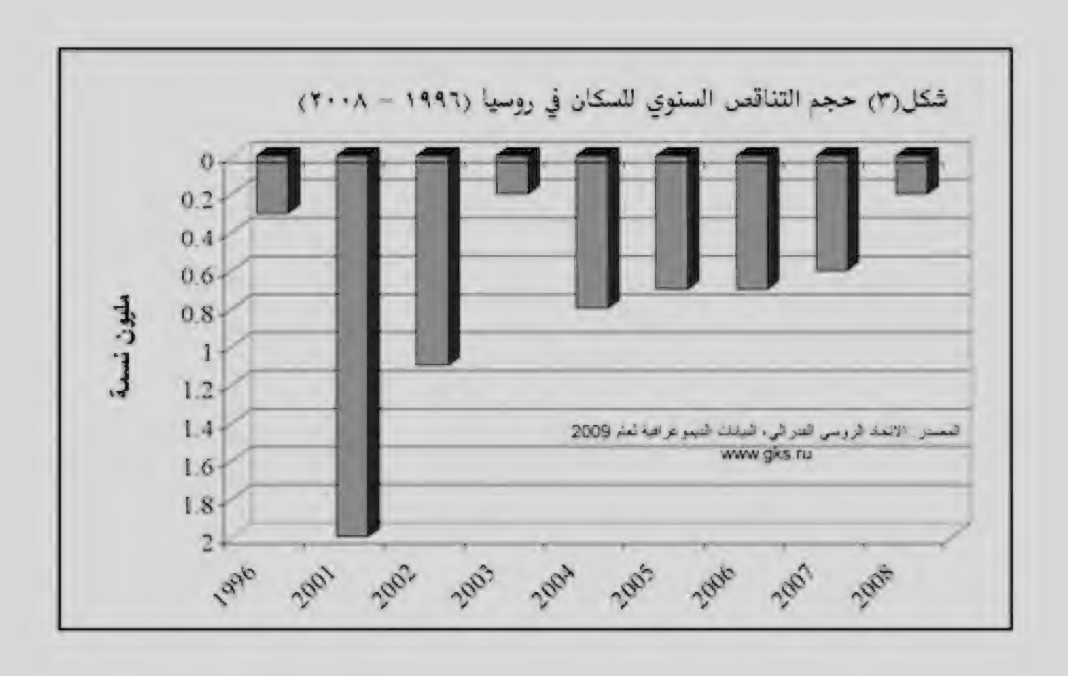

@Ahmedyassin90

# ملحق الخرائط




Source: Barraclough.G (ed) The Times Atlas of World History. London.1994

شكل (٢) النواة التي قامت حولها الإمبراطورية الروسية




شكل(٣) حجم التناقص السنوي للسكان في روسيا (١٩٩٦ - ٢٠٠٨)




شكل (٤) التحولات الجيوسياسية في روسيا

2000-1991    2009-2000




شكل (٥) جمهوريات آسيا الوسطى




شكل (٦) جمهوريات القوقاز الشمالي ودول القوقاز الجنوبي




شكل (٧ ) جمهورية الشيشان




شكل (٨) إقليم تصادم القوى بين روسيا والناتو في أوربا الشرقية




شكل (٩) أنابيب الغاز الروسية في القارة الأوربية




شكل (١٠) المشروعات المستقبلية لتصدير الغاز من روسيا وإقليم القوقاز إلى أوربا


@Ahmedyassin90

# تعريف الباحث

د. عاطف معتمد عبد الحميد، من مواليد القاهرة 1969

أستاذ الجغرافيا المشارك بكلية الآداب - جامعة القاهرة.

حصل في عام 1996 على الماجستير في الجغرافيا من جامعة القاهرة، وفي عام 2001 على دكتوراه الجغرافيا من جامعة سان بطرسبرغ الحكومية - روسيا.

حائز على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم الاجتماعية من المجلس الأعلى للثقافة - مصر، عام 2009.

باحث ومترجم في قضايا الجغرافيا السياسية.

## انتهى

---

[1] Robert D. Kaplan.(2009) The Revenge of Geography. Foreign Policy. May/June. http://www.foreignpolicy.com/story/cms.php?story_id=4862

[2] Makinder.H. (1904)The geographical pivot of history. Geographical Journal. Vol. 23.

[3] Trenin.D (2007) Russia's Strategic choices. Carnegie Endowment for International Peace. Moscow Branch. ww.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=19366&prog=zru

[4] فيلم "أرمجدون" من إنتاج عام 1998 حقق عددا من الجوائز ورشح لأربعة جوائز أوسكار وبلغت أرباحه نصف مليار دولار. يدور الفيلم حول مجموعة من العلماء أرسلتهم وكالة الفضاء الأميركية ناسا لتدمير جسم كوني كان في طريقه للاصطدام بالأرض وتدميرها. واسم الفيلم مشتق من مدينة مجدو الفلسطينية التي تشير في العقيدة اليهودية والمسيحية إلى المعركة الفاصلة التي ستنتهي بقيام الساعة.

[5] في حوار لفلاديمير بوتين مع مجلة تايم الأمريكية في ديسمبر/كانون الأول عام 2007 حين اختارته المجلة رجل العام.

[6] Meyendorff.J.(1981) Byzantium and the Russia. London. Cambridge university press. p 9

[7] Yemelianova.G (2003) Islam in Russia: a historical perspective. in Yemelianova.G & Pilkington.H (eds) Islam in Post-Soviet Russia, public and private faces. London Routledge. p 19-20

ولمزيد من المعلومات عن التمايز الديني والتنافس الأيديولوجي في تلك الفترة المبكرة من تاريخ روسيا انظر:

Yemelianova. G. (2002) Russia and Islam, a historical survey. London. Palgrave. p 4-6

[8] راجع للتفصيل: Meyendorff.J (1981) op cit. pp 10-12

[9] Barraclough.G. (1997) The Times concise atlas of world history. London. Times Books. p 45

[10] Shaw.D.(1997) Geopolitical, History, and Russian national identity. in Bradshaw.M (ed) Geography and transition in the Post-Soviet republics. Chichester. John Wiley & Sons. P 34

[11] Trenin.D.(2002) The End of Eurasia, Russia on the border between geopolitics and globalization. Washington. Carnegie endowment for international peace. p 37-45

[12] Donaldson.R & Nogee. J. (2002) The foreign Policy of Russia. Changing systems, Enduring Interests. London. Sharpe.Inc. p25

[13] انظر للتفاصيل: بالاندين وماركين.(2000) أعظم مائة كشف جغرافي. موسكو. دار فيتش،.ص 102 (باللغة الروسية)

[14] انظر في توالى الحكم القيصري، وفترات المد والجزر، والانتكاسة باحتلال البولنديين موسكو قبيل قيام أسرة رومانوف، والدور المحوري في التوسع الروسي على يد بطرس الأكبر(1689-1725م) ويكاترينا العظمى (1762-1792م) دراسة:

Kennedy.P. (1997) The rise and fall of the great powers. New York. Random House.

[15] بريجينسكي. ز (1989) الفشل الكبير: ميلاد وموت الشيوعية في القرن العشرين، ترجمة ميشيل سليمان. عمان. مركز الكتاب الأردني. 1989 الصفحات 15، 20، 57.

[16] جادجييف. أ (2001). جيوبوليتيكا القوقاز. موسكو. دار العلاقات الدولية. ص 186 (باللغة الروسية)

[17] Donaldson.R & Nogee.(2002) J. op cit. p17

[18] CIA Factbook, Russia.April,2009. (www.cia.gov)

[19] Lapidus. G (1995) op cit p 87

[20] Zyuganov's Report to third CPRF congress, Sovetskya Rossiya, 24 Jan 1995.

[21] Owen Matthews and Anna Nemtsova (2009) The Kremlin Vigilantes. Newsweek, Feb 14, 2009.

[22] Troyakova. T. (2000) A view from the Russian far east. In Garnett. S (ed) Rapprochement or rivalry?: Russia-China relations in a changing Asia. Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace. p 203

[23] Foreign Policy (2009) If Russia is shrinking then who is growing?. April 20.

[24] Steven Eke (2006) Russia faces demographic disaster. BBC news. June 7.

[25] Judith Soal (2008) Hay festival: Kasparov attacks Brown for ignoring Russian democracy's plight. guardian.co.uk. June. 1.

[26] عن صحيفة نوفايا جازيتا بتاريخ 13 أبريل 2009.

[27] انظر لمزيد من التفاصيل:

Philip P. Pan (2008) Political Choice Reveals Russia's Unsettled Mood, Washington Post, December 23,

[28] في لقاء للرئيس ميدفيدف مع صحيفة نوفايا جازيتا بتاريخ 13 أبريل 2009.

[29] Alan Cullison. (2009) Economic Ills Spur Russian Gestures of Openness. The wall street Journal. Feb.12.

[30] لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة: أنطونيو رودريجيش (2009) لاعب الشطرنج واختبار على رقعة الحياة" صحيفة دياريو دي نوتيسياس "Diario de Noticias" البرتغالية (الترجمة باللغة الروسية على الرابط التالي:http://www.inosmi.ru/translation/246327.html

[31] The Washington Post (2009) Silencing the people, January 7.

[32] Michael. Schwirtz (2008) Russian Push on Treason Raises Fears. The Times, Dec. 16.

[33] Alex Rodriguez. (2009) Russia's youth opposition is its new enemy. Chicagotribune. March. 27

[34] Megan K. Stack (2008) Russian opposition leader Mikhail Kasyanov calls for foreign policy 'built on common values'. Los Angeles times,

Sep. 10.

[35] لمزيد من التفاصيل عن يابلاكا وزعيمها المؤسس راجع:

[36] Oleg Kozlovsky(2008) Putin's Gulag Stability. The Washington Post. May 19.

[37] اعتمدنا في رسم هذه المراحل على ثلاثة مقالات قدمهما الباحث لموقع الجزيرة.نت، وهي:

عاطف معتمد "بانوراما التوتر الداخلي في روسيا قبيل الانتخابات الرئاسية". مقال بصفحة قضايا وتحليلات. بتاريخ 1 فبراير 2004

------------ "بوتين يودع روسيا والشيشان". مقال بصفحة قضايا وتحليلات. بتاريخ 3 أكتوبر 2007

------------ " السيد والتابع في صراع الكرملين والبيت الأبيض". مقال بصفحة قضايا وتحليلات. بتاريخ 2 يناير 2008

[38] Johann Hari (2009) We can't allow Russia's dissidents to be killed on Europe's streets. The Independent, Feb. 25.

[39] الموقع الإخباري لقناة روسيا اليوم "مائة يوم من رئاسة بوتين للحكومة"، 15 أغسطس 2008

[40] في هذا الصدد استعادت بعض الصحف الغربية المشاهد التي عرضها التلفزيون الروسي للاجتماع الذي استمع فيه بوتين للمديرين التنفيذيين لمد خطوط أنابيب جديدة للغاز في سيبيريا (2006) وهم يشرحون له على خريطة حائطية ضخمة مسار الأنابيب المستقبلية لغازبروم. وما كان من بوتين إلا أن نهض من جلسته وتوجه إلى الخريطة وأمسك قلما وعدل المسار المقترح وسط همهمات الإعجاب والتقدير بالاقتراح المبدع من بوتين. وقد اعتبرت صحيفة مثل هيرالد تريبيون إن مثل هذه المشاهد المسرحية تعد خير تمثيل لواقع السلطة في موسكو ودور ومكانة بوتين كزعيم مهيمن. للتفصيل راجع:

Andrew E. Kramer(2009) Russia's energy business is Putin's personal project. International Herald tribune. January 29

[41] عن صحيفة كومرسانت الروسية بتاريخ 8 ديسمبر/كانون الأول 2008، نقلا عن الموقع

الإلكتروني لقناة روسيا الفضائية "روسيا اليوم"

[42] Holloway. D & McFaul. M. (1995) Demilitarization and defense conversion. In Lapidus. G (1995) The New Russia: troubled transformation San Francisco. Westview Press.P 194

[43] عبر وزير الدفاع الروسي آنذاك الجنرال بافل غراتشيف عن سلوكيات الدول المستقلة تجاه الترسانة العسكرية السوفيتية بقوله " لقد اخذوا كل شيء ولم يتركوا لنا سوى الحطام والمخلفات". انظر للتفصيل:

صحيفة النجمة الحمراء بتاريخ 8 ديسمبر/كانون الأول 1992 (نقلا عن Holloway. D & McFaul. M. 1995)

[44] كان ذلك خلال تهدئة الدولة للتظاهرات الشعبية التي اندلعت اعتراضا على اغتيال صحفي روسي فضح عمليات الفساد الكبرى التي شهدتها القوات الروسية في ألمانيا. انظر للتفاصيل:

Allison. R. (1997) The Russian armed forces: structures, roles, and policies. in Baranovsky. V (ed) Russia and Europe: the Emerging Security Agenda. Sipri, Sweden. Stockholm International Peace Research Institute p 167

[45] صحيفة موسكوفسكي كومساموليتس بتاريخ 22 مارس 1994 (نقلا عن Allison.R (1997))

[46] سيربريانكو.ف. مرجع سابق. ص 271

[47] Beasley. K. (2004) Russian military reform from perestroika to Putin: implications for U.S Policy. U.S Air Force Fellows, Alabama. Maxwell Air Force Base.P 56-60

[48] De Haas. M. (2006) Russia's Military Strategy: Preparing for the Wrong War? The Power and Interest News Report (PINR). www.pinr.com/report.php?ac=view_report&report_id=478

[49] Alexander Golts (2009) Amid Rhetoric and Reform. The Moscow Times. 24 March

[50] Kerstin Gehmlich and Hans-Edzard Busemann (2009) Interview with German foreign minister Frank-Walter Steinmeier.: Steinmeier says must watch Russia's rhetoric. April.1.

[51] Alexander Golts (2009) op cit. 24 March

[52] Mary Dejevsky (2009) The Big Question: Why is Russia building up its armed forces, and should the West worry? The Independent. March 19.

[53] وكالة أنباء نوفستي، بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2008.

[54] Philip P. Pan (2009) Medvedev Pushes Plan to Remake Russian Military. Washington Post March 18.

[55] راجع لمزيد من التفاصيل عاطف معتمد (2007) ما بعد الشيوعية، الدين والثروة والقومية في زمن التحولات. القاهرة. دار نهضة مصر)

[56] Trenin.(2002) op cit. p 141.

[57] تم الإعلان إعلاميا عن ذلك عبر صحيفة كومسامولسكيا برافدا بتاريخ 27 يونيو 2007. انظر للتفاصيل:

Geotimes(2007) Cold wars: Russia claims Arctic land. August 01. http://www.geotimes.org/aug07/article.html?id=WebExtra080107.html

[58] The Associated Press (2007) Russia's Arctic mission reaches North Pole. August 01.

[59] في فبراير 2009 نقلت سفينة "بروجريس م-66" إلى المحطة الفضائية الدولية 2.4 طن من المؤن والمعدات إلى طاقم المحطة الفضائية الدولية، وكانت قد وصلت إلى المحطة الدولية منطقة من قاعدة "بايكانور" في كازاخستان بواسطة صاروخ فضائي روسي من طراز "سويوز"،

[60] قناة روسيا اليوم الإخبارية الناطقة بالعربية. بتاريخ 12أبريل 2009.

[61] صحيفة مير نوفستي، بتاريخ 4 مايو 2009.

[62] تبدو هذه المفارقة بالغة الوضوح في الاستشهاد بنقد ذاتي قدمه الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر في عام 1976 أعرب فيه قائلا " كيف يمكننا أن نقدم أنفسنا للعالم كأكبر راع للسلام واكبر مصدر للسلاح في آن؟". ويبدو أن هذا التساؤل ما يزال لا يجد إجابة في ظل هيمنة الولايات المتحدة على قائمة تصدير السلاح.

[63] Richard F. Grimmett(2008) CRS Report for Congress; Conventional Arms Transfers to Developing Nations, 2000-2007. October 23.

[64] Nup Shah (2009) he Arms Trade is Big Business. Global Issues. November 09. http://www.globalissues.org/article/74/the-arms-trade-is-big-business

[65] نقلا عن الموقع الإخباري لقناة روسيا الوم بتاريخ 3 أبريل 2009

[66] وكالة أنباء نوفستي، تواريخ متفرقة بين عامي 2008 و2009.

[67] بيانات ادلى بها أناتولي إيسايكين مدير عام شركة " روس أبورون أكسبورت" للصناعات العسكرية وذلك في حواره مع صحيفة رايسيسكايا جازيتا بتاريخ 11 أبريل 2009.

[68] لمزيد من التفاصيل عن قدرات روسيا النفطية وإمكاناتها في موارد الطاقة راجع "وكالة معلومات الطاقة على الرابط التالي: http://www.eia.doe.gov/cabs/Russia/Background.html

[69] راجع للتفصيل عاطف معتمد (2005) عقبات في طريق مملكة النفط الروسية. مقال بصفحة قضايا وتحليلات. الجزيرة. نت.

[70] Business Week Online.Gazprom: Russia's Enron?. February 18 2002.

[71] قناة "روسيا اليوم" الفضائية نقلا عن صحيفة كومرسانت الروسية بتاريخ 13 أبريل 2009.

[72] John C.K. Daly (2009) Russia eyes Asia as gas customer. The Washington Times. February 27.

[73] قناة "روسيا اليوم" الفضائية نقلا عن صحيفة كومرسانت الروسية بتاريخ 12 نوفمبر

.2008

[74] الموقع الإخباري لقناة الجزيرة (نقلا عن صحيفة الديلي تلغراف) بتاريخ 13 مايو 2009

[75] Puglici. R. (2003) Clashing Agendas? Economic interests, elite coalations and prospects for Co-operation between Russia and Ukraine. Europe-Asia Studies. vol. 55, No 6. p 832-834

[76] وكالة الأنباء الروسية إيتار تاس بتاريخ 18 يناير2006

[77] Borut Grgic (2009) EU is losing its grip on Caspian gas corridor. Financial Times. February 15.

[78] Viktor Yushcgenko (2009) Fueling European Cooperation The wall Street Journal. February 17.

[79] لمراجعة تفاصيل الثورة البرتقالية انظر: عاطف معتمد (2004) أوكرانيا..عودة إلى حلول الوسط. مقال بصفحة قضايا وتحليلات. الجزيرة.نت

[80] يمكن الحصول على مراجعة محدثة لبيانات الخط المزمع إنشاؤه من خلال الموقع الرسمي لشركة غازبروم على الرابط التالي:http://www.gazprom.com/eng/articles/article27150.shtml

[81] سولوفيف وزاغورتسكي. (2006) أرخبيل غوام. صحيفة كورسانت الروسية. بتاريخ 23 مايو.

[82] لمزيد من التفاصيل راجع الموقع الرسمي للمشروع: http://www.nabucco-pipeline.com/

[83] وقعت بالفعل شركة غازبروم مع الكومة الأذرية اتفاقا في 30 مارس 2009 لتفعيل تصدير الغاز الآذري عبر الأراضي الروسية (الخط القديم باكو-نوفارايسيسك). راجع للتفصيل:

[84] Andrew E. Kramer (2009) Russia's energy business is Putin's personal project. January 29.

[85] انظر للتفصيل: عاطف معتمد (2006) أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وقزوين. مجلة السياسة الدولية. عدد أبريل.

[86] Ian Bremmer (2009) The fight is over, but the hostilities continue. The New Foreign Policy. Jan. 21.

[87] لمزيد من التفاصيل راجع عاطف معتمد (2004) الصراع الروسي الشيشاني في ضوء الروية الجغرافية لنزاعات القوقاز.دار الحريري. القاهرة

[88] لدراسة مستفيضة عن جذور العداء بين دول البلطيق وروسيا ومسألة الهوية وتحالفات ما بعد الاستقلال راجع الدراسات التالية:

- Küng. (199) A. Communism and crimes against humanity in the Baltic states, A report to the Jarl Hjalmarson foundation seminar on April 13.
- Bajarnas. E. et al. (1996) The Baltic States: Security and deffence after independence. Institute for Security studies of WEU. http://www.iss.europa.eu/uploads/media/cp019e.pdf
- Koronenfeld. D.(2005) The effects of interethnic contact on ethnic identity. Evidence from Latvia. Post-Soviet Affairs, 21 , 3. p 248

[89] Investor's Business Daily (2009) Russia Buys A Vowel In Kyrgyzstan. February 04.

[90] وكالة انباء نوفستي (2008) أبرز الأحداث في القوات المسلحة الروسية في عام 2008، بتاريخ 31 ديسمبر.

[91] Ellen Barry (2008) Russian Missile Plan Gives a New European Trade Hub an Old Identity Crisis. The New York Times. November 27.

[92] لتتبع علاقة حلف الناتو بروسيا انظر:

- Voronin. A. (2005) Russia-NATO strategic patenership: problems, prospects. Military Thought, Oct-Dec.
- Blank. S.(1999) The United States: Washingtoon's new frontier in the Tanscaspian. In Croissant.M & Aras.B (eds) Oil and Geopolitics in the

Caspian Sea Region. Prager. London. 1999. p 252

- Lieven. A. Restraining NATO: Ukraine, Russia, and the West. The Washington Quarterly, vol 20 no 4. 1997. p 57

[93] لتفاصيل الممارسات الإمبريالية التي ارتكبتها الإدارات الأمريكية المتوالية في أمريكا اللاتينية راجع نعوم تشومسكي (2007) النظام العالمي القديم والجديد. ترجمة عاطف معتمد. دار نهضة مصر. القاهرة.

[94] Investor's Business Daily (2009) A Sea Change In The Caribbean. December 05.

[95] Investor's Business Daily (2009) Ibid.

[96] Los Angeles Times (2008) Russia's interest in South America should alert the U.S. November 26.

[97] Tony Halpin (2008) Twenty killed in accident on Russia's newest nuclear submarine. The Times. http://www.timesonline.co.uk/tol/news/world/asia/article5119866.ece.

[98] Anne Applebaum (2008) Russia's Caribbean Farce. The Washington Post. December 02

[99] لمزيد من التفاصيل راجع: عاطف معتمد (2007) شنغهاي.. إفاقة متأخرة وقسمة عادلة. مقال بصفحة قضايا وتحليلات. الجزيرة. نت 28 أغسطس.

[100] راجع في القوة الناعمة: لرفيق عبد السلام (2008) الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة. أوراق الجزيرة. مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة.

[101] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع: عاطف معتمد "روسيا والعالم العربي في ظل التحولات العالمية" ورقة عمل في "ملتقى العلاقات العربية الروسية". مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة. فبراير 2009.

[102] جومليف (2001) عود على بدء (دراسة في الأنثروبولوجيا والحضارة) دار رولف. موسكو. (باللغة الروسية).

[103] Edgar. A. (2004) Tribal Nation, The making of Soviet Turkmenistan. New Jersey. Princeton University Press.. p 1-2

[104] ليليا شيفتسوفا (2006) روسيا بوتين. مركز كارنيجي للسلام. ترجمة بسام شيحا. الدار العربية للعلوم. بيروت. ص 483-496

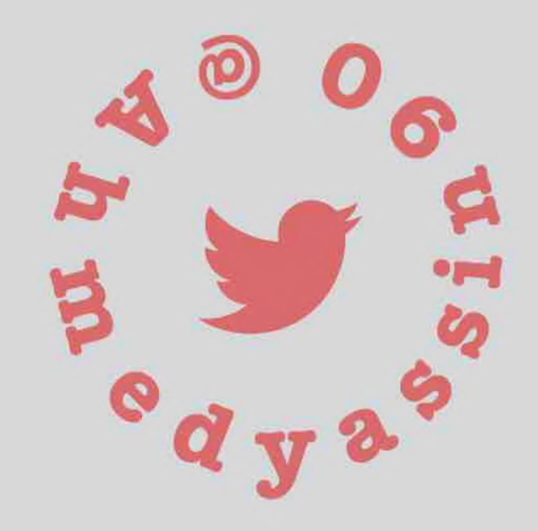
[105] Rachel Stohl and Rhea Myerscough (2009) U.S. Post-Sept. 11 Arms Trade Policy. Center for Defence Information. http://www.worldsecurityinstitute.org/showarticle.cfm?id=195

[106] لمزيد من التفاصيل عن أحداث أوزبكستان راجع: عاطف معتمد (2005) أهلا بكم في خرافة جديدة. مقال بصفحة قضايا وتحليلات. الجزيرة.نت، 18 أبريل.

[107] Natalya Hmelik (2005) Russian Arms Trade: A New Threat. Global Politician. 12 December.

[108] راجع لمزيد من التفاصيل الكتاب الذي أثار جدلا خلال العقد الماضي والذي كتبه جون بركنز أحد عملاء المخابرات الأمريكية السابق تحت عنوان " اعترافات قرصان اقتصاد" وقام بترجمته مصطفى الطناني وعاطف معتمد، وصدرت ترجمته العربية عن دار الطناني. القاهرة.

[109] ليليا شيفتسوفا (2008) مرجع سابق، ص 496.


@Ahmedyassin90










# استعادة روسيا مكانة القطب الدولي

## أزمة الفترة الانتقالية

عاطف معتمد عبد الحميد




12